وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

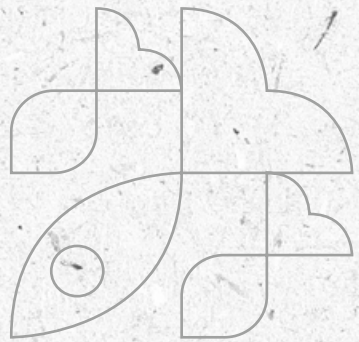

الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة

تعاون إنمائي فعّال لبناء مستقبل أفضل

التقرير السنوي ٢٠٢١

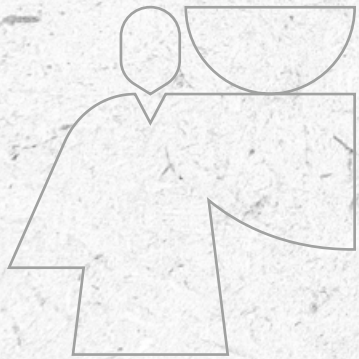

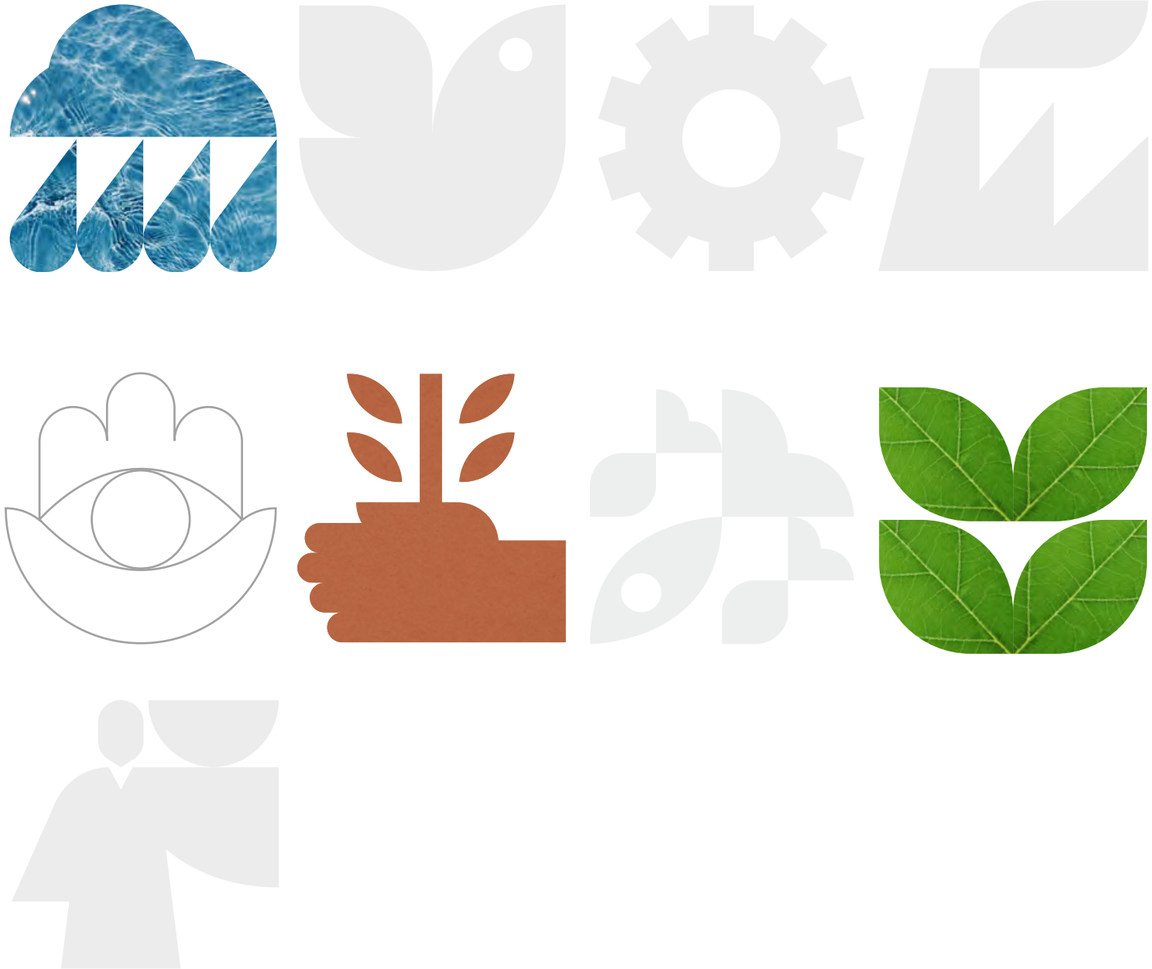

جدول المحتويات

٠٦ كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية

١٠ مقدمة : كلمة د.رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي

١٢ **المقدمة**
نحو آفاق جديدة للدبلوماسية الاقتصادية
تجديد مفاهيم التعاون متعدد الأطراف

٣٨ الجزء الأول: المواطن محور الاهتمام

٤٢ **الفصل الأول:**
-
تعزيز الشمول الاقتصادي
و استمرار الإصلاحات

٨٤ **الفصل الثاني:**
-
رحلة إلى عالم رواد الأعمال
قصص المستفيدين

١٠٠ الجزء الثاني: الاستدامة البيئية

١٠٤ **الفصل الأول:**
-
الإجراءات العالمية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر
شجرة العطاء.. العلاقة بين الطبيعة والإنسانية

١٣٦ **الفصل الثاني:**
-
حشد الموارد التمويلية للتحول الأخضر
نشر الوعي بأهمية المستقبل المستدام

١٤٢ **الفصل الثالث:**
-
الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

١٥٢ الجزء الثالث: التقدم الاقتصادي

١٥٦ **المقدمة**
-
الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص

١٦٢ **الفصل الأول:**
-
فتح آفاق التنمية بمشاركة القطاع الخاص

١٨٤ **الفصل الثاني:**
-
الرقمنة وريادة الأعمال وشباب المستقبل
ريادة الأعمال محرك للنمو الاقتصادي

٢٠٤ **الفصل الثالث:**
-
الشفافية وتوثيق جهود التنمية
رصد نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي

٢٢٢ الجزء الرابع: الشراكات من أجل التنمية

٢٢٦ **مقدمة:**
التعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية

٢٣٢ **الفصل الأول:**
-
المجتمع الدولي في مصر
التعاون لتحقيق الأهداف.. من أجل إعادة البناء بشكل أفضل

٢٧٢ **الفصل الثاني:**
-
أفريقيا : الإمكانات الواعدة للشباب والشركات الناشئة

٢٨٢ **الفصل الثالث:**
-
جهود وطنية
تعظيم الأثر من التمويلات الإنمائية عبر مطابقتها مع أهداف التنمية المستدامة

٢٩٨ **الفصل الرابع:**
-
تجديد أفق التعاون متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين

٣٣٤ الجزء الخامس: المشاركات الإعلامية

٣٣٦ ***التعاون متعدد الأطراف عبر المنصات الرقمية***

٣٤٤ ***المشاركات الفعالة***

٣٤٦ الجزء السادس: الختام
-
مصير مشترك

٣٥٤ الجزء السابع: الملحقات
-
إجمالي حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص خلال ٢٠٢١

كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

إن البشرية في وقتنا الحالي تمر باختبار هو الأصعب منذ زمن حيث تواجه عدة تحديات تتمثل في تداعيات جائحة «كورونا»، والآثار السلبية للتغيرات المناخية وهو ما يفرض علينا واقعًا جديدًا يتطلب أفكارًا وصيغا أكثر ابتكارًا في صنع القرار، ووعيًا أكثر بالمخاطر المحتملة ونهجًا متوازنًا يقوم على العمل المشترك لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية المستدامة الخضراء لتلبية تطلعات شعوب العالم.

ولقد أضحى التعافي الأخضر، ضرورة ملحة على رأس قائمة أولويات حكومات العالم في المرحلة الراهنة وهنا يجب ألا نغفل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتباينة للدول الناشئة والنامية والتي تأثرت بشدة من جراء جائحة «كورونا» الأمر الذي قد يعيق من قدرتها على اللحاق بركب التعافي الأخضر وهو ما يتطلب مساندة المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية لتحقيق الأهداف المنشودة لتلك الأجندة الطموحة.

ومما لا شك فيه أن الحكومات بمفردها لن تستطيع تحقيق هذا التعافي لذا يبرز الدور المحوري للقطاع الخاص للمضي قدمًا نحو مستقبل مستدام من خلال الآليات المبتكرة لتعبئة الموارد والتمويل المختلط لتعزيز مشاركته في مختلف مجالات التنمية جنبًا إلى جنب، مع التوظيف الجيد للتكنولوجيا والتحول الرقمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للعالم أجمع.

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي وضعت خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، استنادًا إلى الأولويات والمبادئ الوطنية بهدف تحقيق

التنمية المستدامة والشاملة، أخذًا في الاعتبار البعد البيئي كمحور أساسي في القطاعات التنموية كافة للتغلب على آثار تغيرات المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والتحول نحو النمو الشامل والمستدام بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

وتتسق أهداف رؤيتنا التنموية لعام ٢٠٣٠ مع أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣ لتعظم من قيم العمل المشترك والتعاون متعدد الأطراف لدعم جهود التنمية في الدول المختلفة.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أهمية تحقيق التكامل الأفريقي من خلال تفعيل الآليات التنفيذية لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، حيث تمثل تلك الاتفاقية دافعًا قويًا للمضي قدمًا نحو تعزيز الاندماج والتكامل بين دول القارة والتي تمتلك فرصًا هائلة لتضطلع بدور محوري في مستقبل الاقتصاد العالمي.

لقد قطعت مصر عهدًا على نفسها بالمضي قدمًا نحو تحقيق التنمية جنبًا إلى جنب، مع مواجهة التحديات والمشكلات المتراكمة ونجحنا خلال السنوات الأخيرة في دفع جهود التنمية في العديد من القطاعات من خلال مشروعات البنية التحتية الكبرى، وبرامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، واتخاذ خطوات فعالة نحو التحول للاقتصاد الأخضر للارتقاء بحياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته وتلبية تطلعاته نحو غد ومستقبل واعد وهو ما أشادت به العديد من تقارير المؤسسات الدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن مصر ترحب بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التمويل الدولية والأمم المتحدة ووكالاتها التابعة لتعزيز جهود التنمية وتوفير الخبرات اللازمة لأشقائنا في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا لنأخذ بأيدي بعضنا البعض نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ودعم الرؤية الأفريقية القارية ٢٠٦٣ وإنجاز ما أقره العالم في اتفاق باريس للمناخ.

وفي الختام، تسعى مصر لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ (المؤتمر السابع والعشرون) عقب ختام النسخة الماضية بالمملكة المتحدة، وحتى نلقاكم قريبًا، سنعمل بكل جد للبناء على ما تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُر المناخ (المؤتمر السادس والعشرون) لدفع جهود المجتمع الدولي نحو تعزيز العمل المناخي، في ظل الأهمية القصوى لقضية تغير المناخ وتأثيراتها السلبية على العالم أجمع.

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

منتدى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي

٨ سبتمبر، ٢٠٢١

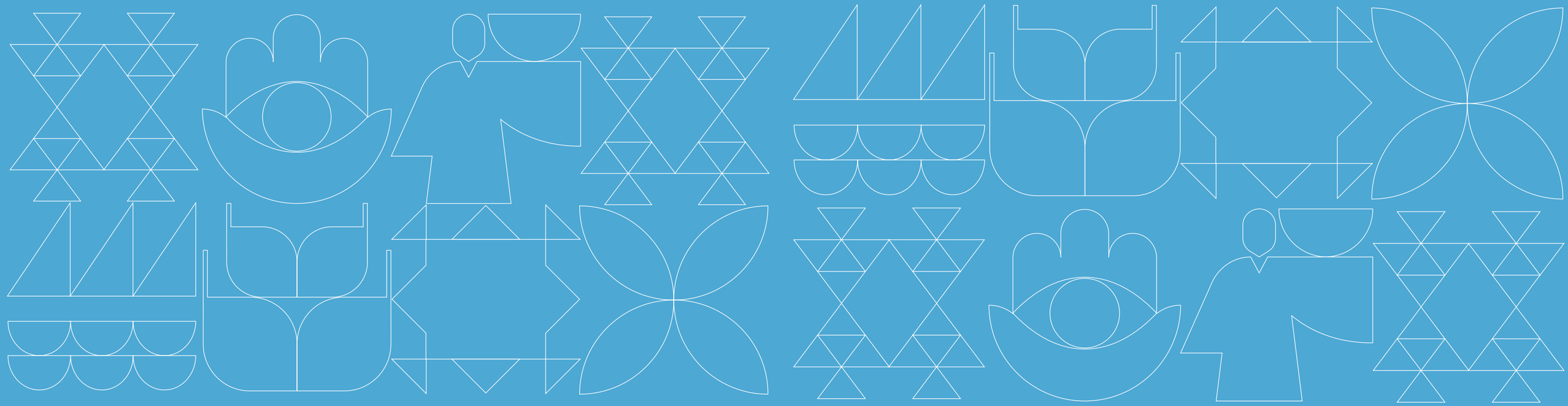

مقدمة

مقدمة

تشابهت التحديات والظروف العالمية إلى حدٍ كبير خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حيث واجه العالم التداعيات المستمرة لجائحة كورونا التي ظلت هي العنوان المتصدر لكافة المناقشات في المحافل الدولية والمحلية، وذلك إلى العمل المناخي الذي برز باعتباره نظرًا لأهميته الملحة، وكذلك تحديات التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

ورغم أن الأزمة الصحية التي واجهها العالم في هذه الفترة أثرت بلا شك على تقدم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إلا أن الحكومة المصرية ظلت ملتزمة بسعيها نحو المضي قدمًا في خطط التنمية، وتعزيز العمل المشترك، واستخدام أطر التعاون متعدد الأطراف، من أجل مواصلة جهود التنمية وإعادة البناء بشكل أفضل.

ومع بقاء أقل من عقد على الوصول لعام ٢٠٣٠ حيث قطع العالم على نفسه عهدًا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الأهمية بمكان أن نقوم بتقييم ما تم تحقيقه حتى الآن منذ بدء العمل على هذه الأهداف منذ عام ٢٠١٥، وتسليط الضوء التي تبذلها كافة الأطراف ذات الصلة، للتغلب على تداعيات وآثار جائحة كورونا ومحاولة تحقيق التحول الأخضر وبناء اقتصادات قادرة على الصمود وتنمية شاملة.

ومن أجل دفع الجهود التي تقوم بها الدولة على كافة الأصعدة لتحقيق التنمية، تعمل وزارة التعاون الدولي، من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، على خلق روابط وثيقة بين الأطراف ذات الصلة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية، لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، ومع قرب نهاية عام ٢٠٢١ نسلط الضوء في تقريرنا السنوي على العمل الذي تم إنجازه على مدار الاثني عشر شهرًا الماضية، والتقدم المحقق من خلال الشراكات الدولية في كافة قطاعات التنمية، بما يحفز ريادة الدولة في مجالات التحول الأخضر، ويفتح آفاق مشاركة القطاع الخاص، ويدعم الشباب كقوة كامنة في الاقتصاد المصري من خلال الأفكار المبتكرة وريادة الأعمال.

والتزامًا بما تقوم به وزارة التعاون الدولي، بتوفير التمويلات الإنمائية الميسرة من كافة شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لدعم أهداف التنمية المستدامة في مصر، فإن الوزارة أبرمت اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ١٠٥ مليار دولار في مختلف قطاعات الدولة بما في ذلك النقل والطاقة الجديدة والمتجددة والبيئة والصحة والزراعة والتعليم وغيرها، إلى جانب القطاع الخاص، حيث تبلغ اتفاقيات التمويل التنموي لقطاعات الحكومة **٨،٧ مليار دولار،** إلى جانب **١،٥٦ مليار دولار** للقطاع الخاص.

ويتسق ما قامت وزارة التعاون الدولي، به من عمل خلال العام الجاري، مع مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية التي أعلنتها في عام ٢٠٢٠، بهدف دفع الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي ثلاثة مبادئ رئيسية أولا: منصة التعاون التنسيقي المشترك، وثانيًا: مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وثالثًا: سرد الشراكات الدولية، وذلك في إطار ثلاثة عوامل المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة.

ولتوثيق تجربتنا على مستوى التعاون الدولي، فقد حرصنا على إصدار كتاب "مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي"، من خلال كلية لندن للاقتصاد، بهدف توثيق ما قمنا به من عمل، وإتاحة التجربة المصرية الرائدة في مجال مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، كمرجع في المحافل الدولية، وتعزيز مبادئ الشفافية والتواصل والحوكمة التي تقوم عليها تجربتنا.

ولقد انطلق ما قمنا به من عمل خلال العام الجاري، من برنامج عمل الحكومة المصرية مصر ٢٠٢٣/٢٠٢٧ واستنادًا إلى نهج تشاركي فعال يشترك فيه كافة الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية، جنبًا إلى جنب مع شركاء التنمية، بهدف إعادة صياغة رؤيتنا للتعاون الدولي، وتصميم شراكات تدفع توجه الدولة نحو الاقتصاد الأخضر والنمو الشامل والمستدام والتحول الرقمي.

كما حرصنا في عام ٢٠٢١ على مواكبة التطورات العالمية على مستوى الأدوات التمويلية الجديدة، مثل التمويل المبتكر والتمويل المختلط، بهدف إتاحة بدائل غير تقليدية للتمويل، لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، حيث يعمل العالم بشكل مستمر على خلق فرص تمويل إضافية لدعم الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تبلغ الأصول العالمية ٣٧٩ تريليون دولار، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن ١٪ فقط من هذه الأصول كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

ومن أجل ذلك بدأت الوزارة في العام الجاري حوارات ومناقشات فعّالة وشفّافة لمناقشة أدوات التمويل المبتكر وتنشيطها في مصر للقطاعين الحكومي والخاص.

وتعزيزًا لمبدأ الشفافية والتواصل وسرد المشاركات الدولية، أطلقت وزارة التعاون الدولي، خلال عام ٢٠٢١، **أطلقت منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، في نسخته الأولى، والذي شرُف برعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي،** بمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة، من الحكومات وشركاء التنمية وقادة مؤسسات التمويل الدولية والأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والأكاديمي، لمناقشة قضايا التعاون متعدد الأطراف. وأصدر المنتدى بيانًا ختاميًا تضمن توصيات كانت بمثابة خارطة طريق، ومشاركة وطنية في الجهود الدولية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب، وخلق التكامل الإقليمي بين مصر وقارة أفريقيا ودول الجوار، وتعزيز استراتيجيات التعافي الشامل والمستدام.

وفي ظل سعي العالم للتعافي من آثار جائحة كورونا، وعزمه على تفعيل الاستراتيجيات العالمية للعمل المناخي، تستقبل وزارة التعاون الدولي، عام ٢٠٢٠، بخطة عمل ورؤية متصلة بما حققناه على مدار الفترة الماضية، لنركز على الشراكات الهادفة لتعزيز العمل المناخي في مصر، ونكثف جهودنا مع شركاء التنمية لتحقيق التعافي الأخضر والنمو المستدام تزامنًا مع استضافة مصر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية .

وفي الختام أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فريق عمل وزارة التعاون الدولي، الذي يسرد التقرير الحالي جهوده التي بذلها على مدار العام، فنحن جميعًا نعمل بشكل مستمر لإحداث تأثير فعال، لنشكل صورة كبيرة من العمل المشترك لتمكين الدولة من تحقيق التنمية وخلق قصص تنموية ملهمة في المنطقة والعالم.

لقد تعلمنا خلال العامين الماضيين أن **الإصلاح المستمر ضرورة حتمية** للمضي قدمًا نحو تعزيز التعافي المستدام والمرن،

لذلك نعمل جميعًا على تحقيق

"تعاون إنمائي فعّال... لبناء مستقبل أفضل."

معالي د.رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية

مقدمة

نحو آفاق جديدة للدبلوماسية الاقتصادية

تجديد مفاهيم التعاون متعدد الأطراف

بينما نمضي قدمًا في رحلتنا وحياتنا التي تتطور باستمرار، يجب علينا النظر بدقة لما نقوم به ونسأل أنفسنا حول القيم والمبادئ الإنسانية التي نسير بها في حياتنا، والمتمثلة في مبادئ العمل المشترك ليؤتي ثماره في تحقيق التنمية من خلال التعاون بين الأطراف ذات الصلة في المجتمع سواء القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع الدولي وشركاء التنمية والمجتمع المدني والمواطنين أيضًا.

إن القيم الهادفة هي المحرك الرئيسي لرؤيتنا، حيث تضع أمامنا هدف نسعى للوصول إليه من خلال العمل المشترك، لإحراز النتائج المرجوّة، ولتلبية متطلبات ورغبات شعوبنا.

إن الأمر يتعلق بكيفية تشكيل نظام عالمي يقوم على الشراكات الهادفة لتحقيق مستقبل أفضل، يحقق التوازن بين المنفعة التي نسعى لتحقيقها على أرض الواقع على المستوى التقني والمالي وكذلك بين البعد المثالي المتعلق بالقيم والمبادئ والأهداف المشتركة.

نستلهم من الحكمة القديمة طريقنا للمستقبل

ويمكن أن تلهمنا الفلسفة الأفريقية لتحديد شكل العالم الذي نسعى أن نكون عليه للبناء بشكل أفضل من خلال مفهوم «أوبونتو» وهو ما يعني «الإنسانية تجاه الآخرين»، أو «الاعتقاد برابطة تشاركية عالمية تربط البشرية جمعاء»، وهو ما يفرض علينا العمل من أجل نمو وتقدم مشترك.

في وزارة التعاون الدولي، نعمل من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، لإعادة تصور التعاون الإنمائي، وخلق تعاون متعدد الأطراف أكثر شمولا وعدلا وتنوعًا، يجمع كافة الأطراف ذات الصلة، انطلاقًا من المفاهيم والفلسفة العالمية التي تعلي روح العمل المشترك والجهود التنموية المتصلة.

واجباتنا المشتركة

في كتابها الصادر عام ٢٠٢١، تحت عنوان «واجباتنا المشتركة تجاه بعضنا البعض: نحو عقد اجتماعي جديد للقرن الحادي والعشرين»، أكدت الدكتورة ميثوش شفيق، مديرة كلية لندن للاقتصاد وعالمة الاقتصاد المعروفة، أن الاقتصاد العالمي يجب أن يسترشد بمعايير وآليات جديدة تعود بالفائدة على مجتمعاتنا وتشكل نظامًا عادلًا يدفعنا نحو مجتمع أكثر عدلاً وأمانًا واستدامة.

هذا هو المطلوب بالفعل أن نعيد صياغة العقد الاجتماعي بيننا كمجتمع عالمي، عقد اجتماعي جديد يحدد المسئوليات والواجبات المشتركة بيننا جميعًا، ويقف على الحقوق المشتركة للجميع بداية من أبسط الواجبات والمسئوليات مروزا بتربية الأطفال وحقوق العمال وأصحاب العمل، ويحدد شكل التعاون والمنفعة المتبادلة بين جميع أطراف المجتمع العالمي، عقد اجتماعي يلزم الجميع مدعومًا بالقوانين والأعراف. ومما لا شك فيه أن أسس القيم والمبادئ ومعايير الحوكمة التي قام عليها التعاون بين المجتمع الدولي والعمل متعدد الأطراف تحتاج إلى تعزيز وإعادة تأكيد لما تم الاتفاق عليه في ميثاق تأسيس الأمم المتحدة، والأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي تم الاتفاق عليها عام ٢٠١٥، والتي أسست بناء عليها مصر رؤيتها الوطنية وأهداف خطتها للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك برنامج الحكومة الطموح ٢٠١٨-٢٠٢٢، وأن يتم تسليط الضوء على نماذج جديدة من التعاون مثل التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والذي يعزز تحرك الاقتصاديات الناشئة والنامية نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة.

من أجل ذلك بات من الضروري إعادة تعريف التعاون الدولي الذي يحكم عالمنا اليوم من جانب القيم الإنسانية وهي الشفافية والتنوع والتكاتف وتعزيز الرفاهية للمواطنين والاستدامة، وتعزيز أوجه التكامل وتبادل الخبرات بين الثقافات لترسيخ الترابط على كافة المستويات.

المواءمة بين الأهداف العالمية واستراتيجيات التنمية الوطنية

في الوقت الحالي، أصبح الدور الذي يجب أن تقوم به الدول للموائمة بين الأهداف العالمية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية أكثر أهمية من أي وقت مضى، من أجل وضع بصمتها وأولوياتها وإعادة تنظيم أهداف التنمية العالمية بما يتوائم مع أوضاعها على المستوى المحلي، للتكيف مع التحديات العالمية.

لذلك يجب أن يكون صانعوا السياسات وشركاء التنمية والمؤسسات الدولية، أكثر دراية بالتطورات على المستوى المحلي، والتغيرات التي تتم باستمرار، وأن يكونوا مدركين لمفاهيم إضفاء الطابع المحلي على العولمة، والتي تشير إلى تكييف وتوفيق الاستراتيجيات الدولية مع الظروف والهوية الوطنية لكل دولة.

ومن أجل ذلك تعمل مصر على وضع الأطر والآليات اللازمة لخلق مسار وطني للتنمية يتسق مع الأهداف العالمية ويعكس التزامها بتحقيقها بما يتوافق والأولويات المحلية.

وضع أهداف التنمية حيز التنفيذ

استراتيجيتنا نحو التغيير.. برنامج عمل الحكومة المصرية

من القيم والأهداف المشتركة، نضع الآليات والأدوات والأطر التي تحدد لنا مسارات واضحة لتحقيق أهدافنا والتزاماتنا.

وتقوم استراتيجية عمل وزارة التعاون الدولي، على تكامل السياسات وتحقيق العمل المتسق بين شركاء التنمية، على ركائز برنامج عمل الحكومة المصرية، مصر تنطلق ٢٠١٨/٢٠٢٢ والذي يستند إلى خمسة أهداف استراتيجية هي:-

- حماية الأمن القومي والسياسة الخارجية
- الارتقاء بحياة المواطن المصري
- التنمية الاقتصادية المستدامة ورفع كفاءة العمل الحكومي
- خلق فرص العمل وبناء القدرات
- رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري

وتتضح تكليفات وزارة التعاون الدولي في الهدف الاستراتيجي الثالث من أهداف برنامج عمل الحكومة المتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

وجاء البرنامج الرئيسي الأول لهذا الهدف، المعني بتوفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الحكومة، ليؤكد دور وزارة التعاون الدولي، من خلال البرنامج الفرعي الثاني: تعظيم الاستفادة من فرص التمويل الدولي بشروط ميسرة، والاستفادة من المنح والمساعدات في تمويل المشروعات التنموية.

الريادة المصرية في قيادة جهود التعاون الإنمائي

إن تكليف وزارة التعاون الدولي بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٠٣ لعام ٢٠٠٤، يحدد مهام الوزارة بوضوح، ويعكس أهمية التنمية المستدامة والشاملة والتمويل المبتكر والمتابعة لمشروعات التعاون الإنمائي، ودور التعاون المشترك مع شركاء التنمية والأطراف ذات الصلة.

ويتضمن القرار الجمهوري أربع نقاط أساسية

أولا: تنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية

ثانيًا: اقتراح معايير وضوابط الاقتراض الخارجي والحصول على المنح الأجنبية

ثالثًا: متابعة الجهات المحلية المقترضة في الاستخدام والسداد، وكذلك متابعة الجهات المستفيدة من المنح الأجنبية في الاستخدام

رابعًا: إدارة العلاقات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية مع المنظمات وهيئات ومؤسسات التعاون الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ترجمة مهام الوزارة إلى خطط قابلة للتنفيذ

من خلال نهج شامل تستهدف استراتيجية الحكومة تحقيق التنمية من خلال ربط الأولويات، على مستوى البعد الاقتصادي من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة وشامل يعتمد على قطاعات حيوية مثل قطاع الطاقة المستدامة، ويعمل على الإدارة الفعالة للموارد، كما يركز البعد الاجتماعي على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قطاعات الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب وتوفير الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الجنسين والفئات في المجتمع، وتدمج استراتيجية الدولة البعد البيئي باعتباره عنصرًا حيويًا من خلال الإدارة المستدامة للمياه والموارد الطبيعية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الظواهر الطبيعية ومخاطر المناخ وتخطيط المدن المستدامة.

وفي سبيل دعم برنامج الحكومة وتعزيز جهودها الحثيثة الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة ورفع كفاءة العمل الحكومي، تلتزم وزارة التعاون الدولي، بوضع أسس الإدارة والاستراتيجيات الهادفة لتحقيق نتائج فعالة، مدعومة بأنظمة رصد وتقييم ومتابعة ذات أثر.

وقامت وزارة التعاون الدولي، بتدشين مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لدفع حدود التعاون، وتعزيز العلاقات مع شركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين والحكومات وصانعي القرار الدوليين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لدعم الاقتصاد الدائري، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقوم الدبلوماسية الاقتصادية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:-

منصات التعاون التنسيقي المشترك لعام ٢٠٢١:
الشفافية والمشاركة والتأثير

المبدأ الأول: منصة التعاون التنسيقي المشترك:
التي تعمل على خلق إطار مؤسسي وطني للتنسيق والتكامل بين الأطراف ذات الصلة من خلال اللقاءات الدورية التي يتم تنظيمها، بين شركاء التنمية والجهات الحكومية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن عرض قصة مصر التنموية والجهود المبذولة في مختلف القطاعات، والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، كما تعمل المنصة على ضمان اتساق الجهود وتكاملها بين شركاء التنمية لتعظيم الأثر من التعاون الإنمائي وتتيح فرصة للتعلم من الخبرات والتجارب ومعالجة التحديات. وسنعرض في الفصول القادمة للتقرير منصات التعاون التنسيقي المشترك التي عقدت على مدار العام للعديد من القطاعات من بينها الصحة والقطاع الخاص والتنمية الزراعية والريفية والنقل والمساواة بين الجنسين والرقمنة.

أكثر من ٨٠٠ مشاركًا عبر الإنترنت

٨٠ فرصة تعاون محتملة مع شركاء التنمية

٤٠ مشروعاً تم عرضها من الجهات الحكومية

وذلك في مجالات

- التمويل متناهي الصغر
- القطاع الخاص
- الزراعة والأمن الغذائي
- الطاقة الجديدة والمتجددة
- الاستثمار في رأس المال البشري
- الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وقد أكدت هذه المنصات على أهمية تحقيق التكامل بين جهود وخطط شركاء التنمية، لتعظيم الأثر من خطط التعاون الإنمائي.

١- الرقمنة كأداة لتمكين القطاع الخاص

شارك في المنصة شركتا اى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، والمصرية للاستعلام الائتماني «اي سكور»، وأكثر من ٧٠ من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وشهدت عرض الشركتين الرائدتين في تقديم الحلول للقطاع الخاص، الخدمات الرقمية التي تقدمانها للقطاع الخاص في مجالات الزراعة وتسويق المنتجات الزراعية والأسواق الإلكترونية والخدمات المالية، والدور الذي تقومان به في إطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي.

٢- المشروعات الصغيرة

إطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد المصري: استهدفت المنصة عرض أحدث التطورات لتعزيز بيئة عمل التمويل متناهي الصغر في مصر، من خلال برنامج الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للتأهيل المؤسسي والذي يشمل مختلف فئات الجمعيات والمؤسسات العاملة في القطاع، بالتوافق مع الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري، وبالتكامل مع نموذج الاستعلام الائتماني للشركة المصرية للاستعلام الائتماني اي سكور.

٣- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأجل التنمية

وشارك في المنصة د.عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تم عرض استراتيجية مصر الرقمية التي تشرف عليها الوزارة، بالإضافة إلى أحدث التطورات في القطاع، لاسيما فيما يتعلق بمساهمته في المبادرة الرئاسية حياة كريمة وتوطين صناعة الإلكترونيات.

٤- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

توسيع النطاق وزيادة الفرص: وخلال المنصة التي حضرها د.محمد معيط، وزير المالية، تم عرض الإصلاحات التي نفذتها الحكومة لتوسيع وتحفيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وعرض جهود إعادة هيكلة الإدارة المركزية للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وعرض قائمة مشروعات الشراكة التي تسعى الدولة لتنفيذها خلال الفترة المقبلة.

٥- مصر مركز إقليمي للطاقة

الإصلاحات والآفاق فى قطاع البترول والغاز: حضر المنصة المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، ومسئولون من كبرى الشركات الأجنبية والخاصة العاملة في مصر، بما في ذلك شركات أباتشي وشلمبرجر، وطاقة عربية، وساب، حيث سلطت المنصة الضوء على قطاع البترول باعتباره أحد أكثر القطاعات أهمية بالنسبة للدولة، وخطط الحكومة لتمويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة بما يعزز ريادتها في العديد من المجالات.

٦- سلاسل القيمة المستدامة: نحو تحقيق الأمن الغذائي

تم تنظيم المنصة بحضور د.علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، حيث تم استعراض الجهود التي تقوم بها الوزارة في إطار استراتيجية الدولة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز سلاسل القيمة المستدامة.

٧- الاستثمار في رأس المال البشري من أجل التنمية

خلال ديسمبر الماضي أطلقت الوزارة منصة التعاون التنسيقي المشترك تحت عنوان عنوان «الاستثمار في رأس المال البشري من أجل التنمية المستدامة»، بمشاركة د.رشا راغب المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب، حيث تم عرض رؤية الأكاديمية في توفير البرامج التدريبية متعددة التخصصات وبناء الكوادر والقيادات،ومناقشة فرص التعاون مع شركاء التنمية.

مطابقة التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة

المبدأ الثاني مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة: من خلال هذا النهج الرائد الذي تقوده الدولة للتأكد من أن القرارات المتعلقة بالتمويلات الإنمائية يتم اتخاذها بشكل سليم، قامت وزارة التعاون الدولي بمطابقة كافة التمويلات الإنمائية ضمن المحفظة الجارية التي تضم ٣٧٧ مشروعًا جاريًا بقيمة ٢٥ مليار دولار، مع أهداف التنمية المستدامة.

استنادًا إلى منهجيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة، عقدت الوزارات مشاورات موسعة مع جميع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتنفيذ عملية المطابقة، والتي توفر فرصة أكبر للدولة لاتخاذ القرارات الدقيقة والفعالة بشأن التمويلات التنموية، وتوفير رؤية كلية واضحة لاتجاهات هذه التمويلات بما يتسق مع استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وسد فجوة تمويل تنفيذ هذه الأهداف.

ويتيح الموقع الرسمي لوزارة التعاون الدولي، ما قمنا به من مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ويسلط الضوء على المشروعات الممولة من شركاء التنمية، على مستوى كافة محافظات الجمهورية وفي مختلف القطاعات.

https://www.moic.gov.eg*

سرد الشراكات الدولية
قصص تنموية ملهمة ومحفزة

المبدأ الثالث هو سرد الشراكات الدولية، في إطار ثلاثة عوامل أساسية هي **المواطن محور الاهتمام، والمشروعات الجارية، والهدف هو القوة الدافعة.**

مما لا شك فيه أن جزءًا أساسيًا من استمرارية العمل والجهد نحو تحقيق التنمية، هو خلق الرأي العام الواعي بما يتم تنفيذه والمؤيد للجهود التنموية المبذولة، لذلك تسعى وزارة التعاون الدولي من خلال المبدأ الثالث من مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، لاستخدام المشروعات التنموية المنفذة في إطار المشاركات الدولية لخلق قصص ملهمة ومحفزة، توضح للرأي العام ما يتم تنفيذه وتعرضه على المستويين المحلي والدولي، بما يوضح للمؤسسات الدولية الجدوى من التمويلات التنموية التي تم توفيرها ودورها في تحقيق التنمية.

ومن خلال التعاون مع شركاء التنمية نقوم بخلق لغة مشتركة للتواصل ورسائل مبتكرة للترويج للشراكات التنموية المنفذة، من خلال ثلاثة عوامل:-

المواطن محور الاهتمام

إن التنمية الحقيقة هي التي تقوم على المواطن بشكل أساسي، لذلك من خلال شراكاتنا الدولية التي تسير وفقًا لتوجهات الدولة، نحن ملتزمون بتحسين سبل الحياة من خلال إطلاق إمكانات رأس المال البشري لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، من خلال العمل مع الأطراف ذات الصلة بما يضمن إطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد المصري .

المشروعات الجارية

يتم تنفيذ المشروعات الممولة من شركاء التنمية عبر قطاعات متعددة بما في ذلك التعليم والنقل وتحلية إدارة موارد المياه والطاقة المتجددة وريادة الأعمال وتمكين المرأة، وكافة القطاعات التي تتسق مع أجندة التنمية الوطنية.

الهدف هو القوة الدافعة

أهداف التنمية المستدامة هي المحرك الرئيسي لشراكاتنا الدولية بهدف تحقيق نمو شامل ومستدام في عالم سريع التغير، نمو قادر على مواجهة الصدمات المستقبلية ويعزز جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

التعاون بين بلدان الجنوب

ابتكار مسارات جديدة للتعاون الإنمائي

في أعقاب جائحة كورونا، تأثرت سلاسل التوريد العالمية بشدة جراء العديد من الصدمات، ولكي تكون الدول قادرة على الصمود في مواجهة هذه التحديات المتتالية، لا يمكنها العمل بمفردها والاعتماد على إمكانياتها الذاتية، لذا لابد من إعادة تشكيل وضبط الحوكمة العالمية من أجل تعزيز المرونة والتواصل الفعال والتكامل الإقليمي.

ومع تطور الحوكمة العالمية، أضحت الاقتصادات الناشئة مساهمة بالعديد من الأفكار الجديدة والمبتكرة للتعاون الدولي، الذي يحل تدريجيًا محل الأشكال التقليدية للتعاون والحوكمة العالمية القديمة.

كما برزت جهود التكامل الإقليمي للعديد من المناطق في العالم، باعتبارها حلقة وقوى جديدة قادرة على سد الفجوات في الاقتصاد العالمي ودفع جهود التنمية ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتعزيز نظام الحوكمة العالمي الجديد.

وتسعى الدولة المصرية من خلال جهود التعاون الإنمائي، لتعزيز الحوكمة العالمية من خلال الدفع نحو مزيد من التعاون الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من خلال تبادل المعرفة والخبرات والتجارب، والعمل على سد الفجوات التكنولوجية، مما يمهد السبيل نحو مزيد من طرق التعاون الإنمائي المبتكرة، وفي ظل التحديات التي يواجهها التعاون الإنمائي، فإن التكامل بين بلدان الجنوب يمكن أن يمثل فرصة قوية للدفع نحو نظام حوكمة عالمي جديد ويعزز عملية تبادل الخبرات .

مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات

كل يوم يكشف لنا العالم عن عوامل جديد ومتغيرات متسارعة، على مستوى التوظيف والتقنيات الحديثة التي نتجت عن الثورة الصناعية الرابعة، والحلول القائمة على البحث العلمي، وكذلك التحديات، التي أثبتت أن التعاون الإنمائي متعدد الأطراف هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا نحو التأقلم مع المتغيرات ومواجهة التحديات وتحقيق النمو.

وفي ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا، وتصدر الأزمة النقاش العالمي خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ فإن العالم يشعر وكأنه مازال في ٢٠٢٠ حيث لم تتغير الأحوال كثيرًا، هذا بجانب التحديات المناخية التي ألقت بظلالها على الاهتمام العالمي وأصبحت قضية ملحة يجب المضي قدمًا نحو التعامل معها في أسرع وقت، فضلا عن تحديات التحول الرقمي، وفي ظل كافة هذه القضايا والتحديات التي تحول دون تقدم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، إلا أن الحكومة المصرية ظلت ملتزمة باستمرار السعي نحو التنمية واستخدام أدوات التعاون الإنمائي في للمضي قدمًا نحو إعادة البناء بشكل أفضل.

مع بدء جائحة كورونا وما تسببت فيه من متغيرات عالمية محورية، كانت المرونة أهم ما يجب أن تتميز به أي دولة للمضي قدمًا نحو تنفيذ خططها التنموية في الوقت الذي تحاول فيه أن تتأقلم مع المتغيرات الجديدة وتعمل على التغلب على التحديات، وهو ما قامت به مصر بالفعل حيث اتسمت قصة الاقتصاد المصري خلال العامين الماضيين بمرونة استثنائية كانت محل إشادة من المؤسسات الدولية وبنوك التنمية مُتعددة الأطراف، وعزز من هذه المرونة التطور الكبير في الشراكات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لدعم التنمية المستدامة في الدولة.

وعززت وزارة التعاون الدولي من الجهود والشراكات مع المؤسسات الدولية خلال عام ٢٠٢١ لدعم التنمية في الدولة وتوفير التمويلات الإنمائية، حيث تم إبرام اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة

١٠,٢ مليار دولار

لتمويل مختلف قطاعات الدولة التنموية
وكذلك القطاع الخاص تماشيًا مع أهداف ٢٠٣٠

٨,٧ مليار دولار
لمختلف قطاعات الدولة التنموية

١,٥٦ مليار دولار
للقطاع الخاص

إجمالي حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)
إجمالي حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة	٨٧٠٥
إجمالي حزم التمويل للقطاع الخاص	١٥٦٩
الإجمالي	**١٠,٢٧٤**

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	شركاء التنمية	أهداف التنمية المستدامة
دعم الموازنة	١٦٣٢	البنك الدولي ـ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ـ اليابان	
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٦٩	الصندوق الكويتي للتنمية ـ بنك التنمية الإفريقي ـ المانيا ـ الاتحاد الأوروبي	
النقل	١١٤٥	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ـ البنك الدولي ـ بنك التنمية الأفريقي	
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	١٠٤٠	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية - ألمانيا	
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٥٧	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ـ المانيا	
المرأة والتضامن	٢٦	المانيا . الاتحاد الأوروبي . كندا	
التجارة والصناعة	٢٢	الاتحاد الأوروبي ـ المانيا	
الحوكمة	٨٦	الصين ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ المانيا ـ الاتحاد الأوروبي	
التعليم والتعليم العالي	١٣٤	الولايات المتحدة الأمريكية ـ المانيا ـ الوكالة الفرنسية للتنمية	
الصحة	٢٠	الولايات المتحدة الأمريكية ـ الاتحاد الأوروبي	
الزراعة والتموين والري	١٥٥٠	البنك الاوروبى لاعادة الاعمار- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ـ الاتحاد الأوروبي	
البيئة	٢٣٠	البنك الدولي ـ الاتحاد الأوروبي ـ المانيا ـ الوكالة الفرنسية للتنمية	
إتفاقيات إطارية	٢٥٩٤	الوكالة الفرنسية للتنمية . فرنسا . اسبانيا	
الإجمالي	**٨,٧٠٥**		

إجمالي حزم التمويل التي تم توقيعها ٧٤٦٧ مليون دولار

إجمالي حزم التمويل الجاري الانتهاء من إجراءات توقيعها النهائي ١٢٣٨ مليون دولار

ماذا حققنا؟

لقد شهد العالم مستوى غير مسبوق من التحديات والاضطرابات منذ بداية جائحة كورونا، التي فرضت على الدول أن تظهر قدرتها على التعافي والتأقلم مع الأزمة الصحية، وإعادة التفكير في النظم الاقتصادية والاجتماعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأن يتسم بالمرونة لقبول الأوضاع الجديدة على مستوى التكنولوجيات والتحول الرقمي ومواجهة المتغيرات، وفي وقت سابق من العام الماضي نشر المنتدى الاقتصادي العالمي مقالاً يوضح بالتفصيل كيف يمكن للشركات «الاستمرار والازدهار» أثناء الجائحة وحدد المقال ثلاث نقاط أساسية:

١) الجمع بين السرعة والاستقرار

٢) الاستفادة من التحول الرقمي

٣) قيادة التغيير المنهجي من خلال التعاون.

وفي تجربتنا في مصر، هناك الكثير لنفتخر به.

بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩، تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح، والذي نفذته الدولة عقب مشاورات مع صندوق النقد الدولي، وأدى إلى تحقيق نتائج إيجابية في غاية الأهمية، ودفع باتجاه الإصلاحات النقدية والمالية والهيكلية، مما مهد الطريق لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام؛ وتم دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال الاتفاق على الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٢٠ لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، والذي تم الانتهاء منه في عام ٢٠٢١.

وفي ظل قدرته على الحفاظ على الاستقرار والنمو، كان الاقتصاد المصري من بين الاقتصادات القليلة في العالم التي نجت من الركود والانكماش، بل سجلت معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣،٦٪ خلال عام ٢٠٢٠ وفقًا لما أفاد به صندوق النقد الدولي، حيث كانت مصر رابع أفضل اقتصاد أداءًا في العالم، وفي يناير الماضي توقعت العديد من التقارير الدولية أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٢،٨٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ٪ بدلاً من ٢٪ وبحلول عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، من المتوقع تحقيق نمو بنسبة ٥،٨٪.

وأشادت العديد من المؤسسات الدولية مثل مجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بمرونة الاقتصاد المصري، وقدرته على تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية في العام الماضي، على الرغم من التحديات العالمية. ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد في النمو في السنوات القادمة، مما يمهد الطريق للعودة إلى مستويات النمو الاقتصادي المحققة قبل الجائحة، وذلك في ظل قدرة الدولة على استمرار تنفيذ المشروعات القومية الكبرى التي يتم تنفيذها في العديد من القطاعات، جنبًا إلى جنب مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

وتأكيدًا على ذلك فقد توقع تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في شهر نوفمبر ٢٠٢١، أن يقود الاقتصاد المصري التعافي في منطقة جنوب وشرق المتوسط، خلال الفترة المقبلة، لتنمو المنطقة بنسبة ٤،٢٪ في عام ٢٠٢١ و٤،٤٪ في عام ٢٠٢٢، مدفوعًا بالنشاط الاقتصادي القوي في مصر، لاسيما في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ بسبب الطفرة المحققة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك الاستهلاك الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

علاوة على ذلك، توقع استطلاع أجرته رويترز في يوليو الماضي، أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٥٪ في السنة المالية التي تنتهي في يونيو من العام المقبل٢٠٢١/٢٠٢٢، كما توقع استطلاع ثان أجرته رويترز في أكتوبر، أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٥،١٪ بحلول يونيو ٢٠٢٢ ، يليه نمو متسارع بنسبة ٥،٥٪ مع استمرار الانتعاش في قطاع السياحة، بينما تشير التوقعات الرسمية الحكومية أن يحقق الاقتصاد المصري نموًا بنسبة ٥،٥٪ - ٥،٧٪ بنهاية العام المالي الجاري.

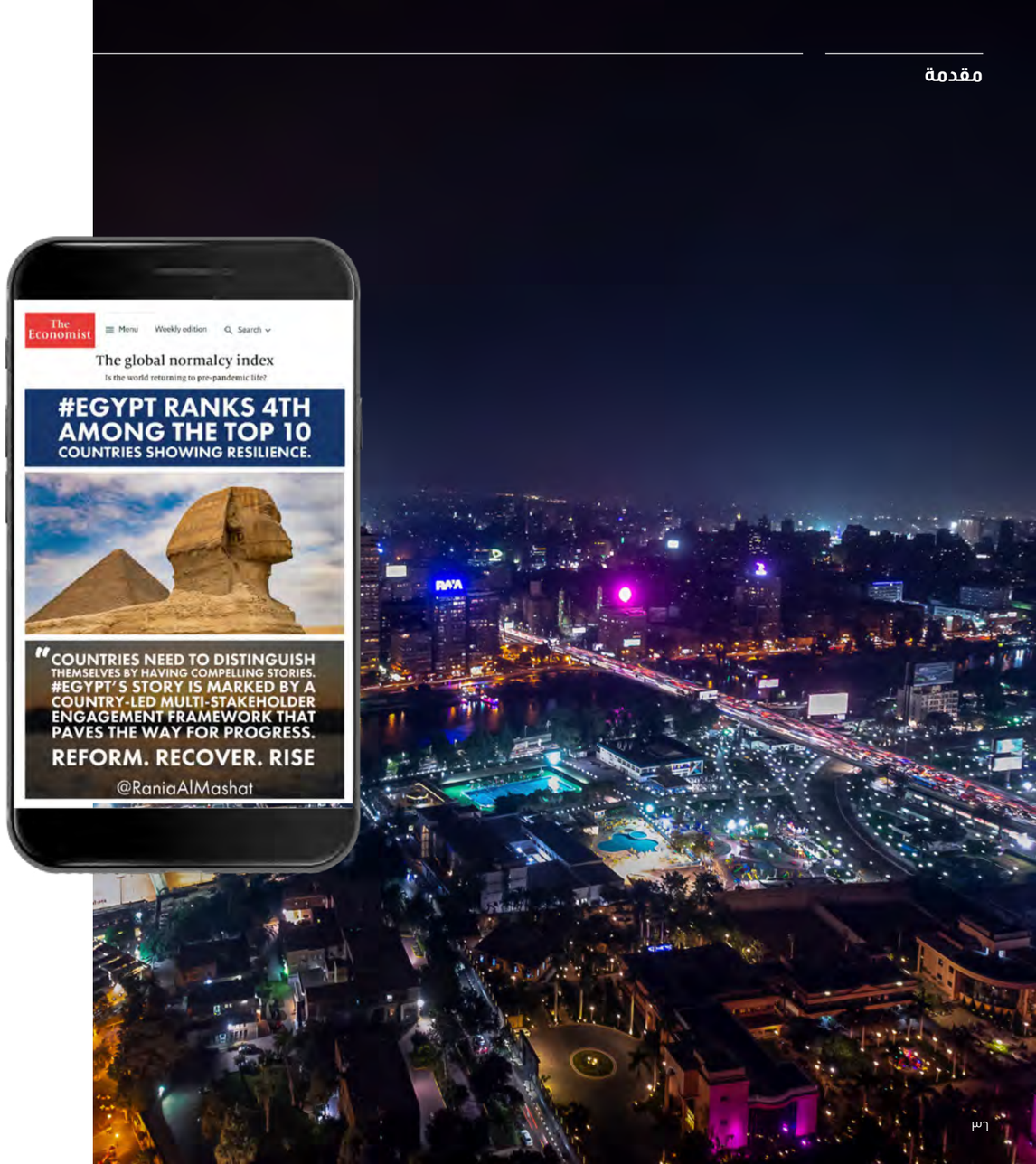

الأرقام تعكس الواقع الجديد في مصر

أظهرت مصر مرونة كبيرة في التأقلم مع الوضع الطبيعي الجديد الذي فرضته جائحة كورونا، وجاءت في المرتبة الرابعة بين الدول العشر الأولى، التي أظهرت مرونة في التحمل والتأقلم مع تداعيات الجائحة.

وفقًا لمؤشر الحياة الطبيعية الصادر عن مجلة «الإيكونوميست»، والذي يرصد من خلال عدد من العوامل والمؤشرات مدى عودة الحياة لطبيعتها في ٥٠ دولة من أكبر اقتصاديات العالم، تشكل ٩٠٪ من الناتج المحلي العالمي و٧٦٪ من السكان، بعد الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا ودفعت الدول لفرض قيود شديدة على التنقل خلال العام الماضي، حيث يعكس مجيء مصر في المرتبة الرابعة بالنسبة للمرونة التي تعاملت بها الدولة مع جائحة كورونا، وقدرتها على الصمود في مواجهة الأزمة من خلال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي تواصل فيه سعيها نحو تنفيذ رؤيتها التنموية ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف ف المستدامة.

ويتكون مؤشر الإيكونوميست حول عودة الحياة لطبيعتها من ٨ مؤشرات فرعية مقسمة إلي ثلاث مجموعات الأولى مجموعة النقل والسفر، ومجموعة الترفيه، ومجموعة مبيعات التجزئة والعمل، ومن خلال المجموعات الثلاث يتم رصد مدى عودة الحياة لطبيعتها على مستوى بلدان العالم، في الوقت الحالي، مقارنة بالفترات السابقة التي كانت متأثرة باستمرار الإجراءات الاحترازية بسبب جائحة كورونا. وكان المؤشر قد انخفض في أبريل ٢٠٢٠ لأدنى مستوى ليسجل ٣٥ نقطة بسبب القيود التي فرضتها الدول مع بدء انتشار فيروس كورونا، لكنه تحسن تدريجيًا خلال الأشهر التالية ليسجل في يوليو الماضي ٦٧ نقطة، وهو ما يعكس أن العالم قطع نصف المسافة للعودة بالحياة لما كانت عليه قبل جائحة كورونا.

وللمضي قدمًا، ومع استمرار الاقتصاد في النمو جنبًا إلى جنب مع الإصلاح المستمر لتحقيق التعافي، تأتي جهود التعاون الإنمائي لتدفع العمل نحو تحقيق مستقبل أخضر وشامل ومستدام، وفي الفصول التالية، يتناول التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي لعام ٢٠٢١، العديد من المشروعات والاتفاقيات التي تم تنفيذها والاتفاق عليها خلال العام، لدعم خطط الدولة التنموية في العديد من القطاعات، ورصد التقدم الذي أحرزته الدولة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وتمكين الشباب ورواد الأعمال، وتعزيز التحول الرقمي.

هذا إلى جانب سرد الأحداث الدولية التي تم تنظيمها، حيث نظمت الوزارة منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، في نسخته الأولى، تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي ساهم في تسليط الضوء على مكانة مصر الرائدة في العالم، واستعراض خطط الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ودورها في تعزيز جهود التعاون الإنمائي وتحفيز العمل المشترك مع المجتمع الدولي، من خلال مشاركة تجربتها الثرية في التعاون الدولي من خلال مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع التمويل المختلط والمبتكر وكذلك التمويل الأخضر، ودعم الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص.

المواطن محور الاهتمام

الجزء

الأول

لتحقيق التنمية المستدامة نضع المواطن في قلب استراتيجيتنا؛ للوصول إلى اقتصاديات أكثر شمولاً... اقتصاديات تحركها العدالة وتضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

الفصل الأول

١
تعزيز الشمول الاقتصادي واستمرار الإصلاحات

الشمول والدمج محور التنمية الاقتصادية

"عندما يتعلق الأمر بالتنمية، فإن المواطن دائمًا ما يكون هو محور اهتمامنا، ونصب أعيننا ونحن نبرم الشراكات الدولية، لتنفيذ مشروعات جارية في مختلف القطاعات، نحقق من خلالها أهداف التنمية المستدامة، لنحقق التأثير الفعّال ونحسن الأحوال المعيشية للمواطنين."

د.رانيا المشاط

في عالمنا يتجاوز الأمر مجرد تجمع البشر في مكان واحد، بل يتعدى ذلك إلى وجود مجموعات متنوعة منا بسمات مختلفة ومهارات وخبرات ووجهات نظر متباينة، على مستوى المجموعة والفرد، ومن خلال العمل المشترك والتعاون نعمل على التقريب بين كل ذلك لتحقيق هدف واحد وهو التنمية والرخاء.

ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على إنتاج السلع والخدمات فقط، لكنه يتوقف أيضًا على القيم الإنسانية التي يتمسك بها البشر، مثل التعاطف والثقة المتبادلة والعدل والانتماء والتواصل، فإذا توافرت هذه العوامل فإنها تدفعنا نحو مزيد من النتائج الإيجابية والقرارات السليمة التي تمكننا من تنمية كوكبنا.

ومن أجل تحقيق التأثير المرجو من القرارات الاقتصادية، لابد أن نعزز إدراكنا لأهمية الشمول والدمج لكافة الفئات، من خلال حزم شاملة من الاستراتيجيات الاقتصادية، وترسيخًا لهذه المفاهيم تبلغ محفظة التعاون الإنمائي الجارية لوزارة التعاون الدولي الموجهة لجهود الحماية الاجتماعية ٩٠٥ مليون دولار، وفي عام ٢٠٢١ تم إبرام عدد من اتفاقيات التمويل الإنمائي، بقيمة ٢،٣٦٩ مليار دولار لتحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب في الريف، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

أجندة تنموية محورها المواطن

إذا كان من المستهدف تحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تنعكس على كافة المواطنين، فلابد من مشاركة جميع الجهات الفاعلة والأطراف ذات الصلة، وأن يشعر البشر بالعائد الذي يتحقق من جهود التنمية، والاستجابة لمتطلباتهم، لتشكيل مستقبل أفضل.

وتعمل مصر على تنفيذ رؤية تنموية محورها المواطن، من خلال السياسات والإجراءات المتبعة، التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن المصري، وخلال ٢٠٢١ أطلقت مصر أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ والتي تتضمن المحاور الرئيسية للمفهوم الشامل لحقوق الإنسان في الدولة، وذلك بالتكامل مع المسار التنموي القومي لمصر الذي يرسخ مبادئ تأسيس الجمهورية الجديدة ويحقق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وتقوم الاستراتيجية على ٤ محاور رئيسية، تتكامل مع بعضها البعض، وهي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، والتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وتوفر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان منهجية متابعة دقيقة تساعد مصر على تقييم التقدم المحقق في هذا الشأن، بجانب ذلك فقد أطلقت مصر «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢١»، الذي يوفر تحليل ودراسة عميقة لقضايا التنمية البشرية في مصر والتي تنعكس بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويقدم التقرير رؤية تحليلية للسياسات التي تبنتها الدولة وتم تنفيذها ومدى تأثيرها على المواطنين.

وتمثل رؤية مصر التنموية لعام ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة «مصر تنطلق»، قلب دستور عام ٢٠١٤، الذي يستهدف تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، بهدف إعادة تشكيل النمو في البلاد وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

وقامت الدولة بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة من خلال نهج استراتيجي وتشاركي شامل، تضمن مشاركة كافة الأطراف ذات الصلة من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية لعرض رؤيتهم وأولوياتهم ووجهات النظر، للخروج باستراتيجية واضحة تحدد سبل تحقيق التنمية في مصر بحلول ٢٠٣٠.

وتسعى رؤية مصر
لتحقيق التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
على تحقيق الأهداف التالية:-

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع

الهدف الرابع: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع

الهدف الخامس: نظام بيئي متكامل ومستدام

الهدف السابع: السلام والأمن المصري

الهدف الثامن: تعزيز الريادة المصرية

ومنذ إطلاقها تمت ترجمة أهداف الاستراتيجية إلى العديد من المبادرات المتصلة والحملات التي يتم تنفيذها على مستوى الدولة.

حياة كريمة
لكل مصري .. لكل مصرية

حياة كريمة..

توجه مصر نحو النمو الشامل والمستدام

تستهدف المبادرة الوطنية للتنمية المتكاملة للريف المصري «حياة كريمة» التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى تعزيز المساواة والنمو الشامل في جميع أنحاء الريف المصري، والتي تستهدف الارتقاء بمستوى معيشة **٥٨ مليون مواطن** في الريف المصري يعيشون في أكثر من **٤٠٠٠ قرية** على مدى ثلاث سنوات مقبلة بتكلفة تقديرية نحو **٧٠٠ مليار جنيه**، ما يعادل نحو **٤٤،٦ مليار دولار**، وبالفعل أطلقت الدولة المرحلة الأولى منها، في **٢٠ محافظة** على مستوى الجمهورية، تضم **٥٢ مركزا إداريا بها ٣٣٣ قرية**.

وتعتمد المبادرة الرئاسية حياة كريمة نهجا تشاركيًا في تحقيق التنمية، من خلال منح فرصة للشباب المتطوعين في تنفيذ المبادرة، بالإضافة إلى مشاركة أكثر من **٢٠ وزارة وهيئة و٢٣ منظمة مجتمع مدني**، بالإضافة إلى القطاع الخاص، لتنفيذ المشروع الأهم في تاريخ مصر الحديث، وتمثل القرى المستهدفة نحو **٥٨٪** من سكان مصر بالكامل.

وتتناول المبادرة العلاقة الوطيدة بين مشكلات الإسكان والنمو الاجتماعي الشامل، لذلك تركز على تنمية البنية التحتية لسكان الريف المصري وخلق بيئات مناسبة لحياة المواطنين، تعزز مشاركتهم في الجهود التنموية.

ومن أجل ذلك تقوم الدولة بتنفيذ خطة لبناء مليون وحدة سكنية للمواطنين من محدودي الدخل ومتوسطي الدخل كجزء من استراتيجيتها للثلاث سنوات المقبلة للقضاء على العشوائيات والمناطق الخطرة، وتلبية متطلبات الزيادة السكانية في الدولة، حيث يرتفع عدد السكان في مصر بمقدار٢،٥ مليون نسمة سنويًا، من أمثلة ذلك مشروع تنمية منطقة الأسمرات الذي من المقرر أن يضم آلاف من الوحدات السكنية المرفقة بالكامل والجاهزة للسكن بجانب مجمع خدمات يخدم حوالي **١٠٠ ألف شخص** من المقرر أن يضمهم المشروع في مراحله الثلاثة.

تعزيز الحوار والمشاورات لتحقيق النتائج المستهدفة

ومن أجل توجيه كامل الدعم للمبادرة الرئاسية حياة كريمة، تقوم وزارة التعاون الدولي، بتعزيز الحوار والمشاورات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وجمع الأطراف ذات الصلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب المؤسسات الدولية، لمحاولة خلق شراكات ضمن تعزز تحقيق النتائج المستهدفة من مبادرة حياة كريمة.

وخلال فبراير ٢٠٢١، نظمت وزارة التعاون الدولي منصة تعاون تنسيقي مشترك ضمت الأطراف ذات الصلة من وزارات التنمية المحلية والزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلى التضامن الاجتماعي، إلى جانب ممثلي برنامج الأغذية العالمي، لمناقشة خطة البرنامج لتنمية الريف المصري ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، وذلك استكمالا للتجربة التي قام بها البرنامج في عدد من قرى صعيد مصر، لتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية، وتنويع مصادر الدخل من خلال توفير التمويل لمشروعات إنتاج الثروة الحيوانية والدواجن، وتوفير القروض العينية لرائدات الأعمال، وأصحاب الحرف اليدوية، بما يعزز دور الفتيات والسيدات في الريف المصري.

وخلال اللقاء أشارت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إلى أنه سيتم تشكيل لجنة متخصصة لتحديد القرى والمراكز الأكثر احتياجاً لتوسيع نطاق مشروعات الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، على أن تضم ممثلين عن الوزارات المعنية وبرنامج الأغذية العالمي لمناقشة كافة التفاصيل الخاصة بالخطة الجديدة، ومن بين المقترحات التي تمت مناقشتها إمكانية قيام صندوق التنمية المحلية للمشروعات، بتقديم قروض متناهية الصغر ومتوسطة وصغيرة للمستفيدين في القرى المستفيدة من مشروعات البرنامج.

وبدورها أشادت نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي في العديد من المشروعات بقطاع الحماية الاجتماعية من بينها برنامج الألف يوم الأولى في حياة الطفل والمدارس المجتمعية والتدريب على المشروعات متناهية الصغر، وإتاحة قروض لعمل مشروعات لأمهات أطفال المدارس، ودعم العمالة غير المنتظمة خلال جائحة كورونا.

وخلال ديسمبر الماضي، عقدت وزيرة التعاون الدولي، اجتماعًا استثنائيًا، لمجموعات النتائج للإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة (UNPDF ٢٠١٨-٢٠٢٢)، وذلك بمشاركة أكثر من ٧٥ ممثلاً عن وكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة (المقيمة والغير مقيمة في مصر)، والوزارات والجهات المعنية، ورؤساء مجموعات النتائج الأربعة لمحاور التنمية الاقتصادية الشاملة والعدالة الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية وتمكين المرأة.

وبحث الاجتماع الشراكات بين الحكومة والأمم المتحدة، في إطار المبادرة الرئاسية للتنمية المتكاملة للريف المصري «حياة كريمة»، على مستوى الإطار الاستراتيجي الحالي للشراكة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بالإضافة إلي تقييم كيفية إعادة توجيه التدخلات الحالية للأمم المتحدة لتتماشى مع حياة كريمة، وكذلك الوقوف على التدخلات المستقبلية التي سيتم العمل عليها ضمن إطار الشراكة القادم للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، أخذا في الاعتبار أهمية تحقيق التكامل والشمول، وأهمية توظيف العمل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة لربط ومواءمة مؤشرات حياة كريمة وأهداف التنمية المستدامة.

وعرض فريق الأمم المتحدة القطري لمحة عن الأنشطة والتدخلات الحالية، الخاصة بوكالات وبرامج الأمم المتحدة ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، حيث تبلغ أكثر من ٦٠ تدخلاً، في نحو ٢٠ محافظة، و٥٣٪ من القرى المستهدفة في حياة كريمة، يستفيد منها نحو ١,٣ مليون مواطن، وأوضح مسئولو الأمم المتحدة، أن الإطار الجديد للشراكة للفترة من٢٠٢٣-٢٠٢٧ سيتضمن «حياة كريمة» كمحور ارتكاز يعزز من التوازن بين التدخلات في المناطق الريفية وتحقيق التنمية الشاملة، لاسيما وأنها تتضمن تنفيذ كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ومن المقرر أن تتسق التدخلات المستقبلية للوكالات والبرامج المتخصصة بشكل تام مع الأولويات الأربع لحياة كريمة، حيث من المستهدف العمل مع الحكومة على سبيل المثال لا الحصر في إطار محور خدمات البنية التحتية، ٦ وكالات سوف تعمل في إنشاء وحدات الغاز الحيوي وتعزيز استخدام الطاقة الحيوية، فضلًا عن الابتكار في خدمات المياه والصرف الصحي، أما في إطار محور تنمية رأس المال البشري، ٧ وكالات متخصصة تخطط للعمل مع الحكومة في رقمنة قطاع الزراعة، ورفع الوعي المجتمعي وبرنامج التأمين الصحي الشامل والخدمات الرقمية في القري، وبالنسبة لمحور التدخلات الاجتماعية تخطط ٤ وكالات متخصصة للعمل مع الحكومة في القضاء على عمالة الأطفال و تعزيز شبكات الحماية الإجتماعية وخدمات تنمية الأسرة والطفل، وأخيراً محور التنمية الإقتصادية والذي تركز من خلاله ٤ وكالات أممية متخصصة بشكل رئيسي على تمكين المرأة والشمول الاقتصادي والمالي في الريف المصري البناء على ما تم تحقيقه في مشروع شبكة مصر للتنمية المتكاملة. وأخيراً المحاور المتقاطعة، والتي تتضمن رصد معالجة الفقر متعدد الأبعاد والوصول إلي نموذج القري الذكية وغيرها.

تعزيز إدارة الموارد المائية لدفع التنمية

في ٢٠٢١ أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ١٦٩ مليون دولار، من شركاء التنمية (الصندوق الكويتي للتنمية وبنك التنمية الأفريقي وألمانيا والاتحاد الأوروبي)، لقطاع الإسكان وشبكات المياه والصرف، بما يدفع ويعزز جهود الدولة لتطوير البنية التحتية لقطاع المياه وتحسين خدمات الصرف للمواطنين لاسيما في المناطق الريفية.

تعد المياه النظيفة وتوافرها محورًا لا يمكن إغفاله في أي جهود تنموية مبذولة، ويقدر تقرير لجنة الموارد الدولية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنه بحلول عام ٢٠٤٠، سيقدر عجز إمدادات المياه المتاحة بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالطلب العالمي على الموارد المائية، ومن الجدير بالذكر أن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تعتمد بشكل كبير على توافر المياه النظيفة، لذلك لن يكون من المبالغة أن نؤكد أن ضمان إمدادات المياه النظيفة والمستدامة يسهم بشكل مباشر في النجاح طويل الأجل لأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ومن الضروري ونحن نتطرق إلى نقاشات قضايا المياه وضرورة التوزيع العادل والمتكافئ للموارد المائية وإدارتها، أن نسلط الضوء على الأبعاد الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لوصول

حزم التمويل لقطاع شبكات المياه والصرف الصحي من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي [1]	١٦٩		
مشروع توفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة في التجمعات السكنية الواقعة بالمناطق الريفية في محافظة الاقصر [1]	١٣١	قرض/ منحة	بنك التنمية الأفريقي
مشروع برنامج إدارة دلتا مياه النيل [1]	٦	منحة	المانيا
مشروع دراسة تقنين وسائل النقل الرسمية والغير رسمية على مسار مشروع الأوتوبيسات السريعة [1]	١	منحة	الصندوق السويدي الدولي
مشروع توسيع وتطوير محطة معالجة الصرف الصحي الغربية بالإسكندرية [1]	٢٥	منحة	الاتحاد الأوروبي
مشروع بناء القدرات من خلال تطوير أعمال البنية التحتية في المناطق المتأثرة بالهجرة غير الشرعية [1]	٤	منحة	المانيا
مشروع تطوير البنية التحتية بالمشاركة في المناطق الغير رسمية (PIP) [1]	٢	منحة	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

المياه لكافة المناطق الريفية والمناطق النائية في مصر، لذلك كان بعد البنية التحتية لإدارة موارد المياه أحد المحاور الهامة في كافة شراكاتنا الدولية.

خلال الجلسة الإفتراضية التي نظمتها سفارة البرتغال وبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة بالشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي، حول استدامة المياه والمحيطات النظيفة، في إطار سلسلة ندوات الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول التحول الأخضر، أكدت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، أن ١٩,٤٪ من التمويل الإنمائي ضمن المحفظة الجارية للوزارة، موجه للهدف السادس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، بجانب رؤية مصر ٢٠٣٠، لتؤكد على الحق في حصول المواطنين على مياه شرب نظيفة وخدمات الصرف الصحي، باعتبارها عوامل ضرورية لاستمرار الحياة.

ومن بين الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال ٢٠٢١، الاتفاقية الموقعة مع بنك التنمية الأفريقي بقيمة **١٣١ مليون دولار** منه منحة بقيمة مليون دولار، يتم توجيهه لتوفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة في التجمعات السكنية الواقعة بالمناطق الريفية في محافظة الأقصر، ومن المقرر أن **يستفيد من التمويل ٢٢ ألف منزل بمحافظة الأقصر أي نحو ٢٤٠ ألف نسمة**، بما يدعم الجهود الحكومية التي تهدف إلى التطوير المستمر لقطاع الصرف الصحي وتغطية كافة محافظات الجمهورية بهذه الخدمات.

ويعمل المشروع الذي تنفذه الدولة بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والخاص بتعزيز خدمات الصرف الصحي في صعيد مصر ـ الأقصر -IRSUE Luxor، على رفع نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي من ٦٪ إلى ٥٥٪، من خلال تدشين المحطات الجديدة لمعالجة المياه والحمأة، ويعد المشروع جزءًا من البرنامج الوطني للصرف الصحي الذي تقوم بتنفيذ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والذي يستهدف توسيع نطاق وصول خدمات الصرف الصحي على مستوى المناطق الريفية من ٣٤٪ إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٣٠.

خطط مبتكرة لإدارة موارد المياه في مصر:

محطات معالجة مياه الصرف الصحي

في ظل التحديات التي تواجه العالم فيما يتعلق بالموارد المائية وتوافرها، تأتي الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص لتوفر حلولا مبتكرة لتعزيز النمو من خلال الأمن المائي، من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة، وتسخيرها للمساعدة في التعامل مع التحديات البيئية والحفاظ على الموارد المائية المتاحة.

ولذا قامت الدولة المصرية من خلال العلاقات المشتركة مع الشركاء الدوليين، بتدشين مصرف بحر البقر، الأكبر من نوعه في العالم، وافتتاحه في سبتمبر الماضي، بطول **١٩٠ كيلومترًا**، ويعد أحد المشروعات الحيوية التي تعمل على تحسين عملية الاستفادة من مياه الصرف الزراعي والصناعي، حيث يمر من جنوب القاهرة، مرورا بالقليوبية، الشرقية، الإسماعيلية والدقهلية وبورسعيد، وتضم منظومة مياه بحر البقر أربعة خطوط لمعالجة المياه بطاقة معالجة يومية تبلغ **١،٤ مليون متر مكعب** يوميًا لكل منها، لتصل طاقته اليومية **٥،٦ مليون متر مكعب**، كما أنه مجهز بأنظمة تشغيل متقدمة لضخ المياه الخام ، والتخثر ، والتلبد ، والتصفية، والترشيح والتطهير.

وينفذ المشروع عدد من شركات القطاع الخاص بالتعاون مع شركاء التنمية والجهات الحكومية، من بينها شركة المقاولون العرب وشركة أوراسكوم للإنشاءات، ومع بدء العمل يعزز المشروع قدرة الدولة على استصلاح الأراضي الزراعية في محافظة شمال سيناء، حيث ينتج مياه تكفي لري و استصلاح **٤٠٠ ألف فدان** وخلق **١٠٠ ألف فرصة عمل**، تمثل فرصة لعشرات الأسر في المنطقة، وحصل المشروع على ثلاثة أرقام قياسية في موسوعة جينيس: أكبر محطة لمعالجة المياه في العالم ، وأكبر محطة لمعالجة الحمأة ، وأكبر محطة معالجة بالأوزون.

وفي يونيو الماضي أيضًا تم توقيع اتفاقية تمويل تنموي مع دولة فرنسا بقيمة **١،٧٦ مليار يورو**، ضمن الحزمة التمويلية الجديدة بين مصر وفرنسا للفترة من ٢٠٢١/٢٠٢٦، من بينها مشروعات لتطوير البنية التحتية للمياه، بقيمة ٥٢ مليون يورو لتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي بحلوان، **و ٦٨ مليون يورو** لتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي بشرق الإسكندرية، و ٥٠ مليون يورو لتنفيذ المرحلة الثالثة من محطة معالجة الصرف الصحي بالجيل الأصفر، والتي تقوم بمعالجة ٥٧٢ مليون متر مكعب من المياه يوميًا، لخدمة **١٢،٥ مليون شخص**، وتعد أكبر منشأة من نوعها في أفريقيا والشرق الأوسط، وتعمل من خلال خمس مولدات تعمل بالغاز، والتي تنتج نحو **٦٠٪ من الكهرباء** اللازمة لتشغيلها.

الزراعة..
القطاع الأكثر أهمية للقوى العاملة في مصر

شهد عام ٢٠٢١ توقيع العديد من الاتفاقيات في قطاعات الزراعة والري والتموين، بهدف تعزيز جهود الدولة لتحقيق الأمن الغذائي، والتحول لقطاع زراعة مستدام، وتعزيز استدامة الموارد المائية، حيث بلغت قيمة الاتفاقيات **١،٥ مليار دولار** من شركاء التنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي)، تحقق عدد من أهداف التنمية المستدامة من بينها الأول: القضاء على الفقر، والثاني: القضاء التام على الجوع، والثالث: الصحة الجيدة والرفاه، والخامس: المساواة بين الجنسين، والثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والعاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

حزم التمويل لقطاعات الزراعة والتموين والري من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الزراعة والتموين والري	**١٥٥٠**		
مشروع برنامج إدارة دلتا مياه النيل [١]	٤	منحة	المانيا
التعديل السادس - الأعمال الزراعية للتنمية الريفية وزيادة الدخول [١]	٥	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إعادة تأهيل البنية التحتية في البرنامج المتكامل لإزالة التلوث في مصرف كتشنر [١]	٧٩	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
زيادة دخل صغار المزارعين (الابتكار الزراعي) [٢]	٨	منحة	المانيا
برنامج الاتحاد الأوروبي المتكامل للتنمية الريفية بمصر [٢]	٣١	منحة	الاتحاد الأوروبي
التحول المستدام للموائمة الزراعية في صعيد مصر STAR [١]	٦٤	قرض/ منحة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمويل استيراد سلع أساسية كالقمح والمواد الغذائية وسلع أخرى	١٣٥٩	قرض	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

كافة الجهود التي يتم بذلها لإتمام الشراكات الدولية، تستهدف تحقيق الهدف الرئيسي وهو تعزيز الجهود التنموية وزيادة الانتماء إلى الوطن، وتحقيق الاندماج بين المواطنين والجهود التنوية المحققة، وتقليل معدلات الفقر وزيادة فرص العمل والارتقاء بحياة المواطنين.

وفي ظل ارتفاع عدد السكان في مصر واحتياج ملايين الشباب سنويًا للعمل، تعمل شراكاتنا مع مؤسسات التمويل الدولية على دفع مشهد التوظيف في مصر من خلال تمكين الشباب والفتيات في الريف المصري من فرص العمل، وتحسين سبل العيش ومصادر الدخل لرائدات الأعمال وصغار المزارعين.

ويعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها سكان الريف في التوظيف والعمل، حيث يضم نحو ٥٥٪ من القوى العاملة في المناطق الريفية، لذلك نسعى مع شركائنا متعددي الأطراف والثنائيين على وضع البرامج والسياسات التي تخلق مزيد من فرص العمل اللائق للسكان في الريف المصري، بما يعزز على التنمية المتكاملة، من خلال محورين رئيسيين: تطوير وتحديث قطاع الزراعة، وتعزيز التضامن الاجتماعي.

خلال فبراير الماضي، قامت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مع السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بمشاركة ممثلين عن سفارة إيطاليا إلى مدينة الفيوم؛ التي تعد أجمل واحة خضراء في الصحراء الغربية بمصر، حيث احتفلنا بتسليم آلات ومعدات زراعية على ٥ جمعيات بالفيوم و٦ بالمنيا والتي يستفيد منها ٢٥٠ مزارعا أو شركة زراعية بشكل مباشر فضلا عن ٣٠٠٠ مزارع بشكل غير مباشر، كما يعمل على على إنشاء واختبار نظام إدارة تجريبي لتعزيز أداء الخدمات، ويعزز هذا المشروع بناء قدرات المزارعين لتعزيز الفرص الاقتصادية وتحقيق النمو الشامل من خلال التنمية الريفية.

آفاق جديدة لزراعة القمح في مصر

استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين سلاسل توريد القمح

يعد محصول القمح في مصر من المحاصيل الأساسية التي تعد مكونًا رئيسيًا في غذاء المصريين على مدار آلاف السنين، واحتفل بها المصريون على مدار التاريخ.

وفي ظل تطور التقنيات الحديثة للزراعة والتخزين فإنها تفتح آفاقًا جديدة للتعامل مع محصور القمح لتحسين سلاسل التوريد، لاسيما وأن مصر تعتبر من أكبر مستوردي القمح في العالم، حيث تستورد ١٢ مليون طن من القمح سنويًا لتلبية الطلب المتزايد على المستوى المحلي، من أجل ذلك بات من الضروري سد الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك من خلال زيادة مساحات الزراعة، بالإضافة إلى تطوير طرق لتخزين وإدارة المنظومة للحفاظ على المحصول سواء المزروع محليًا أو المستورد والحماية من تقلب الأسعار عالميًا.

تعمل مصر على تحسين سلسلة توريد القمح لديها من خلال الانخراط مع القطاع الخاص والعديد من الشركاء لتلبية الطلب المتزايد على الخبز ، مما يؤدي إلى تنسيق أفضل لتعزيز أداء القطاع ورفع مستوى عملياته وكفاءة الأمور اللوجيستية، من ضوابط الجودة إلى التخزين المناسب وتحسين النقل لإزالة أي حواجز في سلسلة التوريد.

وفي سبيل ذلك تعمل وزارة التعاون الدولي، بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية وشركاء التنمية، لتوفير التمويلات التنموية للمشروعات التي تحسن سلاسل توريد القمح في مصر، ومؤخرًا وضعت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ود.علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، بمشاركة اللواء عادل الغضبان، محافظ بورسعيد، حجر أساس صومعة تخزين القمح بميناء غرب بورسعيد، بتمويل من صندوق الأوبك للتنمية الدولية OFID ، بسعة تخزينية حوالي ١٠٠٠٠٠ طن ، حيث تستهدف الصومعة الجديدة تقليل كمية القمح المفقودة والحفاظ على جودة القمح لفترة أطول من الوقت ، ورفع إجمالي السعات التخزينية لصوامع القمح على مستوى الجمهورية لمستوى ٣٫٥ مليون طن.

وفي ظل أهمية الحفاظ على الأمن الغذائي على مستوى الدول، فإن طرق التخزين السليمة أصبحت بالغة الأهمية للحفاظ على الحبوب لأطول فترة ممكنة، وذلك لتلبية الطلب من السكان وتوفير السلع الغذائية.

في مارس من هذا العام، افتتحت مصر أيضًا المركز الإقليمي لتكنولوجيا تخزين وتداول الحبوب بمنطقة برقاش بالجيزة، لتعزيز وزيادة كفاءة منظومة إدارة وتخزين القمح في مصر بما يحقق الأمن الغذائي، وذلك ضمن المشروعات المنفذة في إطار منحة إماراتية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، والمخصصة لتطوير ٢٥ صومعة، ويهدف المركز إلى أن يصبح مركزًا إقليميًا لتدريب المزارعين في مجال تكنولوجيا تخزين الحبوب ، وإدارة وتشغيل الصوامع.

من الحماية إلى التمكين..

أهمية برامج الحماية الاجتماعية

أكدت الدراسات أن برامج شبكات الحماية الاجتماعية تعزز قدرة العديد من الأسر على التغلب على انخفاض الدخل وحدة الفقر، لكن الهدف الحقيقي من هذه البرامج ليس فقط التخفيف من حدة الفقر، لكن بناء قدرات هذه الأسر وتعزيز مرونتها في مواجهة التحديات وتحسين سبل العيش، لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المخاطر والتحديات المستقبلية، بما يخرجها من دائرة الفقر إلى الارتقاء بمستوى المعيشة.

ومن أجل تحقيق الأثر المطلوب من برامج الحماية الاجتماعية والوصول للأهداف المنشودة، من الأهمية بمكان أن يتم وضع آليات استهداف دقيقة للوصول إلى الفئات والأسر الأكثر احتياجًا.

ويعد المشروع الذي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي، مع مجموعة البنك الدولي، للحماية الاجتماعية «تكافل وكرامة»، من أهم مشروعات الحماية الاجتماعية الممولة من الشراكات الدولية، حيث يتم تنفيذه على مستوى ٢٧ محافظة، بتمويل إنمائي من البنك الدولي قدره ٤٠٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠١٩ تمت الموافقة على تمويل إضافي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، ويقوم البرنامج على أسس قوية لاستهداف الفئات المستحقة حيث وصل عدد المستفيدين لنحو ٣,٤ مليون أسرة أي حوالي ١٢ مليون مواطن، مع مراعاة العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، حيث تشكل المرأة على **٧٥٪** من المستفيدين، كما أن **٦٧٪** من المستحقين يعيشون في صعيد مصر.

وبحسب تقرير البنك الدولي، حول برنامج تكافل وكرامة يُظهر تقييم الأثر المستقل الذي أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، أن البرنامج كان له تأثير قوي على تمكين المرأة والدمج الاقتصادي، حيث ساهم في زيادة استهلاك الأسر المستفيدة من البرنامج بنسبة من **٧,٣٪** إلى **٨,٤٪** مقارنة بالأسر غير المستفيدة من البرنامج، كما خفض احتمالية وقوع الأسر المستفيدة تحت خط الفقر بمقدار ١٢ نقطة، بجانب زيادة بنسبة من ٨,٣ إلى ٨,٩٪ في قيمة الاستهلاك الغذائي الشهري للمستفيدين من برنامج التكافل.

ويعمل برنامج تكافل وكرامة من خلال فلسفة طويلة الأجل، تقوم على تقليل اعتماد الأسر على برامج الحماية الاجتماعية وتمكينهم من تحسين مستوى الدخل، وذلك من خلال برنامج «فرصة» الذي يطبق في ٨ محافظات في مرحلته الأولى، بهدف تخريج الفئات القادرة على العمل من برامج الدعم النقدي تحت شعار من الدعم النقدي إلى الاستقلالية المالية والتي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي، بهدف تعزيز سبل التمكين الاقتصادي للراغبين في الالتحاق بوظيفة أو الحصول على معدات إنتاج أو قرض متناهي الصغر من الفئات المهمشة، التي تتلقى الدعم النقدي المشروط من برنامج تكافل وكرامة أو الذين تم رفضهم بتقييم يقترب من معايير القبول من خلال مختلف أنشطة التمكين الاقتصادي، حيث يتم استهدافهم من خلال مساعدتها في الانتقال من ظروف اقتصادية صعبة إلى أوضاع مستقرة رحبة وأكثر استقلالية وتعزيز قدرتهم على التحكم في الموارد الاقتصادية والمالية الأساسية.
بجانب ذلك يتم تطبيق برنامج «لا أمية مع التكافل» الذي يتم تطبيقه مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بهدف محو أمية المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة.

ولتعظيم الأثر من برنامج تكافل وكرامة، يتم التعاون مع شركات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لخلق استراتيجية موحدة، لتمكين المستفيدين القادرين من الحصول على فرصة عمل.

[1] https://www.theigc.org/reader/do-social-assistance-programmes-reach-the-poor-micro-evidence-from-123-countries/social-assistance-is-the-main-tool-to-reduce-poverty/

تنمية المجتمع من خلال تطوير الصحة والتعليم

استمر اهتمام الشراكات الدولية بقطاع الصحة خلال عام ٢٠٢١، حيث بلغت قيمة اتفاقيات التمويل التنموي الموقعة نحو **٢٠ مليون دولار** منح من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث قام شركاء التنمية بجهود كبيرة بالتعاون مع الحكومة منذ عام ٢٠٢٠ لدعم استراتيجية الدولة لمكافحة الجائحة.

إن قطاعي الصحة والتعليم، لا غنى عنهما في أي خطة تنموية، فلا يمكن أن تؤتي أي خطة ثمارها على مستوى تحقيق التنمية والتماسك الاجتماعي بدون وجود مستهدفات وطموحات وتدخلات واضحة للصحة والتعليم.

ورغم أهمية المقاييس التقليدية للتقدم الاقتصادي والتنمية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال، إلا هناك ركائز أخرى يتوقف عليها نجاح جهود هذه التنمية وهي ثلاثة محاور أساسية: الصحة والرفاه، والتعليم والمشاركة المجتمعية، والتطور الاجتماعي.

حزم التمويل لقطاع الصحة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الصحة	**٢٠**		
التعديل الرابع - تحسين النتائج الصحية [1]	١٨	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
مشروع الصحة للجميع [1]	٢	منحة	الاتحاد الأوروبي

١. تم التوقيع ٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

ومع اندلاع جائحة كورونا قامت وزارة التعاون الدولي، بعقد منصة التعاون التنسيقي المشترك، لقطاع الصحة، والتي شارك فيها مختلف شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، حيث تمت مناقشة الاحتياجات العاجلة للقطاع في إطار خطة الدولة لمكافحة الوباء، **وهو ما نتج عنه اتفاقيات بقيمة ٤٧٧ مليون دولار في ٢٠٢٠ فقط**، لقطاع الصحة في مصر، من ضمنها ٨٩ مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبي بما يدعم الجهود التنموية في الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز منظومة الصحة لتجاوز أزمة كوفيد ١٩.

في إطار الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للاستجابة العاجلة لمكافحة جائحة كورونا، من خلال مواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، قامت وزارة التعاون الدولي بالتواصل السريع مع شركاء التنمية لدعم هذه الخطة، حيث تم تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، من بينها **توفير منحة كندية بقيمة ٥٠٠ ألف دولار**، خلال شهر مايو الماضي، لتوفير المعدات اللازمة لمستشفى الصدر بالعباسية، بجانب الجهود اليابانية لتعزيز خدمات الرعاية الصحية، حيث **تم توقيع اتفاقية إنشاء مبنى العيادات الخارجية الجديد التابع لمستشفى الأطفال «أبو الريش الياباني» بقيمة إلى ١٩ مليون دولار**، وذلك في إطار العلاقات المشتركة المصرية اليابانية التي نتج عنها دعم قطاع الصحة بمنح قيمتها نحو ٢٨ مليون دولار منذ عام ٢٠٢٠.

وتعمل مصر على تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل، الذي من المستهدف أن يشمل كافة المصريين بنظام تغطية تأمينية بحلول عام ٢٠٣٢، ولدعم تنفيذ هذا المشروع وافق شركاء التنمية (البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومنظمة الصحة العالمية)، في وقت سابق على توفير تمويلات إنمائية بقيمة مليار دولار لتمويل نظام التأمين الصحي الشامل، **وخلال ٢٠٢١ دخلت الاتفاقية الموقعة مع البنك الدولي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لتمويل المشروع حيز النفاذ بعد توقيعها عام ٢٠٢٠ والحصول على موافقة مجلس النواب عليها خلال ٢٠٢١ وفقًا للقرار الجمهوري رقم ١٩٠ لعام ٢٠٢١.**

وقدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من ٥ ملايين دولار منحة عاجلة لمكافحة فيروس كورونا في مصر، وتدعم هذه المنحة العاملين بالقطاع الصحي في جهودهم لإعطاء اللقاح للمواطنين، وتعزيز سلسلة توريد اللقاحات لضمان الوصول العادل لتلك اللقاحات في جميع أنحاء الجمهورية، وتعزيز قدرة النظام الصحي في مصر، على الحد من انتشار والكشف المبكر، والاستجابة لفيروس كورونا والمخاطر المستقبلية التي قد تُهدد الصحة العامة.

وتعمل الدولة المصرية على تحسين خدمات الرعاية الصحية باستمرار من خلال جهود التحول الرقمي، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية، حيث أضحى الاستثمار في رقمنة خدمات الرعاية الصحية أمر وثيق الصلة بتحسين هذه الخدمات، لاسيما على مستوى تقديم الرعاية والتدريب وبناء القدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية، وكذلك الأجهزة والمعدات الطبية.

وخلال لقاء د. رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مع الرئيس التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك للرعاية الصحية بأوروبا، وروسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، كاثرين استرامبس، والمدير العام للشركة بمنطقة الشرق الأوسط، وشرق وأفريقيا، وتركيا، وجنوب ووسط آسيا، نائل داباغ، تم بحث تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي، والخاص في مجال الرعاية الصحية والرقمنة والابتكار، وكذلك التدريب وبناء القدرات، فضلا عن بحث أوجه التعاون المشترك لتطوير قطاع الرعاية الصحية، على مستوى التكنولوجيات الحديثة، في مجال الأجهزة والمعدات، وكذلك تنمية القدرات البشرية للعاملين. وتمتد الشراكة بين الحكومة وجنرال إلكتريك إلى أكثر من ٤٠ عامًا، وتوفر أكثر من ١٥٠٠٠ تقنية رعاية صحية في جميع أنحاء مصر لتحسين هذا القطاع.التعليم

التعليم

حزم التمويل لقطاع التعليم والتعليم العالي من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التعليم والتعليم العالي	**١٣٤**		
الدعم المالي والفني لمبادرة التعليم الفني الشامل بمصر[1]	٤٤	منحة	المانيا
التعديل الخامس - التعليم الأساسي - مرحلة ثانية ثالثة[1]	١٧	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إعادة تأسيس الجامعة الفرنسية بمصر[1]	١٧	قرض/ منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
تعزيز المترولوجيا لنظم القياس والمعاييرة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري[1]	١	منحة	المانيا
مشروع إنشاء العيادات الخارجية لمستشفى الأطفال التخصصي التابع لجامعة القاهرة[1]	١	منحة	اليابان
التعديل السادس - مبادرة التعليم العالي المصرية الأمريكية[1]	٣١	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل السادس - التعاون المصري الأمريكي للعلوم والتكنولوجيا[1]	٤	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
برنامج تعزيز العمالة ودعم التشغيل مرحلة ثالثة	١٩	منحة	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

في عام ٢٠٢١ ، وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ١٣٤ مليون دولار لقطاعي التعليم الأساسي والتعليم العالي، من (ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الفرنسية للتنمية واليابان)، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرابع: التعليم الجيد، والخامس: المساواة بين الجنسين، والثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والعاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

يعد الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم أحد أهم المحاور لتعزيز الدمج والتماسك الاجتماعي، كما تعزز هذه الاستثمارات الإدراك بما يتم من مبادرات واصلاحات تنفذها الدولة لدفع النمو المستدام والتنمية. في يوليو وافق بنك التعمير الألماني KFW تمويلًا بقيمة **٤١ مليون يورو** كجزء من برنامج مبادلة الديون لوزارة التعليم والتعليم الفني لتنفيذ مبادرة التعليم الفني الشامل في مصر. بينما تبلغ التمويلات الإنمائية ضمن المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي **٢,٣٦ مليار دولار** لتنفيذ ٣٦ مشروعًا لتطوير التعليم والبحث العلمي عبر **٧٤** موقعًا على مستوى البلاد ، وهو ما يمثل **٩,٢ ٪** من إجمالي المحفظة.

ومن المؤكد أن الأبنية المدرسية هي عنصر رئيسي ونحن ننظر إلى إصلاح منظومة التعليم، فالفناء المدرسي هو الهدف من تنفيذ الاستراتيجيات وجاهزيته تنعكس بشكل إيجابي على المنظومة التعليمية ككل.

لذلك يعد المشروع الذي يتم تنفيذه مع مجموعة البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، أحد أهم مشروعات التعاون الإنمائي، حيث يمول البنك الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم، والتي تهدف إلى تحسين جودة وفعالية التعليم، وتعزيز قدرات المعلمين، بهدف إعداد الطلاب لوظائف المستقبل، ويستهدف المشروع تحقيق الآتي:-

(١) تحسين جودة التعليم لمرحلة رياض الأطفال لمساعدة الأطفال على الاستعداد للمدرسة والتعلم.

(٢) تعزيز أنظمة وممارسات التطوير والتدريب المهني الفعالة للمعلمين والمشرفين والتربويين.

(٣) تشجيع التحول الرقمي في عملية التدريس .

(٤) إصلاح شامل لتقييم الطلاب من تطوير عملية التعليم، والتركيز بشكل أساسي على امتحانات المستوى الثانوي

ومما لا شك فيه أن مستقبل التعليم لا يعتمد فقط على التقدم التكنولوجي، بل يتعدى ذلك إلى تعزيز تكافؤ الفرص، لذلك تحرص الدولة على تحقيق العدالة في الوصول لفرص التعليم، في مختلف محافظات مصر، ومن بين مشروعات التعاون الإنمائي لتحقيق هذا الهدف، المشروع الذي يموله الصندوق السعودي للتنمية لتنفيذ المرحلة الثانية من جامعة الملك سالمان الدولية بجنوب سيناء، بقيمة ١٨٧,٥ مليون ريال سعودي ما يعادل **٤٩,٩ مليون دولار،** لتعزيز توافر فرص التعليم لأبناء مصر المقيمين في سيناء الذين يضطرون للتنقل لمحافظات أخرى للحصول على هذه الفرصة.

بجانب ذلك أتاحت اليابان تمويلا تنمويًا بقيمة **٢٧ مليون دولار،** لتنفيذ الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، بالأجهزة البحثية والأدوات التعليمية من أجل استكمال تطوير الأداء التعليمي بالجامعة.

تطوير قدرات الشباب في ريف مصر وإعدادهم للمستقبل

ترتكز استراتيجية تمكين الشباب في ريف مصر على محورين أساسيين لا غنى لأحدهما عن الآخر، الأول بناء مستقبل الشباب وفتح الآفاق للفرص الجديد، وكذلك بناء قدرات الشباب وصقلها بالمهارات المختلفة التي تجعلهم قادرين على استغلال هذه الفرص، وذلك في إطار رؤية الدولة لتمكين الشباب.

وفي هذا الصدد فإن الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص يعتبر دورًا حيويًا وحاسمًا، من خلال تعزيز الربط بين الشباب وسوق العمل. خلال ٢٠٢١ تفقدت وزارة التعاون الدولي ومحافظة الغربية ومنظمة العمل الدولية **مشروع تشغيل الشباب في مصر لخلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في المناطق الريفية** في مصر «روابط»، والتي تضمنت تفقد المركز الخدمي لتجميع الألبان التابع لشركة الفرعونية جروب، والذي تم تطويره من خلال المشروع، وفقًا للمعايير والاشتراطات القياسية، ليصبح مركزًا متكاملا لتجميع الألبان، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي والتغذية والخدمات البيطرية وتوفيرها لصغار المزارعين / منتجي الألبان، بالاضافة إلى زيارة عدد من صغار المزارعين المربيين منتجي الألبان المشاركين في مشروع «روابط»، والذين تم دعمهم بأنشطة بناء القدرات في مجالات إدارة الماشية من الأبقار، وجودة الألبان، والأعلاف الحيوانية، والمشكلات البيطرية.

وتمثل المشروعات المنفذة في المناطق الريفية أهمية كبرى نظرًا لقدرتها عل الاستجابة لمتطلبات العمل في هذه المناطق والاستفادة من الفرص التنموية المتاحة تلبية تطلعات سكان الريف، واستغلال فرص الاستثمار، وهو ما يجعلها مصدرًا عامًا للتشغيل وتطوير البنية التحتية وتعزيز قدرات المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية في هذه المناطق.

ويعد الشمول المالي والرقمي غاية تسعى الدولة لتحقيقها لدمج المجتمعات الريفية وتعزيز جهود التنمية بها، وخلال منصة التعاون التنسيقي المشترك التي عقدتها د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ود. عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تحت عنوان «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية»، تمت مناقشة عملية توسيع الخدمات الرقمية والمالية للسكان في جميع أنحاء مصر من خلال التكنولوجيا، بالإضافة إلى جهود ربط القرى الريفية بكابلات الألياف الضوئية لرفع كفاءة خدمات الإنترنت لمليون منزل، وكذلك **تطوير ٩٠٦ مكاتب بريدية وتزويدها** بأجهزة الصراف الآلي. بالإضافة إلى ذلك ، تعمل مصر أيضًا على تحسين جودة خدمات الاتصالات من خلال **تزويد القرى بـ ١٠٠٠ محطة شبكة متنقلة تشاركية.**

وفي إطار المبادرة الرئاسية للتنمية المتكاملة للريف المصري «حياة كريمة»، تعمل الدولة على تنفيذ مبادرة بناء القدرات والتدريب لتعزيز محو الأمية الرقمية للشباب، وتنفيذ

خطة لتطوير مكاتب البريد وزيادة عدد الفروع ورقمنتها، لتوفير خدمات الشمول المالي.

وتسعى وزارة التعاون الدولي لتحقيق التكامل بين المشروعات المنفذة من شركاء التنمية في الريف المصري، حيث ترأست د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، الاجتماع التشاوري، لمناقشة الأنشطة المخططة **وأولويات المرحلة الثالثة من مشروع شبكة مصر للتنمية المتكاملة للفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦،** الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين وزارة التعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

انطلق المشروع عام ٢٠١٢ وحقق العديد من المنجزات التنموية من خلال العمل المشترك مع نحو ٧٥ منظمة غير حكومية لخلق نموذج متكامل لتطوير بعض قرى الريف المصري، **وتم تنفيذ عدد من المشروعات في نحو ٧٠ قرية ووصل لأكثر من ١٠٠ ألف مستفيد بشكل مباشر وغير مباشر،** وعزز تحقيق التقدم في تنفيذ نحو ٩ من أهداف التنمية المستدامة، من خلال العديد من التدخلات من بينها الارتقاء بالخدمات الأساسية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، والتنمية الزراعية المستدامة، ودعم سياسات الاستثمار ونشر المعرفة. وساهم المشروع في تحسين ترتيب محافظة قنا على سبيل المثال في مؤشر الفقر حيث كانت في عام ٢٠١١ ثاني أفقر محافظة في مصر، ويعيش ٥٨٪ من سكانها تحت خط الفقر، وفي عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، تحسنت قنا لتحتل المرتبة الثامنة.

واستكمالًا للنهج الشامل الذي تتبعه مصر في تحقيق التنمية، فإن الجهود المختلفة تعمل على توفير الخدمات المالية بجانب خدمات البنية التحتية للسكان في ريف مصر، في مايو من هذا العام ، أطلقت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، منصة التعاون التنسيقي المشترك، للمشروعات متناهية الصغر تحت عنوان «المشروعات الصغيرة.. إطلاق الإمكانات الكامنة للاقتصاد المصري»، بمشاركة مسئولي البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والشركة المصرية للاستعلام الائتماني «اي سكور»، وممثلي شركاء التنمية.

وخلال فعاليات المنصة أكدت السيدة إيلينا بانوفا، المنسق المقيم لمكتب الأمم المتحدة في مصر، أن المنصة توفر فرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل الدولية وقطاع التمويل متناهي الصغر وتعزيز مجالات الاهتمام المشترك وكيفية دفع السوق الضخم للتمويل متناهي الصغر لتحفيز جهود التنمية.

وتشير كافة الدراسات العالمية، إلى أهمية توافر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لدفع التعافي الاقتصادي والاستثمار في رأس المال العامل، فضلا عن أهمية استهداف رواد الأعمال بما في ذلك المرأة والشباب لاسيما المتواجدين منهم في الريف المصري.

وخلال يوليو الماضي أقرت لجنة المنحة السعودية التي تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نحو ٢٧٠ مليون جنيه لثلاثة بنوك لإعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من بينها ٧٠ مليون جنيه لبنك مصر من تمويلات المنحة لتمويل الآلات والمعدات للمصانع ووسائل النقل الخاصة بالنشاط والمعدات والأجهزة الطبية للمعامل والمستشفيات، و١٠٠ مليون جنيه لبنك التنمية الصناعية لتمويل برنامجي الطاقة النظيفة وشراء آلات ومعدات جديدة ومستعملة، و١٠٠ مليون جنيه لبنك القاهرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، ومن المقرر أن يستفيد ٧٠٠٠ عميل من التمويلات للثلاثة بنوك.

وفي سبتمبر الماضي، عُقدت منصة تعاون تنسيقي مشترك حول الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بحضور د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والسيدة نيفين جامع، وزيرة الصناعة والتجارة، إلى جنب ممثلين من الوزارتين وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لاستكشاف آفاق التعاون بشأن دعم هذه النوعية من المشروعات.

"إن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتعزيز ريادة الأعمال يعد جزءً رئيسيًا من العمل المشترك مع شركاء التنمية، لتحقيق اقتصاد شامل ومستدام."

د.رانيا المشاط

المرأة شريك رئيسي في تحقيق التنمية

حزم التمويل لقطاع تمكين المرأة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المرأة والتضامن	**٢٦**		
الفرص المتاحة للمرأة في مجال الاعمال التجارية الزراعية [1]	٣	منحة	كندا
دعم المرأة في مجال ريادة الاعمال [1]	٤	منحة	كندا
مكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية ودعم المجتمع المدني في صعيد مصر [1]	١	منحة	الاتحاد الأوروبي
مواجهة الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الهجرة الغير شرعية [1]	٦	منحة	الاتحاد الأوروبي
تكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية [1]	١٠	منحة	المانيا
مشروع شباب ضد التحرش	٢	منحة	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

في تقرير «الفجوة العالمية بين الجنسين» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF لعام ٢٠٢١، أن مصر نجحت في إغلاق ٦٣و٩٪ من الفجوة الإجمالية بين الجنسين، لتتقدم ٥ مراكز في مؤشر الفجوة بين الجنسين لهذا العام، وتأتي من بين ٩٦ دولة اتخذت إجراءات تقليص الفجوات بين الجنسين في الحياة النيابية؛ حيث ارتفع التمثيل النسائي في البرلمان من ١٤،٩٪ إلى ٢٧،٤٪. كما أشار التقرير إلى أن مصر أغلقت ١٩،٦٪ من فجوة التمكين السياسي، حيث تستحوذ المرأة على ٢٤،٢٪ من الحقائب الوزارية في الحكومة، مضيفًا أن هناك أيضًا تقدمًا في مجال «الصحة» بنسبة ٩٦،٨٪ وفي «الجوانب التعليمية» تم سد ٩٧٪ من الفجوة بين الجنسين.

ولا يعد سد الفجوة بين الجنسين هدفًا في حد ذاته، بل تسعى الحكومة المصرية لتحقيقه للوصول من خلاله إلى العديد من الأهداف الأخرى التنموية، وتعزيز قدرة المرأة على القيام بدور في كافة جوانب عملية التنمية سواء من خلال المساهمة أو القيادة، وتغيير الصورة الذهنية النمطية حول دور المرأة في المجتمع، وجعل تأثيرها أكثر وضوحًا.

خلال فبراير الماضي، أطلقت وزارة التعاون الدولي مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي والقطاع الخاص **خطة عمل «محفز سد الفجوة بين الجنسين»**، وتعد مصر هي الدولة الأولى في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تطلق نموذج التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يهدف إلى معالجة الفجوات الحالية بين الجنسين وإعادة تشكيل مبادئ تكافؤ الفرص بين الجنسين في المستقبل، وتحفيز العمل المشترك عبر القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية بهدف تحقيق ٤ أهداف رئيسية هي إعداد النساء لعالم العمل ما بعد جائحة كوفيد-١٩،وسد الفجوات بين الجنسين في الأجور بين القطاعات وداخلها، وتمكين المرأة من المشاركة في القوى العاملة، وتمكين المزيد من النساء للمشاركة فى الإدارة والقيادة.

وتعمل الشراكات التنموية الموقعة خلال العام الجاري على دفع جهود الدولة لتمكين المرأة، حيث تم توقيع مشروع تعزيز الفرص المتاحة للمرأة في مجال الأعمال التجارية الزراعية بمنحة قيمتها ٣ مليون دولار من كندا، بجانب مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال بمنحة كندية قيمتها ٤ ملايين دولار، ومنحة من ألمانيا بقيمة ١٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع تكافؤ الفرص الاجتماعية، فضلا عن مشروع شباب ضد التحرش بمنحة ألمانية قيمتها مليوني دولار.

تتضمن الخطة التنفيذية لمحفز سد الفجوة بين الجنسين ١٠ محاور رئيسية

أولا: تعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات، وتقديم تقارير دورية عن سياسات النوع الاجتماعي للشركات صادرة عن هيئة الرقابة المالية.

ثانيًا: إقرار السياسات التي من شأنها التخفيف من التحديات التي تواجهها المرأة في الموازنة بين رعاية الطفل والحياة العملية من خلال تشجيع المزيد من استثمارات القطاع الخاص في زيادة الوعي بالدور المهم الذي تلعبه المرأة في العمل وفي رعاية الأطفال.

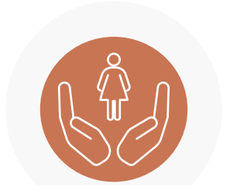

ثالثًا: خلق بيئات عمل آمنة للنساء من خلال مدونة قواعد السلوك للشركات في مختلف القطاعات والصناعات، وتعزيز اللوائح ضد التحرش الجنسي في مكان العمل.

رابعًا: العمل على تزويد المرأة بالمهارات والخبرات وتصميم البرامج التي تمثل حافزًا لتنمية مهارات المرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والهندسة والرياضيات والذكاء الاصطناعي
.

خامسًا: تعزيز وتحفيز برامج الإرشاد وبرامج القيادة النسائية للشركات.

سادسًا: تنفيذ نماذج المساواة بين الجنسين من خلال بناء قدرات الجهات الحكومية المعنية لتوسيع الخدمات والسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتطوير أدوات تحفيزية للقطاع الخاص، والقضاء على فجوات الأجور بين الجنسين.

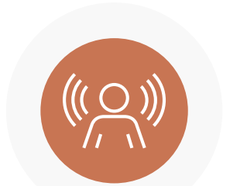

ثامنًا: تنفيذ القطاع الخاص المزيد من المشروعات والبرامج التي تعزز التوعية بدور المرأة القيادي.

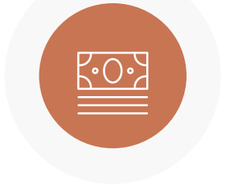

سابعًا: تعزيز الشمول المالي من خلال برامج التدريب والتوعية التي تعزز الثقافة المالية وتشجع النساء على فتح حسابات بنكية، وإنشاء قاعدة بيانات للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي، مما يمنحهن فرصاً اقتصادية متنوعة.

تاسعًا: العمل المشترك بين الأطراف ذات الصلة والمجلس القومي للأجور للدفع نحو سد فجوة الأجور بين الجنسين وتحقيق المساواة في الأجور، كجزء من التحالف الدولي للمساواة في الأجور بقيادة منظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

عاشرًا: استخدام التسويق الرقمي من أجل مساعدة رائدات الأعمال والشركات الناشئة للوصول بشكل أفضل إلى الأسواق المحلية والعالمية

كيف يعمل محفز سد الفجوة بين الجنسين؟

تعمل الأطراف ذات الصلة على دفع الخطة التنفيذية لمحفز سد الفجوة بين الجنسين من خلال تشجيع من ١٠٠ شركات القطاع الخاص على المشاركة في المحفز من خلال الالتزام بمبادئ تمكين المرأة وتحقيق أهداف المحفز، التي تنص ينص عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويعمل محفز سد الفجوة بين الجنسين على وضع التزامات قابلة للقياس من قبل شركات القطاع الخاص لزيادة فرص العمل للمرأة وتسريع عملية سد الفجوة بين الجنسين في وظائف المستقبل.

من المقرر أن تقوم شركات القطاع الخاص بتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في خطة عمل محفز سد الفجوة بين الجنسين، كما سيقوم ممثلو شركات القطاع الخاص بأدوار هامة من خلال عضوية ورئاسة مجموعات العمل، للمساهمة في تخطيط تنفيذ محاور عمل المحفز والدفع نحو تحقيقها.

سد الفجوة بين الجنسين
هيكل الحوكمة في مصر

الرؤساء المشاركون

القطاع العام

د. رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي

د. مايا مرسي
رئيسة المجلس القومي للمرأة

القطاع الخاص

حسين اباظة
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي

هشام الخازندار
الشريك المؤسس و العضو المنتدب لشركة القلعة

نيفين الطاهري
مؤسسة و رئيسة مجلس إدارة شركة دلتا شيلد للاستثمار

كريم الشيتي
نائب رئيس شركة ترافكو العالمية

المنسق الوطني

٥٠-١٠٠ شركة
+
صناع السياسات، المجتمع المدني، الخبراء

شبكة مجموعات العمل

- مجموعة العمل الصناعية 1
- مجموعة العمل الصناعية 2
- مجموعة العمل الصناعية 3
- مجموعة العمل الصناعية 4

وتشمل الأنشطة المقررة:

١) سياسات الإرشاد والتوجيه وبناء القدرات المحدد من قبل فريق عمل محفز سد الفجوة بين الجنسين، وتعزيز شبكات الدعم لدعم السيدات العاملات.

٢) إطلاق وتعزيز البرامج التدريبية والتعليمية المصممة للمرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية الرقمية ، فضلاً عن تكثيف جهود التوفيق بين المبادرات لزيادة نسبة توظيف المرأة في القطاع الخاص.

٣) تصميم وتنفيذ حملة توعية لتعزيز دور المرأة في القطاع الخاص.

٤) ربط السيدات بالمعارض المحلية والعالمية وشبكات الأعمال للاستفادة من فرص العمل وتبادل الخبرات.

٥) إعداد تقارير دورية عن سياسات النوع الاجتماعي

تحفيز مشاركة القطاع الخاص في جهود تمكين المرأة

يؤكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان «المرأة في الأعمال والإدارة: دراسة جدوى التغيير»، أن الشركات التي تعزز مشاركة المرأة في القوى العاملة لديها تحقق أداءًا أفضل وزيادة في الأرباح مقارنة بالشركات التي لديها تمثيل أقل، ومما لا شك فيه أن دور القطاع الخاص يتجاوز فكرة المسئولية الاجتماعية، ويتعداه نحو مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة في القوى العاملة.

ولتحقيق الطابع المؤسسي للمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص، قام المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع البنك الدولي وبدعم من سفارة المملكة المتحدة بالقاهرة، بإحياء الختم المصري للمساواة بين الجنسين(EGES)، ويهدف الختم لدعم وتشجيع جهود القطاع الخاص في تمكين المرأة، وذلك من خلال بناء سلسلة من الممارسات في مجالات التوظيف.

ويدعم الختم جهود شركات القطاع الخاص في ٤ مجالات: **التطوير الوظيفي؛ التوازن بين الأسرة والعمل؛ سياسات التحرش الجنسي،** ويسترشد الختم بنموذج المساواة بين الجنسين التابع للبنك الدولي والذي حدد الأهداف والإجراءات الرئيسية والأساسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في كل المجالات، وقد حصلت أول شركتان مصريتان من القطاع الخاص على الختم وهما فودافون مصر والبنك التجاري الدولي.

نحو مستقبل أكثر ازدهارًا بمشاركة المرأة

في يونيو، استضافت وزارة التعاون الدولي حفل التوقيع على برنامج التعاون متعدد الأطراف الخاص بوكالة التعاون الدولي الكورية (كويكا) ٢٠٢١-٢٠٢٤ من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مصر، والذي سيتم تنفيذه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة، ويستهدف البرنامج تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تسهيل فرص العمل اللائقة والوصول إلى تنمية المهارات والدعوة لخلق بيئة مواتية في المجتمع والقطاع الخاص من خلال تنفيذ مبادئ تمكين المرأة، وذلك باستهداف محافظات بني سويف والإسكندرية والقاهرة الكبرى.

كما يتضمن البرنامج الموقع مشروع «منع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحته في مصر» الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة، حيث يركز على تعزيز أنظمة ومؤسسات الحماية والاستجابة الوطنية في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، فضلاً عن تعزيز الوعي المجتمعي بقيادة الشابات والشباب والمعرفة حول مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.

"إن الحكومة المصرية حريصة على دعم رائدات الأعمال من خلال مبادرات جديدة تعمل على تطوير قدرات المرأة للوصول للمناصب القيادية والقيام بدور أكبر في تحقيق التنمية."

د.مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي للمرأة

خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

وفي إطار جهود تعزيز وصول المرأة للتمويل، شهدت د. رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، توقيع اتفاقية بين مؤسسة التمويل الدولية والمجلس القومي للمرأة لتعزيز وصول المرأة إلى التمويل لسد الفجوات بين الجنسين في الأجور والاستثمار ، وكذلك العمل على خلق بيئة عمل مناسبة لها، من أجل تعزيز الإنتاجية والاستفادة من إمكاناتهن في دعم النمو الاقتصادي.

كما قام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على توفير تمويل بقيمة ٨٠ مليون جنيه لشركة ريفي لخدمات التمويل متناهي الصغر، وذلك في إطار برنامج المرأة في سوق العمل «Women In Business»، الذي يستهدف دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها السيدات.

"إن المرأة جزء رئيسي من المجتمع وتسهم بشكل رئيسي في تعزيز الاستثمار، لذلك فإن تمكين المرأة لا يتعلق فقط بالمسئولية الاجتماعية لكن فرص عمل حقيقية"

طارق فايد، عضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني QNB الأهلي

خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

فتيات مصر رائدات المستقبل

نحن نسعى بكل جهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ يجب أن ننظر إلى الجيل الحالي من الفتيات الذي سيكون له دور حيوي في العقد القادم، لقيادة جهود التنمية والمساهمة بشكل مباشر في دفع الجهود نحو تحقيق أهدافنا.

لذا كانت رسالتنا دائمًا: الاستثمار في فتياتنا اليوم يدفع مصر قدمًا إلى الأمام.

وجدير بالذكر أن تساوي فرص الوصول للتعليم، وزيادة الاستثمار في الفتيات في المناطق الريفية، يضمن تحقيق عائد حقيقي وخلق رائدات للمستقبل، قصة الطالبة آلاء صابر السيد هي مجرد مثال واحد: بصفتها طالبة في المدرسة الثانوية في قسم «علمي الرياضة» في مدرسة المتفوقات في العلوم والرياضيات STEAM، تم اختيارها من بين ١٠٠ طالب حول العالم من أجل، كما تم اختيارها ضمن البرنامج العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية Rise for .

وتعمل مصر باستمرار على تطبيق رؤية شاملة للاستثمار وتمكين الفتيات، بداية من برامج ومشروعات الحماية من العنف، إلى الاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بهدف دفع الفتيات للتعبير عن أنفسهن وزيادة دورهن في المجتمع.

ومن أجل توصيل صوت الفتيات، تطبق منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» مبادرة وطنية تحت مسمى «دوي» ومعناها «الصوت العالي المصحوب بتأثير»، هي مبادرة وطنية يجري تنفيذها في مصر بهدف إشراك النشء من الفتيات والأولاد في الأنشطة التي من شأنها مساعدتهم على تحقيق كامل إمكاناتهم. ويتولى قيادة المبادرة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة، بدعم فني من منظمة اليونيسف وبالتعاون مع العديد من الشركاء.

ومن خلال المبادرة تتعلم الفتيات، جنبًا إلى جنب مع الأولاد، مهارة التعبير عن أنفسهن وسرد حكاياتهن الشخصية في مساحات آمنة وشاملة وفرتها لهم دوائر دوّي. ويجتمع الأعضاء المشاركون في الدوائر باتتظام في مركز شباب مشتية ناصر لتبادل الآراء والحصول على دعم النشء المشارك بشأن المسائل المتصلة بالصحة والزواج والسلامة البدنية والرفاه والمهارات.

احتفالا باليوم العالمي للفتاة هذا العام ، شهدت وزيرة التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، حفل إطلاق «مبادرة نورة»، ضمن فعاليات مهرجان الجونة، ويعمل على تنفيذ المبادرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع سفارة هولندا ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، والتي تستهدف الاستثمار في الفتيات الصغيرات وإعدادهن من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية وضمان قدرتهن على المساهمة بشكل كبير في كافة مناحي الحياة وإتاحة فرص اقتصادية واجتماعية أفضل للفتيات تعزز دورهن في تحقيق التنمية.

"تمتلك فتيات مصر إمكانيات هائلة وقدرة على تحقيق التغيير الإيجابي الذي يمكنهن من قيادة التنمية وصنع السياسات في المستقبل، وليصبحن رائدات أعمال ومهندسات ويقمن بدورهن أيضًا في تربية النشء، وأكثر من ذلك بكثير لذا وجب علينا الاستثمار بشكل كبير فيهن لتعزيز قدراتهن وتجهيزهن نحو مجتمع ومستقبل أفضل."

د.رانيا المشاط

دور المرأة في التجارة والتصدير

تمتلك رائدات الأعمال في مصر قدرات وطموحات لا حدود لها، ويسعين بشكل كبير للتوسع خارج جمهورية مصر العربية للوصول للأسواق من خلال التجارة والتصدير.

وخلال نوفمبر الماضي، شهدت د. رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، **توقيع مذكرة تفاهم بين مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجمعية سيدات أعمال مصر،** للتعاون بشأن تحسين البيئة المواتية للتجارة والاستثمار للمصدرين من السيدات، مع التركيز بصفة خاصة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حضر مراسم توقيع مذكرة التفاهم ممثلين عن الحكومتين الأمريكية والمصرية، ومشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر، وجمعية سيدات أعمال مصر ٢١.

تحدد مذكرة التفاهم بنود الاتفاق بين مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر وجمعية سيدات أعمال مصر ٢١ لزيادة التعاون فيما بينهم من خلال تأسيس جمعية المصدرات المصريات تحت مظلة جمعية سيدات أعمال مصر. سيدعم المشروع هذه الجمعية المنشأة من خلال تقديم الدعم فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وإطلاق تطبيق للهاتف المحمول يساعد المصدرات على الوصول بسهولة إلى موردي الخدمات الموثوق بهم خلال مسار التصدير الخاصة بهم. وتكمن التحديات في اختيار الموردين ومقدمي الخدمات الجديرين بالثقة، مثل شركات الخدمات اللوجستية والنقل، أو مؤسسات تمويل الأعمال، أو المحامين المتعاقدين، وقد تثبط هذا من عزيمة المصدرات الجدد، وهم الفئة المستهدفة التي تسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقديم الدعم والمساعدة لهم من خلال مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر.

ولدعم رائدات الأعمال وتعزيز أعمالهن، أطلقت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، مشروع «المرأة في التجارة الدولية She Trade» بمصر بالتعاون مع مركز التجارة الدولية (ITC) في إطار برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية «الأفتياس»، وذلك ضمن جهود المؤسسة لتمكين المرأة المصرية وزيادة مشاركتها في مجال التجارة الدولية، لاسيما السيدات العاملات في مجال الحرف اليدوية، حيث أن واحدة من كل خمس شركات مصرية في قطاع الحرف اليدوية مملوكة لسيدة، وتعمل المبادرة على دمج ٥٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة تملكها نساء مصريات في سلسلة القيمة الموجهة للتصدير. سيعمل المشروع على تعزيز قدرات الشركات الصغيرة التي تقودها النساء من خلال التدريب على الإنتاج والتعبئة والتغليف والخدمات اللوجستية والمعلومات التجارية وإدارة الجودة والتسويق والمبيعات لقطاع معين.

أتاحت كندا منحتين خلال العام الجاري بقيمة ٣ و ٤ مليون دولار لتمويل مشروعين لتعزيز قدرة المرأة على ممارسة الأعمال التجارية وريادة الأعمال، الأول تعزيز الفرص المتاحة للمرأة في مجال الأعمال التجارية الزراعية والثاني مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال.

في الفصل التالي، سنتعرف على قصص من المستفيدين الحقيقيين، حيث سنتحدث إلى رائدات أعمال في العديد من القطاعات من بينها الحرف اليدوية لسماع تطلعاتهن وأحلامهن وطموحاتهن فيما يتعلق بمشروعاتهن المستقبلية.

الفصل الثاني

رحلة إلى عالم رواد الأعمال

٠٢

قصص المستفيدين

تعرُفنا على القصص الواقعية للمستفيدين والتواصل معهم، يتيح لنا نظرة مختلفة للأمور، والاطلاع على التجارب الحقيقية وعوامل قصص النجاح المحققة. ويعد التواصل الحقيقي ليس فقط قدرتنا على الاستماع إلي المستفيدين، ولكن الشعور بتجاربهم وقياس الأثر ورصد التقدم المحقق.

خلال عام ٢٠٢١ أطلقنا حملة رقمية تحت عنوان **"المبتكرون لمستقبل أفضل" #Game Changers** ، في إطار الميدأ الثالث من مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، وهو سرد الشراكات الدولية، والذي تسعى وزارة التعاون الدولي من خلالها للترويج للجهود والقصص التنموية، والشراكات الدولية الناجحة، وإبراز المشاركات الفريدة بين القطاعين الحكومي والخاص في مختلف المشروعات التنموية، وذلك في إطار ثلاثة عوامل هي المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة، وقامت الحملة بتوثيق شهادات العديد من رواد الأعمال الذين يعدون القومة الكامنة للنمو الاقتصادي المستدام في مصر.

النقل الذكي

خلال لقائنا مع ٣ سائقين من العاملين بشركة النقل الذكي Careem، الذين شاركونا تجربتهم في كيفية الاستفادة من التمويل منخفض التكلفة الذي حصلوا عليه بشكل غير مباشر من منحة المملكة العربية السعودية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي دعمت قدرتهم على الحصول على حياة أفضل وتحسين مستوى المعيشة، من أهم الرسائل التي وثقها السائقون أن البنية التحتية للطرق حسنت تجربتهم، كما أكدوا على مدى أهمية التكنولوجيا في توفير فرص العمل الجديدة، والمرونة التي تضفيها على سوق العمل من خلال إتاحة طرق وفرص جديدة لتحسين مستويات الدخول.

الكابتن ضياء حسين ذو الـ ٣٨ عامًا أحد العاملين بشركة كريم، بدء مسيرته للعمل كسائق عام ٢٠١٦، من خلال القروض الميسرة التي تمت إتاحتها لـ٣٠٠ من كباتن شركة كريم من خلال عقود تأجير تمويلي، مكنتهم من شراء سيارة للعمل بالشركة وتوفير دخل ثابت، قال «فرصة العمل هذه أتاحت لي طريقًا غير متوقع للعمل، لتحسين مستوى دخل أسرتي ومستوى المعيشة.»

وأضاف ضياء «في هذه الوظيفة أنا صاحب القرار، أبدأ وقتما أريد وأنهي ساعات العمل متى شئت، التكنولوجيا أتاحت لي فرصة للعمل دون أن أضطر للعمل المكتبي التقليدي، دون النظر إلى مسمى وظيفي، فالأمر يتعلق بأهمية تحسين مستوى الدخل دون النظر إلى المجال أو المسمى الوظيفي.»

ويأتي تمويل المستفيدين بشركة كريم في إطار التمويلات التنموية التي تتيحها المنحة السعودية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتي مولت حتى الآن ٢٥٠٠ مشروع أتاحت أكثر من ١٢ ألف فرصة عمل في ٢٧ محافظة.

مبادرة التجارة الخضراء: تعزيز نظم الزراعة الحديثة والمستدامة

تركز مبادرة التجارة الخضراء، على تعزيز سلسلة القيمة المستدامة في الأعمال الزراعية، من خلال نشر نظم الزراعة الحديثة والمستدامة، وفي ظل عدد سكان مصر الذي يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة واحتياجات المواطنين المتزايدة، فإن قطاع الزراعة في مصر حيوي بكل المقاييس.

ويستهدف **برنامج التجارة الخضراء GTI**، على توفير المساعدات الفنية لمزارعي الطماطم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التقنيات الزراعية الحديثة والمستدامة، لزيادة قدراتهم التنافسية وتعزيز وصولهم للأسواق العالمية.

من خلال الشراكة **مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي**، نفذت وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة، المبادرة التي يستفيد منها **٤٢٠٠ مزارعًا في الإسكندرية وبورسعيد والقليوبية والأقصر والمنيا والجيزة.**

القوة الدافعة نحو التنمية المستدامة في مصر

تعد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هي القوة الدافعة نحو تحقيق أجندة الدولة للتنمية المستدامة، ولعرض تأثير هذه الشراكات أنتجت وزارة التعاون الدولي فيلم حول أحد المشروعات الممولة الشراكات الدولية، وهو مصنع «البولي بلاست»، أول وأكبر مصنع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإنتاج ألواح البولي كربونات، المادة البديلة للزجاج.

خصل المشروع على تمويل من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بقيمة ٣،٦ مليون جنيه، من خلال الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما مكن الشركة من التوسع في خطوط الإنتاج.

يقول عمرو فتوح، رئيس مجلس الإدارة

«فكرة تصنيع ألواح البولي كربونات، نابعة من الحاجة لهذا النوع من الألواح على المستوى المحلى والإقليمي، لطالما كان حلمي التوسع في مشروع استثماري ناجح في مصر، هذه الفرصة ستتيح لي تعزيز عملي للتصدير، الذي يجب أن نركز عليه مقابل تقليل معدلات الاستيراد.»

مشهد ريادة الأعمال في مصر

يضم مشهد ريادة الأعمال في مصر العديد من قصص النجاح الفعالة التي تعكس مدى قدرة الشراكات الدولية على دفع وتهيئة مناخ ريادة الأعمال والابتكار، إبراهيم زاهر، الرئيس التنفيذي لشركة IND للإنشاءات والطاقة الشمسية، التي حصلت على تمويل تنموي بقيمة ٦،٤ مليون جنيه من خلال المنحة السعودية، وتعد الشركة من شركات القطاع الخاص الناشئة العاملة في مجال الطاقة الشمسية.

يقول زاهر «تأسست الشركة في عام ٢٠٠٩ للعمل في مجال الإنشاءات قبل أن تضم لنشاطها الطاقة الشمسية في عام ٢٠١٤ عندما أصدرت الدولة قانون الطاقة المتجددة لدعم مشاركة القطاع الخاص في هذه النوعية من المشروعات وتشجيع جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر.»

وتابع « مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان هو مشروع رائد ويعتبر علامة فارقة في سابقة أعمال أي شركة تود النجاح في مجال الطاقة الشمسية، وهذه المشاركة ستدفع الشركة للمضي قدمًا نحو أهدافها، وبهذه المناسبة أود توجيه الشكر لوزارة التعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية اللذين لعبا دورًا في تحقيق هذا الهدف من خلال التمويلات التنموية التي تمت إتاحتها، ومكنتنا من المساهمة في أعمال مجتمع بنبان، وقد ساهمت أعمالنا في خفض ٢٧٦،٧ طنًا \ سنويًا من الانبعاثات الضارة.

ويشير إلى أن التمويل الذي حصلت عليه الشركة مكنها من توسعة أعمال وجذب القوى العاملة حيث كانت العمالة اليومية لدى الشركة بين ١٦٠٠-١٧٠٠ فرد.

دعم الشركات الناشئة
في مجال البيئة

قصتنا التالية هي **شركة دلتا أويل،** الشركة المصرية الناشئة في مجال البيئة، التي تقوم بتجميع زيت الطعام المستخدم من القرى، وتستخدمه في إنتاج وقود الديزل الحيوي من خلال إعادة التدوير، بما يعزز الاستدامة البيئية، في لقائنا مع **سراج موسى، الشريك المؤسس،** قال إن قصة تأسيس الشركة بدأت عام ٢١٠٨، حينما قمنا بدراسة فرصة استخراج وقود الديزل من زيت الطعام، ووضعنا خطة تنفيذية لدخول السوق وبدء أعمالنا.

وتابع «لقد قمنا بدراسة السوق، وتوصلنا إلى أن مشكلة تصنيع وقود الديزل، هي تجميع المواد الخام، لذلك بدأنا في تطبيق أفكار تجميع الزيت من المنازل مقابل السلع، بالتعاون مع وزارة التموين، والترويج لحملات التخلص الآمن من زيت الطعام.»

ومع نجاح المشروع انضمت الشركة إلى إحدى دورات حاضنة الأعمال فلك، والمملوكة لشركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، وهو ما عزز أعمالها، حيث تطورت أعمال الشركة من جمع ٢ طن زيت شهريًا في مايو ٢٠١٩ إلى ٢٠ طن شهريًا بحلول عام ٢٠١٩ وذلك من خلال زيادة عدد الشبكة المحلية التي تضم السيدات في الريف والتاجر، وبدأنا في التصدير بواقع ٦٠ طن شهريًا في يناير ٢٠٢٠، واليوم ونحن في نوفمبر ٢٠٢٠ نقوم بتصدير ٣٥٠ طن شهريًا.

وأكد سراج، أن الدعم الذي تلقته الدعم الذي تلقته شركة دلتا أويل، من شركة فلك، يعكس التوجه الواضح للدولة للعمل على تحقيق التحول الأخضر، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال.

تطوير الحرف اليدوية من خلال التكنولوجيات الحديثة

تعد الحرف اليدوية واحدة من مجالات العمل الهامة التي توظف مئات الآف من السيدات ورائدات الأعمال، وتعد ثاني أكبر مجال للعمل في الدول النامية، ويسهم هذا المجال في دعم تحقيق الاقتصاد الدائري وتوفير بديل آمن للصناعات المضرة للبيئة.

فرح عبد الحميد الفنانة المصرية صاحبة متجر FforFarah للمشغولات اليدوية والمجوهرات، التي تعتبر من النجوم المصريين الصاعدين في الاقتصاد الإبداعي والحرف اليدوية، حيث تركز على إعادة تعريف كيفية تفاعل الجمهور مع المجوهرات وكيف يمكن للسوق الإبداعي المصري أن يتعامل مع المجوهرات والحرف اليدوية التقليدية والحديثة.

بدأت هالة عبد الحميد اهتمامها بالفن والرسم، وحصلت على بكالوريوس الفنون الجميلة في صناعة المجوهرات والمعادن في مدرسة رود آيلاند للتصميم، حيث تعرفت على التصميم المعاصر والمزيد من المناهج العملية للعمل. تقول «بمجرد تخرجي عدت إلى مصر ، ومن هنا قررت التدريس لمدة عامين، وركزت في دراستي على كيفية إعادة النظر في تشكيل وتصميم المجوهرات والفن المعاصر، وإطلاق العنان للأفكار غير التقليدية، وفي نفس الوقت استخدام التكنولوجيات التقليدية، من خلال التفكير غير التقليدي يمكننا الجمع بين تاريخنا المذهل من الحرف اليدوية وتشكيل المجوهرات في مصر، وبين استخدام التصميمات والتكنولوجيات الحديثة والتصميم الذكي والاستدامة ، والتي استطعت تطبيقها من رحلتي الدراسية.»

بعد المشاركة في العديد من المعارض الدولية، بما في ذلك معرض الفنون الدولي للمجوهرات في أمستردام عام ٢٠١٥، و أسبوع دبي للتصميم عام ٢٠١٧، و أسبوع الموضة في لندن عام ٢٠١٩، وأسبوع ميلان للتصميم عام ٢٠١٩، افتتحت فرح عبد الحميد مشروعها الخاص «Fforfarah» لتعليم رواد الأعمال طرق التصميم الحديثة وتشجيعهم على فتح أعمالهم التجارية الخاصة.

تتابع فرح عبد الحميد «أطلقت مشروعي الخاص، والذي أصبح مساحة مشتركة للعديد من الأشخاص ورواد الأعمال للحضور للتعلم واستخدام المكتبة للعمل في مشروعاتهم الشخصية، والعمل مع المصممين الشباب للمساعدة في زيادة الوعي بالتصميمات الحديثة للمجوهرات بشكل عام، لا يقتصر الأمر على المجوهرات الإسلامية أو الرموز الفرعونية التقليدية التي نراها، إنها تتعلق ببناء جيل من رواد الأعمال على دراية تامة بالتطورات الدولية على مستوى التصميمات الحديثة.»

ورغم نجاحها إلا أنها تؤكد على الصعوبات التي يمكن أن تواجهها رائدات الأعمال، «عندما نتعامل مع بيئات العمل المختلفة للترويج لأعمالها مثل التواجد في خان الخليلي بالقاهرة التي تزخر بالعديد من رائدات الأعمال في الحرف اليدوية، دائما ما تظهر الفوارق والتمييز بين الجنسين»، ولتشجيع رائدات الأعمال ومواجهة الفوارق بين الجنسين تعمل فرح عبد الحميد على إنشاء منصة لمساعدة رائدات الأعمال على تنفيذ أعمالهن، ولتكون المنصة حلقة وصل بين الحرفيين والمنفذين وبين رائدات الأعمال اللاتي يقمن بالتصميم، لتيسير عملية تنفيذ التصميمات.»

وتؤكد عبد الحميد أن هناك فرصة قوية لربط أصحاب الحرف اليدوية ورائدات الأعمال اليومية بالسوق العالمي، لاسيما بعد التغييرات التي طرأت على العالم عقب جائحة كورونا، وزيادة الاعتماد بشكل كبير على الإنتاج المحلي، والفرص الكبيرة المتاحة لتصدير منتجاتنا للخارج، وفي هذا الصدد فإن التجارة الإلكترونية تتيح مساحة كبيرة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتسويق منتجاتها والوصول لأسواق مختلفة.

من الجدير بالذكر أن الاقتصاد الإبداعي يعد وسيلة مهمة لنشر الثقافة والتراث. «الاستفادة من تعدد الثقافات وتنوعها يأتي من خلال دعم الاقتصاد الإبداعي وتعزيز التسامح والتفكير المتطور، وهو ما قد يحدث ما يشبه تأثير الدومينو على المجتمع بشكل عام. الفنون دائما ما تكون معبرة وتساعد في تعزيز صناعة السينما والمسرح والعقارات وكافة المجالات بما يدفع الاقتصاد للأمام، لذلك دعم رائدات الأعمال والقائمين على الاقتصاد الإبداعي هو دعم لكافة القطاعات والمجالات.

الاستدامة البيئية

الجزء

الثاني

لتحقيق الاستدامة البيئية، نعيد تنشيط علاقتنا بالطبيعة، لخلق بيئة صحية آمنة ونظيفة وصالحة للعيش.

الفصل الأول

٠١ الإجراءات العالمية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

شجرة العطاء..

العلاقة بين الطبيعة والإنسانية

كتاب «شجرة العطاء The Giving Tree» رغم كونه قصة نشرت عام ١٩٦٤ إلا أن أحداثها أصبحت مثالا واقعيًا لما نعيشه اليوم وعلاقتنا مع الطبيعة.

يحكي الكتاب قصة صداقة بين فتى صغير وشجرة، اهتم بها الصبي في صغره ورعاها بشكل مستمر ما دفعها لأن تعطيه باستمرار من الخير والعطاء المستمر، إلا أن عادات الفتى واهتمامه لم يعد كما كان حينما تقدم في السن، فاستخدم ثمارها للتغذية، والأخشاب لبناء منزل، وقارب للإبحار به، ولم تعد الشجرة قادرة على العطاء مجددًا، وحينما عاد إليها الفتى بعدما أصبح كهلا طلبًا لمساعدتها لم يجد سوى الجذع.

ملخص الرسالة التي يقدمها لنا هذا الكتاب، هي أن الطبيعة لمكن أن يتوقف عطاءها لاسيما إذا توقفنا عن الاهتمام بها ورعايتها، وبعد قرون من الاستفادة من عطاء الطبيعة وإهمالها في ذات الوقت بات من الضروري تجديد علاقتنا بها وفهمها بشكل أعمق للحفاظ عليها وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها دونما إهلاكها.

خطوات متسقة: نحو استراتيجيات بناء المستقبل وتعزيز العمل المناخي

كانت مصر من أوائل الدول العربية التي بدأت الانضمام للجهود العالمية للعمل المناخي، حيث اتخذت مصر قرارا استراتيجيا قبل أكثر من ٢٠ عامًا وبالتحديد عام ١٠٠٤، بالانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، كما وقعت على بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٩ المتعلق بالمبادئ والالتزامات المحددة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما أعلنت مصر أول تحرك وطني لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٩٩.

ومع مرور الوقت أصبحت القرارات الحكومية أكثر اتساقًا مع العمل المناخي، وأكثر تعبيرًا عن التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، وبدأ الأمر من التركيز على تدابير التخفيف من التغيرات المناخية فقط، إلى تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف في وقت واحد في القطاعات المختلفة، لاسيما تلك التي أصبحت بشكل أكثر من غيرها لمخاطر تغير المناخ مثل الزراعة والمياه.

وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ تطلعات الدولة لتحقيق اقتصاد متنوع وقطاع طاقة مستدام، يستحوذ في الوقت الحالي على ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى مصر من خلال خطة الطاقة المستدامة أن ترفع نسبة الطاقة المولدة من المصادر المتجددةلتصبح ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢، ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥.

أبرمت وزارة التعاون الدولي
اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة

١,٠٤ مليار دولار

لقطاعات الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول، من شركاء التنمية (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وألمانيا).

أبرمت وزارة التعاون الدولي
اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة

٢٣٠ مليون دولار

لقطاع البيئة من شركاء التنمية (الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وألمانيا).

ويسهم ذلك في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة

حزم التمويل لقطاع البيئة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
البيئة	**٢٣٠**		
مشروع ادارة تلوث الهواء وتغيير المناخ في القاهرة الكبرى	٢٠٠	قرض	البنك الدولي
برنامج مكافحة التلوث الصناعي ـ المرحلة الثالثة EPAP III [١]	٥	منحة	الاتحاد الأوروبي
البرنامج القومي لادارة المخلفات الصلبة (NSWMP) ـ مرحلة ثانية [٢]	٧	منحة	المانيا
برنامج تحويل انظمة التمويل نحو المناخ في مصر[٢]	٢	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي من أجل النمو من خلال الشبكات البيئية المصرية في ظل النهج الأوروبي المراعي للبيئة	١٦	منحة	الاتحاد الأوروبي

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	١٠٤٠		
مشروع تعزيز كفاءة الطاقة [١]	١٠	منحة	المانيا
تحسين استمرار وكفاءة شبكة الكهرباء [١]	١	منحة	الصندوق السويدي الدولي
تمويل إضافي لبرنامج تحسين كفاءة استخدام الطاقة لشركة السويس لتصنيع البترول[١]	٥٠	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
تمويل استيراد سلع أساسية كالبترول ومنتجاته [١]	٩٦٢	قرض	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
مشروع إعادة تأهيل محطات كهرومائية، إعادة تحويل محولات كل من محطات توليد كهرباء السد العالي/ أسوان [٢]	١٧	قرض	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

خلال نوفمبر الماضي، انعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المؤتمر السادس والعشرون) والذي أعلنت مصر خلاله عن استراتيجيتها الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية ٢٠٥٠، والتي تستهدف تحقيق خمسة أهداف رئيسية هي تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من تنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، بزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة، وتعظيم كفاءة الطاقة، وذلك بتحسين كفاءة محطات الطاقة الحرارية، وشبكات النقل والتوزيع، والأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز، وتبنّي اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النشاطات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة.

ويوضح الرسم البياني التالي الخطوات التاريخية التي اتخذتها مصر والاستراتيجيات التي أطلقتها على مدى السنوات الماضية والتي من أبرزها:

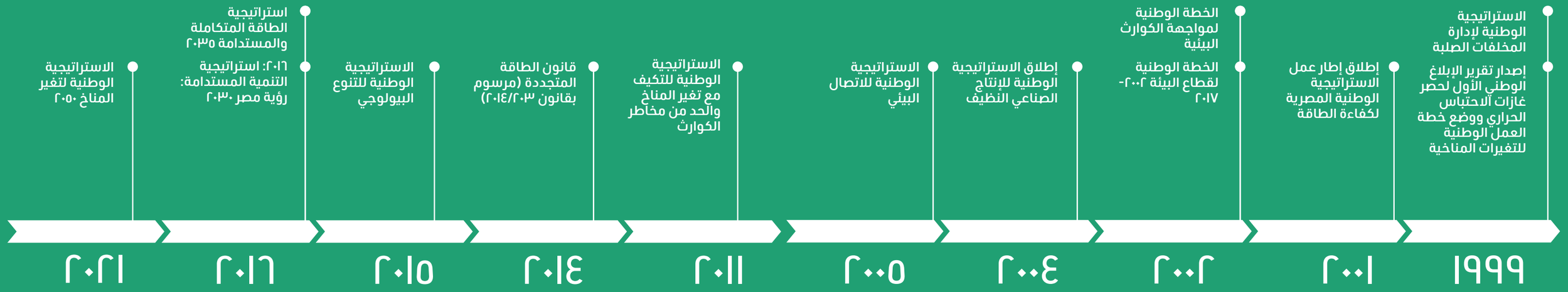

مصر تتحول للأخضر

تستند رؤية مصر، إلى مفهوم المشاركة، والتأكيد على أنه من أجل تحقيق الانتقاق إلى الاقتصاد الأخضر، يجب تنفيذ رؤية وخطة تشمل كافة الأطراف والجهات بل والأفراد، ليقوموا جنبًا إلى جنب بتنفيذ السياسات واتخاذ الإجراءات التي تعزز حركة العمل الجماعي نحو تنفيذ استراتيجية مصر للتغيرات المناخية.

وينعكس ذلك في المبادرة الوطنية «اتحضر للأخضر Go Green» والتي تأتي في إطار الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة «مصر ٢٠٣٠» ، حيث تستهدف تغيير السلوكيات ونشر الوعي البيئي وحث المواطنين - وخصوصًا الشباب - على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة. كما تستهدف المبادرة نشر الوعي بالحفاظ على المحميات الطبيعية وإدارتها وفق المستويات العالمية بما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية وتعظيم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال عام ٢٠١٨ تم إطلاق مبادرة شابة تحت رعاية وزارة البيئة تحت مسمى VeryNile، والتي يتم من خلالها تنفيذ العديد الأنشطة لإزالة الملوثات من مياه النيل والنفايات بمختلف أنواعها، بل والعمل على توفير فرص عمل للصيادين الذين تضرروا من تأثر الثروة السمكية بسبب التلوث.

ويمكن تلخيص الأهداف البيئية الرئيسية التي تسعى مصر لتنفيذها في الآتي

كفاءة الطاقة

استخدام طاقة نظيفة وزيادة كفاءة الطاقة لتقليل الانبعاثات الكربونية

الاقتصاد الأخضر

خلق فرص عمل خضراء وتحويل الصناعات وتعزيز التمويل الأخضر

حماية الطبيعة

حماية التنوع البيولوجي والحياة البرية، والحفاظ على الهواء من الملوثات

المرونة

بناء سلاسل التوريد والصناعات المرنة، لا سيما في قطاع الزراعة

العيش المستدام

تشجيع إعادة التدوير وزيادة الوعي البيئي في المدارس والجامعات والبحوث

دفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر: جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية

بينما يعزز العالم جهوده لإعادة البناء بشكل أفضل من أجل التعافي من آثار جائحة كورونا، تم وضع أجندة العمل المناخي على رأس الأجندات الدولية، في ظل الأبعاد المتعددة لآثار التغيرات المناخية وتأثيرها على مختلف مناحي الحياة، وقطاعات التنمية. وفي ظل التغيرات المتسارعة للأحوال المناخية فإن ذلك يلقي بظلاله وعواقبه على الجوانب البيئية وتهدد سبل الحياة والتنوع البيولوجي، لذلك تعمل مصر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تغير المناخ وتداعياته. وفي ضوء ذلك، تلتزم وزارة التعاون الدولي بدعم جهود الحكومة في تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمواطنين ودعم العمل المناخي.

شراكات دولية مؤثرة

تعمل وزارة التعاون الدولي على تعزيز الشراكات الدولية، ودعم الجهود الوطنية الهادفة لمكافحة تداعيات التغيرات المناخية من خلال تبادل التكنولوجيا والمعرفة، والتمويلات الإنمائية، بما يمكن الدولة من التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز جهود التنمية المستدامة. وتضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي ٨٥ مشروعًا بقيمة ١١,٩ مليار دولار، تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي، إما عن طريق تخفيف آثار التغيرات أو عن تحفيز تدابير التكيف، في قطاعات الطاقة والزراعة والإسكان وما إلى ذلك.

ومما لا شك فيه أن توفير التمويلات التنموية والدعم الفني والتقني اللازم والمستدام أمر في غاية الأهمية لمصر من أجل تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، ومبادئ اتفاقية باريس للمناخ. وتستهدف وزارة التعاون الدولي، توطيد العمل المشترك مع كافة الأطراف ذات الصلة وتدعيم مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية، ذلك جنبًا إلى جنب مع تسريع وتيرة التحول الأخضر والرقمنة، ولتمهيد الطريق نحو اقتصاد دائري وأكثر أخضرارًا.

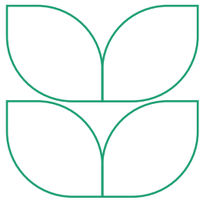

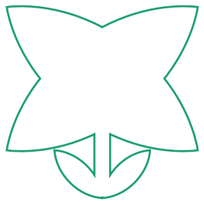

مشروعات العمل المناخي

تسهم المشروعات الجارية ضمن محفظة وزارة التعاون الدولي للتغير المناخي، في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي، وتعزيز جهود التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي.

التكيف مع التغيرات المناخية

التكيّف هو المبادرات أو التدابير التي تسهم في الحد من تأثير الأنظمة البيئية والبشرية بتغيّرات المناخ الحالية أو المتوقعة. ويمكن التمييز بين أنواع عديدة من التكيّف، بما في ذلك التكيّف الاستباقي والتفاعلي، والتكيّف الخاص والعام، والتكيّف التلقائي والمخطط.

التخفيف من آثار التغيرات المناخية

يشير ذلك إلى الجهود المبذولة للحد من انبعاث الغازات الضارة، عن طريق استخدام تقنيات جديدة والطاقة المتجددة، ورفع كفاءة المعدات القديمة في استخدام الطاقة، أو تغيير ممارسات الإدارة أو سلوك المستهلك. وتتنوع الجهود الجارية في جميع أنحاء العالم لتحقيق ذلك، من تدشين أنظمة مترو أنفاق مستدامة بتكنولوجيات حديثة إلى مسارات ركوب الدراجات والممرات.

قصص نجاح

ونظرًا لأهمية دعم الأجندات التي تستهدف مكافحة التغيرات المناخية على مستوى البلدان، يتضح أن التعاون الإنمائي المرن ضروري لخلق اقتصاد مستدام وبيئة صحية، ويتطلب الانتقال إلى التنمية منخفضة الكربون التحول إلى الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء والزرقاء، والنقل المستدام، واعتماد وسائل الزراعة الذكية، وتبني ممارسات الاقتصاد الدائري، فضلاً عن تطوير أطر تنظيمية لتعزيز هذا التحول في سياق التنمية المستدامة، وبالتالي مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في مصر.

مجهودات مصر في تنفيذ مشروعات التكيُف مع التغيرات المناخية

تهدف وزارة التعاون الدولي إلى دعم استراتيجية الدولة للتوسع في مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية، وتضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي ٢٨ مشروعًا صديق للبيئة بقيمة ٢،٨٥ مليار دولار. وتتماشى تلك المشروعات مع معايير الحفاظ على المياه والزراعة والري، من خلال تعزيز الممارسات الزراعية الذكية والاستثمار في مشروعات تحلية المياه وإدارة مياه الصرف الصحي. ويتم تنفيذ تلك المشروعات بالتعاون مع شركاء التنمية (برنامج الأغذية العالمي، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الألماني.

١) نظم إدارة مياه الصرف الصحي

مشروع منظومة مياه مصرف بحر البقر

في سبتمبر ٢٠٢١، شهد الرئيس عبد الفتاح السيسي افتتاح مشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر، الذي يعد أكبر محطة معالجة مياه في العالم، بشهادة من موسوعة جينيس، حيث تصل قيمته إلى ١،٢ مليون دولار. تم تدشين هذا المشروع بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وشركتين من القطاع الخاص بهدف الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز كفاءة المياه للتنمية الزراعية وتلبية الطلب المتزايد على المياه للأنشطة التجارية والصناعية.

ويعد مشروع إنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر أحد أهم المشروعات التي يتم تنفيذها ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء والذي يحظى بأهمية كبيرة من الحكومة المصرية، حيث يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة بجمهورية مصر العربية. وتقوم المحطة بمعالجة أكثر من ٥،٦ مليون متر مكعب يوميًا، كما أنها تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد مصر المائية المتاحة، واستصلاح ٤٧٣،٢٥٦ فدانًا في شمال ووسط سيناء باستخدام المياه المعالجة، كجزء من برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء.

الجبل الأصفر

محطة معالجة الجبل الأصفر هي ثالث أكبر محطة في العالم، حيث تمتد على مساحة ٧٨ فدانًا في محافظة القليوبية. وتبلغ تكلفة تنفيذها نحو مليار دولار، وتعالج يوميًا ٢،٥ مليون متر مكعب وتخدم نحو ١٢ مليون نسمة من سكان القاهرة، وتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية، (إيطاليا وفرنسا وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي). وعلاوة على ذلك، تلعب شركات القطاع الخاص دورًا فعالًا في توسع وتشغيل وصيانة المحطة.

وتتبنى المحطة ممارسات الاقتصاد الدائري السليمة طوال عملية المعالجة، حيث تُنتج الأسمدة العضوية وتقوم بتوليد الكهرباء من غاز الميثان بما يكفي لتشغيل ٦٠٪ من احتياجاتها ، وتوفر ما يعادل ٢٨ ألف طن من انبعاثات الكربون سنويًا وتروي ١٥٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية باستخدام المياه المعالجة.

٢) الزراعة

تضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي في عام ٢٠٢١، ٥٥٣ مليون دولار موجهين للتنمية الريفية والزراعية، من خلال تنفيذ مشروعات تشمل استصلاح ٢٢ ألف فدان وتعزيز كفاءة الري، وإنشاء ١٣ ألف صوبة زراعية. وتتميز تلك المشروعات باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، مثل الألواح الشمسية، بالإضافة إلى تقنيات الزراعة الحديثة والذكية التي تحافظ على المياه وتعزز توحيد الأراضي.

وعلاوة على ذلك، تعاوننا مع شركاء التنمية لتوفير اتفاقيات التمويل التنموي لتقوية قطاعات الأعمال الزراعية في مصر، من خلال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفرنسا، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتم ذلك من خلال هذه الشراكات تمكين المزارعين على تبنّي ممارسات زراعية صديقة للبيئة، وتحويل سلسلة القيمة الزراعية في مصر إلي الزراعة الذكية، من خلال تبني نُظُم جديدة تعزز من إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ.

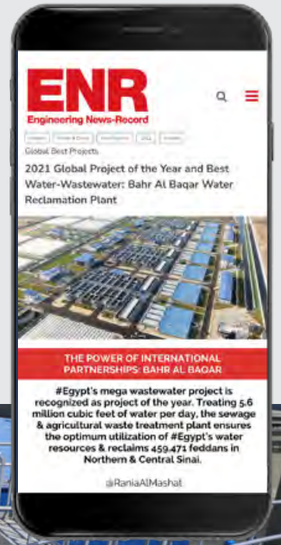

مشروعات تخفيف آثار التغيرات المناخية

تضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي، ٤٦ مشروعًا لتخفيف آثار التغيرات المناخية، بتمويلات تنموية تصل إلى ٧،٨٣ مليار دولار أمريكي. تقوم هذه المشروعات بتبني الممارسات الصديقة للبيئة في عدة قطاعات، أبرزها الطاقة والنقل، من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح، وكذلك تجديد وإنشاء خطوط مترو جديدة، وقطارات كهرباء لإنشاء نظام نقل مستدام. وتهدف وزارة التعاون الدولي إلى تعزيز استجابة مصر للتغيرات المناخية من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخلق مدن مستدامة، بالتعاون مع شركاء التنمية (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، واليابان، والصين).

تحدد استراتيجية الطاقة المستدامة ٢٠٣٥ أهداف الدولة المتمثلة في تعزيز إمدادات الكهرباء المولدة من المصادر المتجددة إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢، و٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥، مع توفير طاقة الرياح بنسبة ١٤٪.

١) مشروعات مزارع الرياح

تقع مزرعة رياح خليج السويس في أحد أفضل المواقع في العالم من حيث سرعة الرياح، وتصل قدرتها إلى ٥٤٠ ميجاوات، وهي أكبر وأول مزرعة رياح للقطاع الخاص في مصر. تم تدشين مزرعة رياح خليج السويس بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك التنمية الألماني والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي، بتمويل تنموي قدره **٣٢٨،٦ مليون دولار.**

وتعزز المحطة استراتيجية الدولة لزيادة استخدا الطاقة المتجددة وتوفيرها وتوفيرها بأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من تدشين محطات كهرباء جديدة في محافظات بني سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة، والتي ستوفر مصدر طاقة لـ٤٠ مليون شخص. **وتشمل محطات الطاقة ١٢ مجمعًا جديدًا لطاقة الرياح، بما يقرب ٦٠٠ توربينة رياح.**

٢) مشروع بنبان للطاقة الشمسية

مشروع بنبان للطاقة الشمسية هو رابع أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، وتم تدشينه بالتعاون بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، **كما شمل التمويل والتنفيذ مشاركة ١٣ شركة من شركات القطاع الخاص، ووظفت أكثر من ١٠،٠٠٠ شخص، وتضم ٣٢ محطة لتوليد الطاقة. منذ تأسيسها، أنتجت بنبان للطاقة الشمسية أكثر من ١٦٥٠ ميجاوات من الكهرباء، وهو ما يكفي لتشغيل مئات الآلاف من المنازل والشركات.** ويسهم المشروع في تقليل انبعاثات الغازات الضارة بشكل سنوي، بما يعادل انبعاثات ٤٠٠ ألف سيارة.

٣) قطاع نقل مستدام

في ضوء جهود الدولة لتعزيز النقل المستدام، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة **٢،٤ مليار دولار** أمريكي لتمويل ودعم قطاع النقل المستدام، ذلك بالتعاون مع شركاء التنمية، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والصين والصندوق الكويتي للتنمية. تسهم الشراكات الاستراتيجية في الدفع نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، مثل إنشاء مراحل خطوط المترو الجديدة وتجديدها الذي شهد نجاحًا ملحوظًا. حيث تعد المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق، خدمة التنقل الأكثر كفاءة وابتكارًا واستدامة في مصر. ويستخدمها حوالي ٣٥٠ ألف راكب يوميًا، مما يقلل من استخدام السيارات بنسبة **١٣٪.**

بجانب ذلك يجري العمل على تنفيذ القطار السريع بين العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة السادس من أكتوبر بتكلفة **٣ مليارات دولار**، كما تنفذ الدولة بالتعاون مع البنك الدولي مشروع الحد من تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى من خلال توزيع ١٠٠ حافلة كهربائية في القاهرة، مما يقلل الاحتباس الحراري.

٤) إدارة المخلفات الصلبة

تنتج المؤسسات الطبية أكبر قدر من النفايات الخطرة الصلبة في مصر، لذلك تم توقيع اتفاقية تمويل تنموي بقيمة **٩،٧ مليون دولار** في يناير ٢٠١٥، بالتعاون مع سويسرا، لتحسين إدارة النفايات الصحية الخطرة في محافظة الدقهلية، ولإنشاء نظام فعّال لإدارة نفايات الرعاية الصحية يمكن تكراره في المحافظات الأخرى، مما يقلل من التعرض للنفايات الخطرة ويحسن من ظروف الصحة العامة. ويعد هذا المشروع جزء من مشروعات أخرى تقوم وزارة التعاون الدولي بتنفيذها إلى جانب الجهات التنفيذية وشركاء تنمية آخرين، لإنشاء نظام مستدام ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة في مصر، من أجل حلول طويلة الأجل للتنمية المستدامة.

٥) البيئة

برنامج الحد من التلوث الصناعي

يعد برنامج التحكم فى التلوث الصناعي أكبر مشروع على مستوى الشرق الأوسط فى مجال مكافحة التلوث الصناعي واستخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف في الصناعة. في ديسمبر ٢٠١٤، وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاقية تمويل تنموي مع فرنسا وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة **١٦٤،١ مليون دولار**، بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد (طبيعية - صناعية) واستخدام أفضل التقنيات المتاحة، وترشيد وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية

وفي عام ٢٠١٤، تم تدشين مشروع مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة (POPs)، لتعزيز استخدام المعايير البيئية في إدارة والتخلص من المخزونات المستهدفة من المبيدات أو المواد الخطرة. وذلك بتمويل من البنك الدولي، وتبلغ قيمة المشروع **٢٣،٦٠ مليون دولار**، وهدفه الرئيسي هو منع ومراقبة مصادر الملوثات العضوية الثابتة انبعاثاتها.

التحرك الجماعي نحو العمل المناخي

إدراكًا للحاجة الملحة للعمل المشترك لتحقيق التأثير المطلوب، تعمل وزارة التعاون الدولي، على توفير التمويل الأخضر من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمؤسسات المالية الدولية، ودعم الخطة الوطنية لبناء المرونة والتكيف مع تغير المناخ. وتشيرة اللجنة العالمية للتكيف مع التغيرات المناخية أن استثمار دولار واحد في جهود وخطط التكيف يدر تقريبًا عائد بقيمة ٤ دولارات، وهو ما يؤكد على أهمية تعزيز جهود التكيف مع التغيرات المناخية باعتبارها محورًا رئيسيًا للعمل.

ويعد العمل المناخي من أهم التحديات التي تواجه كل دولة من دول العالم في الوقت الحالي، بجانب تحديات التنمية التقليدية، وهو ما يتطلب خطط واضحة لحماية الكوكب وبناء مستقبل مستدام من خلال جهود العمل المناخي، ومعالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن التغيرات المناخية.

وتضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي جهود متنوعة ومشروعات عديدة للتعامل مع التغيرات المناخية، من خلال تعزيز استدامة المدن، وبناء الاقتصاد الدائري، كجزء لا يتجزأ من سياسة العمل المناخي، لتوفير وظائف مستدامة للعمالة ذات الدخل المنخفض، وضمان صحة أفضل وتحسين مستوى المعيشة.

ويجب أن تكون سياسات العمل المناخي تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين اليومية وتجاربهم وسبل معيشتهم، فيما يتعلق بوسائل التنقل، وأنماط الاستهلاك، وإمدادات الطاقة لمنشآت العمل والمنازل، وتعلم سبل الحماية من التغيرات المناخية المفاجئة.

من الاستراتيجية إلى التنفيذ

في عام ٢٠٢١، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقية تمويل تنموي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لقطاع البيئة.

أولًا

على مستوى العمل الاستراتيجي، أطلقت وزارة التعاون الدولي منصة تعاون تنسيقي مشترك مع مجموعة البنك الدولي حول الإطار العام للعمل المناخي وإعداد تقرير المناخ والتنمية الخاص بمصر، والوقوف على الأولويات الحكومية فيما يتعلق بإعداد تقرير المناخ والتنمية، **والذي يستهدف تحديد الآليات الوطنية لتقييم تأثيرات تغير المناخ على الاقتصاد الكلي** ورصد الخطوات المتخذة للتكيف معه، بما يمكن الدولة من تقييم هذه الجهود ومتابعتها بالتعاون مع البنك الدولي. وخلال أكدت وزيرة البيئة د.ياسمين فؤاد، أن الوزارة بصدد إطلاق صندوق المناخ الأخضر الذي يهدف إلى جذب الاستثمارات لإشراك القطاع الخاص في العمل المناخي.

ومن أجل تلبية متطلبات الدولة وأولوياتها فيما يتعلق بالعمل المناخي تعمل وزارة التعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين إعداد الاستراتيجيات المستقبلية، ومن بينها مد العمل بإطار الشراكة القطرية مع البنك الدولي حتى ٢٠٢١، وحاليًا يتم العمل على إطار جديد للشراكة للخمس سنوات المقبلة. وتأتي المباحثات مع البنك الدولي في أعقاب إعلان البنك عزمه دعم العمل المناخي في البلدان النامية، من خلال خطط العمل المستقبلية.

ووفقًا لبيان صادر عن البنك الدولي، تشمل المحاور الرئيسية في خطة العمل ما يلي

- الالتزام بزيادة التسليم بزيادة تمويلات المناخ بالبنك لنسبة ٣٥٪ خلال مدة الخطة.
- تحديد وترتيب أولويات وفرص العمل المناخي.
- توفير مزيد من الدعم للبلدان النامية لدعمها في تنفيذ التزاماتها بتنفيذ اتفاقية باريس للمناخ.
- تحفيز وحشد رأس المال الخاص للعمل المناخي؛ وتكثيف الجهود لتطوير أدوات تمويل تمويل الكربون والسندات الخضراء.
- تحديد أولويات العمل في القطاعات الرئيسية - الطاقة؛ الزراعة والغذاء والمياه والحياة البرية؛ مدن؛ المواصلات؛ والتصنيع - التي يجب أن تتحول لمواجهة تغير المناخ.
- ضرورة أن تتماشى التدفقات التمويلية لمجموعة البنك الدولي مع أهداف اتفاقية باريس لدعم التزامات البلدان بشأن المناخ.

ومن جانب آخر، في فبراير الماضي وقعت الحكومة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي «جايكا»، اتفاقًا بقيمة **٢٥ مليار ين ياباني (ما يعادل ٢٠٠ مليون يورو)** بهدف دعم الإصلاحات الحاسمة لتحسين الحوكمة والاستدامة المالية لقطاع الكهرباء والانتقال نحو سوق تنافسية لتعزيز القطاع الخاص، كما يعزز الإتفاق مشاركة القطاع وكذلك تسهيل النمو الأخضر.

ثانيًا

في وزارة التعاون الدولي نعمل من خلال العلاقات المشترك مع شركاء التنمية، على تعزيز الجهود الدولية لدفع الإجراءات المناخية التي يتم اتخاذها على أرض الواقع، بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

في ضوء زيارتها الأولى للقاهرة منذ انتخابها في أكتوبر ٢٠٢٠، وقعت رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أوديل رينود باسو، اتفاقية تمويل تنموي و ٣ مذكرات تفاهم بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية، والقطاع الخاص لتعزيز العمل المناخي وتشمل الاتفاقيات الآتي:-

برنامج المدن الخضراء

تمتلك مصر عدد ضخم من السكان يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، ومدن مليونية تنبض بالحياة، ما يجعلها مؤهلة لتقود مسيرة النمو الأخضر من خلال الاستثمارات التي تعزز الإجراءات البيئية وتدفع تقدم الدولة نحو الاقتصاد الأخضر.

قبل جائحة كورونا، قدرت توقعات البنية التحتية العالمية لمجموعة العشرين احتياجات مصر من الاستثمارات لتطوير بنيتها التحتية بنحو ٦٧٥ مليار دولار، وبذلك أصبحت البنية التحتية شرطًا ضروريًا لبناء مرونة المدن والقرى المصرية.

ضمن فعاليات زيارة رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تم **توقيع ٣ مذكرات تفاهم بين البنك ووزارتي التنمية المحلية والإسكان لضم القاهرة والإسكندرية و٦ أكتوبر لبرنامج المدن الخضراء، التابع للبنك»**، والذي يستهدف مساعدة المدن على مواجهة التحديات البيئية وتحسين جودة الحياة، ومكافحة آثار تغير المناخ، من خلال خطة عمل يتم تنفيذها بالتعاون مع البنك، للتحول نحو المدن الخضراء، وإتاحة التمويلات الخضراء للمشروعات المستهدف تنفيذها في مختلف المجالات؛ ويستهدف ضم ١٠٠ مدينة حول العالم بحلول ٢٠٢.

ويتمثل الهدف من برنامج المدن الخضراء التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبالغ حجم تمويله ٢،٥ مليار يورو في توفير التمويل للاستثمار في البنية التحتية البلدية المستدامة لمساعدة المدن على أن تصبح أكثر اخضرارًا، ويعمل البنك الأوروبي على العديد من المشروعات الخضراء في القاهرة والإسكندرية، من بينها مشروع إعادة تأهيل وتحديث الخط الثاني لمترو الأنفاق، ومشروع تحديث وكهربة خط مترو قائم يربط وسط مدينة الإسكندرية بمدينة أبو قير .

أكبر محطة للطاقة الشمسية للقطاع الخاص في مصر

التقدم نحو التحول للاقتصاد الأخضر، يتطلب خططًا وإجراءات تنعكس على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في وقت واحد، لخلق تأثير اجتماعي واسع النطاق، وتوفير فرص العمل المستدامة، التي تنعكس على حياة المواطنين ووعيهم بقضايا المناخ.

خلال زيارة رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمصر، تم توقيع اتفاقية مع شركة أكوا باور، إحدى شركات القطاع الخاص الرائدة في الطاقة النظيفة منذ عام ٢٠٠٤؛ بقيمة ١١٤ مليون دولار **لتدشين أكبر محطة طاقة شمسية تابعة للقطاع الخاص في مصر بمدينة كوم أمبو بأسوان،** وذلك بهدف دعم استراتيجية الدولة للطاقة المستدامة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، من خلال إضافة قدرات ٢٠٠ ميجاوات وتقع المحطة على بعد ٢٠ كم من محطة بنبان.

وتمثل الاتفاقية نموذجًا للتعاون المشترك بين الأطراف ذات الصلة لدفع العمل المناخي حيث يشارك في توفير التمويل بجانب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة ٣٦ مليون دولار، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، بقيمة ١٨ مليون دولار، و١٧،٨ مليون دولار من بنك التنمية الأفريقي، ٢٣،٨٨ مليون دولار من صندوق المناخ الأخضر، ١٨،٠ مليون دولار من البنك العربي، بجانب قرض تمويل أسهم انتقالي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة ١٤ مليون دولار و٣٣،٥ مليون دولار من الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب).

وتنعكس هذه الجهود والمشروعات الطموحة على قدرات مصر من الطاقة المتجددة التي شهدت تطورًا كبيرًا خلال السنوات الماضية، حيث تشير إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لعام ٢٠١٩، أن مصر تمتلك ثاني أعلى قدرات للطاقة المتجددة في أفريقيا، حيث تنتج محطات الطاقة المتجددة في مصر والمنشآت الأخرى التي تستخدم الطاقة المتجددة نحو ٤٨١٣ ميجاوات من الطاقة الكهربائية سنويا.

تعزيز استدامة البنية التحتية للمدن

تمثل الاستدامة جزءًا أساسيًا من مشروعاتنا التي نعمل على تنفيذها مع شركاء التنمية في البنية التحتية للمدن في مصر، في عام ٢٠٢١، اتفقت وزارة التعاون الدولي على تمويلات إنمائية بقيمة ٦٢٦،٦٤ مليون دولار في مجال النقل و١٤٨،٩ مليون دولار في البنية التحتية.

في عام ٢٠٢١، وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة

١,١٤ مليار دولار

لقطاع النقل والمواصلات من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، ومجموعة البنك الدولي، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

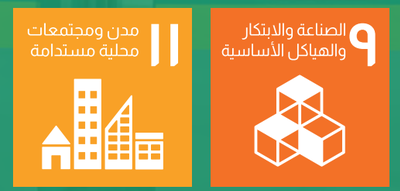

حزم التمويل لقطاع النقل والمواصلات من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
النقل والمواصلات	**١١٤٥**		
التطوير والسلامة بسكك حديد مصر على محور الإسكندرية ـ القاهرة ـ نجع حمادي[1]	٤٤٠	قرض	البنك الدولي
ا (ATP مشروع تطوير سكك حديد مصر (تركيب نظام الحماية التلقائية للقطارات	١٧٧	قرض	بنك التنمية الأفريقي
مشروع توريد عدد ٤ ماكينات لصيانة سكك حديد مصر[1]	١٠	قرض	النمسا
مشروع دعم المرحلة الأولى لأعمال مشروع تطوير الخط الأول لمترو الأنفاق[1]	٢٤٠	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير وتحويله إلى مترو كهربائي[2]	٢٧٨	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

١. تم التوقيع

٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

ويعد قطاع النقل من القطاعات ذات الأولوية في أي دولة، كما أن تطوره وأحواله تمنحنا تصورًا حول الوضع الاقتصادي للدولة، فتوافر وسائل النقل المتاحة لكافة المواطنين مختلفي مستويات الدخل، وكذا وسائل نقل البضائع والربط بين المدن والمحافظات، يعكس وجود بنية تحتية للنقل قوية.

بينما في الفترة الحالية أصبحت البنية التحتية للنقل لا تتوقف فقط على التنقل من مكان إلى آخر، لكن أهم من ذلك فأضحت التكنولوجيا والاستدامة مكونات رئيسية من بنيتها التحتية، لتلبية احتياجات الأجيال الجديدة والاتساق مع تطورات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة والحفاظ على البيئة.

واتخذت مصر عددًا من الخطوات التي تعكس رؤيتها الاستراتيجية لعام ٢٠٣٠ ، والتي حددت هدفًا يتمثل في خفض التلوث بالجسيمات الصلبة بنسبة ٥٠٪ بنهاية عام ٢٠٣٠، وفقًا لما ورد في خطة عمل خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كجزء من خطة عمل الالتزام باتفاقية باريس للمناخ.

وفي إطار تعزيز هذا الهدف وقعت وزارة التعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي EIB، اتفاقية تمويل تنموي بقيمة ١،١٣ مليار يورو في يناير ٢٠٢١

لتنفيذ ٣ مشروعات محورية بقطاع النقل في محافظتي القاهرة والاسكندريه:-

- إعادة تأهيل وتوسعة ترام الرمل الحالي بالإسكندرية بإجمالى طول ١٣،٨ كم بقيمة ١٣٨ مليون يورو
- إعادة تأهيل وتطوير خط سكة حديد أبو قير الحضرى بالإسكندرية إلى مترو سريع التردد بطول ٢٢ كم بقيمة ٧٥٠ مليون يورو
- إعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة بطول ٢٣ كم وتجديد العربات الخاصة به بقيمة ٢٥٠ مليون يورو.

ورغم ذلك فإن قطاع النقل يعد من القطاعات الرئيسية التي تسهم في الانبعاثات الضارة التي تلوث البيئة، لذلك تعمل مصر على إعادة تشكيل وصياغة البنية التحتية لقطاع النقل من خلال ثلاثة ركائز أساسية.

- استخدام أنواع الوقود منخفضة الكربون، مثل الغاز الطبيعي والهيدروكربون
- تحديث وتطوير وزيادة كفاءة قطاع النقل العام مثل خطوط المترو
- تغيير نمط سلوك المواطنين في التنقل من خلال الترويج للطرق التنقل الأخرى مثل الدراجات

"يستفيد يوميًا من خطوط المترو والسكك الحديد أكثر من ٥،٥ مليون راكب، لذا تقوم سياساتنا على فهم القيمة الحقيقية للبنية التحتية المستدامة لقطاع النقل، حيث لا نعزز وسائل التنقل فحسب لكن أيضًا نعمل على تلبية وتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية لتعزيز النمو المستدام."

د.رانيا المشاط

وبجانب الأولويات الأخرى المتعلقة بالاستدامة، فإن الأمن والسلامة، لا غنى عنهما في تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل، وخلال مارس من العام الماضي أبرمت وزارة التعاون الدولي ووزارة النقل والبنك الدولي اتفاقية جديدة بقيمة ٤٤٠ مليون دولار، يتم توجيهها لتطوير قطاع السكك الحديدية وتمويل مشروع تحسين عامل الأمان وكفاءة التشغيل بخدمات السكك الحديدية في مصر. ويهدف مشروع تطوير وسلامة سكك حديد مصر إلى تحديث أنظمة الإشارات وتجديد قضبان السكك الحديدية بطول خط القاهرة ـ بني سويف إضافة إلى استكمال أعمال مشروع إعادة هيكلة هيئة سكك حديد مصر على خطي الإسكندرية - القاهرة وبني سويف- نجع حمادي بإجمالي أطوال ٧٦٣ كم.

هذا بالإضافة إلى اتفاقية أخرى بقيمة ٨،٥ مليون يورو مع النمسا، بهدف رفع مستوى السلامة على خطوط شبكة سكك حديد مصر، ورفع كفاءة التشغيل بخطوط الهيئة وزيادة الطاقة الاستيعابية لتشغيل عدد أكبر من القطارات، وتقليل تكاليف الصيانة السنوية، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل وتوفير سلاسة سير القطارات.

من جانب آخر فإن العلاقات الاستراتيجية بين مصر وفرنسا، انعكست على الدبلوماسية الاقتصادية بشكل كبير خلال الخمس سنوات الماضية، وينعكس ذلك بشكل كبير في الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال يونيو الماضي بقيمة ٣،٨ مليار يورو، لتنفيذ مشروعات في قطاع النقل من بينها توريد ٥٥ قطارا جديدا للخط الأول لمترو أنفاق القاهرة، وإعادة تأهيل خط سكة حديد المنصورة- دمياط، وإنشاء خط سكة حديد أسوان- توشكى، ومشروع إعادة تأهيل مترو أبو قير، بجانب الطاقة ومياه الصرف الصحي، ومن بينها إنشاء محطتين لمعالجة الصرف الصحي في حلوان والإسكندرية، ومركز التحكم الإقليمي في الطاقة بالإسكندرية، وإنشاء سوق جملة بمنطقة برج العرب.

"تعد فرنسا واحدة من أكثر بلدان لديها استثمارات أجنبية مباشرة في مصر، وخلال السنوات الأخيرة تسارعت وتيرة التعاون والعمل المشترك في العديد من المجالات، ونحرص على استمرار التعاون الوثيق في الجانبين المالي والاقتصادي."

برونو لومير، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي

وخلال الفترة الأخيرة نشهد زيادة مستمرة في أنشطة ركوب الدراجات في مصر، مما يجعله محورًا هامًا يمكن استخدامه في تقليل الانبعاثات الضارة ويقلل من آثار التغيرات المناخية، على بعد ١٠٠ كم من القاهرة في محافظة الفيوم، أطلقت وزارتا البيئة والشباب مشروع الدراجات التشاركية، والذي يعد مشروعًا تجريبيًا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي ودعم مادي لمشروع الدراجات من الحكومة الهولندية وبمشاركة برنامج المنح الصغيرة، ومن خلاله تم تنفيذ ١٤ كم من ممرات استخدام الدراجات، وتوفير قروض للطلاب لشراء الدراجات.

يمثل نهر النيل في مصر أهمية قصوى ويرتبط بأنشطة وحياة المصريين على مدار تاريخهم، كما أصبحت ضفافه متنزهًا للأسر في الأعياد والمناسبات، ومع التغيرات المناخية التي قد تتسبب في ارتفاع ارتفاع مستوى المياه فإن هذه الأنشطة أصبحت مهددة.

في سبيل ذلك فإن مصر تعمل على تعزيز البنية التحتية الخضراء والزرقاء، لتعزيز مرونة المدن ومواجهة التحديات المناخية، وتعمل الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق المناخ الأخضر، على تنفيذ مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية في منطقتي الساحل الشمالي للبحر المتوسط ودلتا نهر النيل، لزيادة استخدام السدود منخفضة التكلفة لمنع تآثر الأراضي منخفضة المستوي بالفيضانات وحمايتها من عواصف البحر أثناء الظواهر الطبيعية الاستثنائية.

واحتفالًا باليوم العالمي للمدن هذا العام، التقت الدكتورة رانيا المشاط، ميمونة شريف، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «هابيتات»، ضمن فعاليات مشاركتها في مؤتمر اليوم العالمي للمدن الذي يقام بمحافظة الأقصر، حيث بحثتا سبل تعزيز العلاقات المشتركة مع البرنامج في ضوء الإطار الاستراتيجي للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

"نتطلع إلى تعزيز التعاون مع مصر في مجال التعافي الأخضر."

السيدة ميمونة شريف، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «هابيتات»

التحول نحو الاقتصاد الدائري: الاستدامة في التعامل مع المخلفات

نحن ندرك الحاجة الملحة للتحول نحو الاقتصاد الدائري، بما يحسن سبل العيش لمدننا ومواطنينا.

يتعلق مفهوم الاقتصاد الدائري بفكرة مشاركة كافة الأطراف من المواطنين والجهات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مبادرات واستراتيجيات شاملة لتحفيز السلوكيات السليمة للحفاظ على البيئة، ودفعهم نحو اتخاذ قرارات واعية بأهمية ترشيد الاستهلاك وتقويمه، مما يعزز الاستدامة.

ومن أجل تعزيز هذا النهج، شهدت وزارة التعاون الدولي ووزارة البيئة ووزارة التجارة والصناعة توقيع اتفاقية منحة بقيمة ٣،٥ مليون دولار بين السفارة اليابانية في القاهرة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، توجه لوزارة البيئة، لدعم تحقيق الاقتصاد الدائري، من خلال تنفيذ مشروع بالتعاون مع القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل على تقليل استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام والقضاء على الهدر وإعادة استخدام الموارد، بما يتماشي مع أهداف التنمية المستدام .

في سياق متصل تعمل الحكومة على تعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية والغذاء، **في شهر مارس الماضي، تم عقد اجتماع لمجلس الوزراء مع البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بهدف تسليط الضوء على أن الحكومة تعطي الأولوية لتعظيم العائد من مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي لضمان استخدام كل قطرة ماء بحكمة وإعادة تدويرها، والاستثمار بشكل أكبر في تكنولوجيات الري الحديثة لتقليل هدر المياه.**

ومن المشروعات القومية التي تقوم الدولة بتنفيذها في هذا الإطار، هو المشروع القومي لتبطين الترع، والذي يستهدف توطين ٢٠ ألف كيلومتر من قنوات الري، وعلى مستوى مشروعات معالجة المياه وإعادة استخدامها، افتتحت الحكومة أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في العالم ببحر البقر، والتي تتكون من أربعة خطوط لمعالجة المياه بطاقة معالجة يومية تبلغ ١،٤ مليون متر مكعب لكل منها بإجمالي ٥،٦ مليون متر مكعب، ومجهزة بأحدث نظم التشغيل ومعالجة المياه.

وتمتلك مصر في الوقت الحالي ٧٦ محطة لتحلية مياه البحر، توفر نحو ٨٣٧،٦ ألف متر مكعب يوميًا من مياه البحر المعالجة، كما تعمل حاليًا على بناء ١٤ محطة أخرى، في محافظات مرسى مطروح والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء والإسماعيلية والسويس.

وخلال العام الجاري بدأت الدولة تنفيذ مشروع رفع كفاءة منظومة معالجة مياه الصرف الصحي بمحافظة الفيوم، والذي يموله البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمشاركة بنك الاستثمار الأوروبي، وتعمل المرحلة الأولى من المشروع على توسيع خدمات الصرف الصحي في ١١٩ منطقة ريفية غير مخدومة في الفيوم، وإنشاء ما يقرب من ٢٥٦ كيلومترًا من أنابيب المياه المضغوطة الجديدة، و ٢٣٣٤ كيلومترًا من خطوط الصرف الصحي، و ١٠٠ محطة جديدة لضخ مياه الصرف الصحي. ستزيد هذه المرحلة من الوصول إلى الصرف الصحي إلى ٧٥،٦ في المائة وسيستفيد منها أكثر من ٧٠٠٠٠٠ شخص.

كما افتتحت مصر خلال ٢٠٢١ أول محطة لتحويل المخلفات لطاقة عن طريق التغويز اللاهوائي بقرية قلهانة بالفيوم، والتي تهدف إلى تحويل النفايات الصلبة والزراعية إلى أسمدة حيوية ووقود، ولديها القدرة على معالجة ٢،٥ طن في اليوم وتنتج كهرباء بقدرة ١٠٠ كيلووات / ساعة.

وفي إطار البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة، تم افتتاح محطتين لنقل المخلفات الصلبة في أسيوط: بمنطقتي ديروط وأبوتيج. حيث أقيم المركز الأول على مساحة ٥٠٠ ٢٢بطاقة ١٥٠ طنًا في اليوم، لخدمة منطقتي دشلوط، وديروط ، والقرى المجاورة. كما أقيم المركز الثاني بأبوتيج على مساحة ٤٠٠٠ م٢ لخدمة مركز أبوتيج ببلدة الزرابي والقرى المجاورة، بنفس الطاقة الاستيعابية ١٥٠ طنًا في اليوم.

وتعزيزًا للشراكات الهادفة لترسيخ الممارسات الزراعية الذكية والملائمة للعمل المناخي، أعلنت مؤسسة التمويل الدولية وبنك الإسكندرية خلال العام الجاري، تدشين شراكة جديدة لمساعدة المزارعين في الحصول على تمويل لشراء أنظمة الري بالطاقة الشمسية، مما يقلل من اعتمادهم على المولّدات التي تعمل بالديزل ويعزز إنتاجيتهم ودخلهم.

من خلال الشراكة يتم توفير منتجات مالية جديدة مصممة خصيصاً لتمكين المزارعين، الذين قد تفتقر مزارع معظمهم إلى الربط المباشر بشبكة الكهرباء، لشراء وتركيب طلمبات ري تعمل بالطاقة الشمسية، حيث تشير تقديرات مؤسسة التمويل الدولية، إلى أن استخدام هذه الطلمبات يمكن أن يوفّر للمزارعين ما يصل إلى ١٣ مليار جنيه (٨٧٥ مليون دولار) سنوياً من تكاليف وقود الديزل، علاوة على تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

استخدام التحول الرقمي في قطاعي الزراعة والبيئة

وفي الوقت الحالي تشتد الحاجة لاستخدامات التكنولوجيات الحديثة وإنترنت الأشياء، لتعزيز طرق الزراعة المبتكرة وتحسين استدامة موارد المياه، والإدارة المستدامة للموارد الزراعية، بما يمكن المزارعين من تلبية الطلب المتزايد على المحاصيل بسبب ارتفاع عدد السكان.

وفي هذا الإطار أطلق المعهد الدولي لإدارة المياه، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، تطبيق IRWI-phone كجزء من مشروع تنمية قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والذي يوفر للمزارعين جداول بتوقيتات محددة للري بناءًا على تحليل البيانات المتعلقة بمساحات الأراضي وظروف الطقس اليومية.

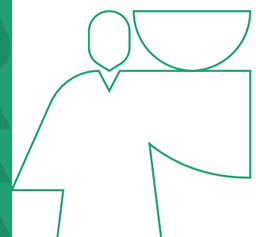

خمس شركات ناشئة
في مجال الاقتصاد الدائري

يتطلب تحقيق الاقتصاد الدائري تمكين روّاد الأعمال، وإتاحة الفرصة لتحويل أفكارهم ورؤاهم ومفاهيمهم المبتكرة إلى واقع ملموس، كما أنه يحتاج أيضًا إلى الاعتماد على التقنيات والشركات والخدمات الجديدة.

فيما يلي أمثلة لخمس شركات ناشئة تعزز تحقيق الاقتصاد الدائري، وتمهد الطريق لصعود المزيد من الشركات الناشئة التي تعمل في المجالات الصديقة للبيئة:

كيوا: تحصلت شركة كيوا الناشئة، على دعم من برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ستار فينتشر «Star Ventures»، تم تأسيس شركة كيوا عام ٢٠١٦ للترويج للغذاء الصحي بأسعار معقولة، حيث تستخدم تقنية IAVS (، نظام الزراعة المائية والنباتية المتكاملة، لإنتاج طعام صحي وتوفير المياه والكهرباء اللازمين لضمان كفاءة عملية الزراعة.

موزنا: تُمول هذه الشركة من، مرفق الاتحاد الأوروبي للنمو الشامل وخلق فرص عمل، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية وإدارة النفايات، أسست عام ٢٠١٩، حيث تستهدف تعزيز استخدام نفايات الغاز الحيوي الخام عن طريق استخراج العناصر الرئيسية والثانوية وتحويلها إلى سماد عضوي سائل مناسب، يعتمد على مراحل نمو النبات التي تعمل على خصوبة التربة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف.

شركة شيتوزان مصر: تُمول هذه الشركة من برنامج البحوث والتنمية والابتكار «RDI»، أسست عام ٢٠١٨، وهي شركة حيوية خبيرة في تصنيع حلول الشيتوزان الشيتوزان عالية الكفاءة لجميع القطاعات. وتعمل على تمكين أكثر من ١٠٠٠ مزارع لتبني الممارسات الزراعية المستدامة والعضوية، التي تستهدف أسواق التصدير في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتقدم صيغ عالية الجودة معتمدة من الاتحاد الأوروبي بنسبة ١٠٠٪.

بارامودا: تُمول هذه الشركة من برنامج البحوث والتنمية والابتكار «RDI»، وأسست عام ٢٠١٦، لإنتاج الأسمدة العضوية المبتكرة بأشكال مختلفة (صلبة وسائلة)، حيث تحمل قيمة اقتصادية عالية وتساهم في زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين القدرة على الاحتفاظ بالمياه مع الحفاظ على جودة العناصر البيئية.

مايسيليام: تُمول هذه الشركة من «مرفق الاتحاد الأوروبي للنمو الشامل وخلق فرص عمل»، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الحيوية تأسست في عام ٢٠٢٠ ، وتستخدم خلايا الفطر لتحويل النفايات الزراعية إلى مواد خفيفة الوزن يمكن أن تحل محل الرغوة البلاستيكية في العديد من التطبيقات مثل التعبئة والتغليف والأثاث والبناء.

حماية التنوع البيولوجي من أجل كوكبنا

وفقًا للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، IPBES، فإن معدل الانقراض اليوم أعلى بنحو ١٠ إلى ١٠٠ مرة من العشرة ملايين سنة الماضية، وتشكل النظم البيئية الطبيعية أهمية لحياة الإنسان، فعلى سبيل المثال تقوم النظم البحرية بامتصاص ٦٠٪ من الانبعاثات التي يسببها الإنسان، لذلك باتت أهداف العمل المناخي ضرورية لاستمرار حياتنا على ظهر الكوكب.

في عام ٢٠٢٠ فاز مشروع صون الطيور الحوامة المهاجرة الذي تنفذه وزارة البيئة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، ومرفق مسار الطيران الإقليمي في BirdLife International، بجائزة الطاقة العالمية لعام ٢٠٢٠ ، وهي إحدى الجوائز البيئية المرموقة في العالم، كنموذج للمشروعات الرائدة والمستدامة والتي تحقق أهداف ملموسة لحماية الطيور المهاجرة باعتبارها أحد الموارد الطبيعية ودمج أهدافها بمشروعات الطاقة المتجددة فى مصر. ويستهدف المشروع حماية الطيور المهاجرة، وزيادة فرص العمل وزيادة الوعي البيئية وتقليل الفقد في الكهرباء المولدة خلال فترة هجرة الطيور.

ويؤكد المشروع التزام مصر المستمر بالاستدامة الشاملة وأهداف الحفاظ على التنوع البيولوجي، من خلال التعاون المشترك بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الفصل الثاني

حشد الموارد التمويلية للتحول الأخضر

٠٢

الاستفادة من التمويل المبتكر في العمل المناخي

تنطلق رحلتنا الواعية نحو التنمية، من الناحية البيئية والاجتماعية، من خلال سعينا الدائم لاقتناص الفرص، والعمل المشترك واتخاذ السياسات والإجراءات السليمة، ولكن الأهم من ذلك توفير التمويل اللازم لهذه المبادرات والإجراءات.

وتشير الإحصائيات والتقارير الدولية أن الدول الناشئة لم تستطع الوصول للتمويل اللازمة لخططها الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة والاستثمارات البيئية، كما يشير معهد بروكينجز إلى أن أفريقيا تواجه نقصًا في التمويل الدولي حيث لم تستحوذ سوى على ٠٫٤٪ من التمويل الدولي على مر السنين.

ورغم أن أفريقيا لا تسهم إلا بنسبة ٤٪ من الانبعاثات الضارة على مستوى العالم، إلا أنها تعد من أكثر القارات ضعفًا وتأخرًا في مواجهة التغيرات المناخية والتكيف مع آثارها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لذلك فإن توفير التمويل الأخضر ينعكس على قدرة دول القارة على تحقيق تأثير أكبر.

ويشير تقرير مؤسسة التمويل الدولية، حول الاستثمارات المناخية في الأسواق الناشئة، إلى أن الاستثمار في التعافي الأخضر يخلق فرصة تريليونية، تصل لنحو ٢٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يمكن أن يتيح ٦٥ مليون وظيفة صديقة للبيئة، لذا فإن توفير التمويلات يعد من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر.

وتأتي الإرادة السياسية لتمثل حجر الزاوية والدافع الأساسي لتحقيق التحول الأخضر، خلال كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الافتتاحية بمنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي -Egypt ICF، في نسخته الأولى، أكد أنه يجب على المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية أن تدعم الاقتصادات الناشئة لتعزيز الاستثمارات الخضراء، كما أنه من الضروري أن تأخذ جهود التنمية في اعتبارها المعايير الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف السيد الرئيس «يلعب القطاع الخاص دور محوري من أجل المضي قدمًا نحو مستقبل مستدام من خلال آليات مبتكرة لحشد الموارد التمويلية والتمويل المختلط.»

ويجب أن تعكس التمويلات التنموية والاستثمارات التي يوفرها المجتمع الدولي للتعافي الأخضر، الأولويات الخاصة بكل دولة، والنهج الوطني لتحقيق التنمية، حيث لم تعد الاستراتيجيات الموحدة والأفكار لتحقيق التنمية فعالة.

وهو ما أكدت عليه د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، خلال المائدة المستديرة التي عقدتها مع السيد جاي كولينز، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة سيتي بنك، تحت عنوان «الأدوات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة »، بحضور د. محمد معيط، وزير المالية، والسيد أحمد كجوك، نائب وزير المالية، والسيد عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف.

[1] Africa's green bond market trails behind other regions. Retrieved from: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/03/26/africas-green-bond-market-trails-behind-other-regions/

خلال فعاليات المناقشة، أكدت وزيرة التعاون الدولي، أن أدوات التمويل التقليدية لم تعد كافية لتلبية احتياجات الدول المختلفة لجذب الاستثمارات الخضراء، وأنه يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية حشد جهودهم لخلق «نهج مشترك» موحد بشأن الأدوات البديلة والتمويل المبتكر للمناخ.

وفي تقرير مشترك لمجموعة البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة صدر في يونيو الماضي، حول تمويل المناخ في الاقتصادات النامية والناشئة، والذي أكد على أن ٧٠٪ من الاستثمارات في الطاقة النظيفة في الدول النامية يجب أن يقوم بها القطاع الخاص.

"مصر تتخذ خطوات حثيثة ومستمرة لتعزيز التمويلات الخضراء، فأصدرت خلال عام ٢٠٢٠ أول سندات خضراء في المنطقة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، وهو ما يفتح صفحة جديدة ويفتح آفاق العمل المشترك مع القطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات الخضراء، حيث يوجد حاليًا أكثر من ١٠٠٠ شركة ونحو مليوني عامل من القطاع الخاص يعملون في المشروعات القومية بقطاع البنية التحتية."

د.رانيا المشاط

حان وقت دمج مبادئ الاستدامة

وبعدما أصبحت مصر أول دولة بالمنطقة تصدر سندات خضراء لتمويل مشروعات صديقة للبيئة، تسعى لمواصلة مساعيها نحو تنويع أدوات تمويل المناخ والاستدامة، وهو ما أكد عليه د.محمد معيط، وزير المالية، في اللقاء مع مجموعة سيتي بنك، حيث دعا إلى مزيد من العمل المشترك مع مؤسسات التمويل الدولية في مجال الدعم الفني ونقل الخبرات، للتوسع في أدوات التمويل الأخضر والاستثمارات الخضراء.

وأكد جاي كوليز نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك، أ أن التمويل المختلط هو أحد أحدث وأهم الأدوات التي تجذب اهتمام المجتمع الدولي لسد فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة، مشيرًا إلى الجوانب المختلفة للتمويل المختلط التي تتمحور حول التعاون بين الأطراف ذات الصلة، وتطوير استراتيجيات وطنية للمشروعات التنموية ذات الأولوية.

ونسعى في وزارة التعاون الدولي لتعزيز التمويل الأخضر من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية:-

١. **منصة التعاون التنسيقي المشترك:** تحفيز التمويل الأخضر من خلال منصة التعاون التنسيقي المشترك التي تجمع الحكومة والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والقطاع الخاص لتحسين الوصول للتمويل ومعالجة التحديات التي تحول دون ذلك.

٢. **مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة:** تعزيز نهج الشفافية والحوكمة ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للعمل على سد فجوات التمويل.

٣. **سرد الشراكات الدولية:** ترسيخ سرد وفهم مشترك لزيادة الوعي بأهمية تضمين العوامل البيئية في عملية صنع القرار، وضرورة أن يتم البدأ في إتاحة أنواع مختلفة من التمويلات الخضراء لدعم الأنشطة المستدامة.

زيادة الإقبال على التمويلات الخضراء

وفي ظل الإقبال المتزايد عالميًا على التمويلات الخضراء بمختلف أنواعها شهدت مصر العديد من التحركات الإيجابية، حيث أعلنت مؤسسة التمويل الدولية خلال ٢٠٢١ عن تقديم أول سندات خضراء للقطاع الخاص في مصر للبنك التجاري الدولي بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

ومن المقرر أن يتم توجيه حصيلة الإصدار لتمويل مشروعات بيئية من شأنها استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض في عدد من المشاريع الخضراء القائمة بما في ذلك المباني الخضراء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ضمن محفظة الإقراض للبنك.

وانضم البنك التجاري الدولي، خلال عام ٢٠١٩، إلى الأعضاء المؤسسين لمبادئ الخدمات المصرفية المسئولة، وهي مبادرة مصرفية عالمية تحدد مبدؤها الإطار العام لاستراتيجيات الاستدامة بالنظام المصرفي العالمي لضمان توافق ممارسات الاستدامة بالبنوك مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، كما يعد أول ممثل لقارة أفريقيا كأحد أعضاء اللجنة التنسيقية بالتحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر التابع للأمم المتحدة.

وأصدر البنك المركزي المصري المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام، والتي تهدف إلى وضع الإطار العام لتطبيق التمويل المستدام في البنوك المصرية ، وبناء القدرات وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المبادئ من خلال ٤ اتجاهات.

- بناء وتطوير قدرات جميع العاملين في القطاع المصري على التمويل المستدام
- تطبيق مفهوم التمويل المستدام والعمل على دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة في أنشطة تمويل البنوك.
- تعزيز التعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية وجميع الأطراف ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي.
- إرساء أسس تحديد وإدارة مخاطر تغير المناخ، بالإضافة إلى تشجيع تمويل المشروعات التي تسهم في معالجة قضية تغير المناخ.

وفي ذات السياق يعمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وصندوق المناخ الأخضر، على تعزيز التمويل الأخضر وتطوير سلاسل القيمة للقطاع الخاص من خلال برنامجين تبلغ قيمتهما ٢٢٠ مليون يورو، لتقديم قروض للشركات من أجل الاستثمارات الخضراء في الطاقة والمياه والحلول المستدامة لإدارة الموارد.

البرنامج الأول هو برنامج سلسلة القيمة الخضراء، والمخصص له ٧٠ مليون يورو، للشركات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وحلول التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز القدرات التنافسية وتطوير سلاسل القيمة الخضراء.

بينما البرنامج الثاني هو امتداد لمرفق تمويل الاقتصاد الأخضر، ويهدف إلى توفير ما يصل إلى ١٥٠ مليون يورو من التمويل الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر قطاع الزراعة والبناء والتجارة والتصنيع.

وتعمل مصر على زيادة إصدار السندات الخضراء بما يتيح المزيد من التمويل للمشروعات صديقة البيئة لاسيما عقب إصدار السندات الخضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار خلال العام الماضي، وفقًا لما صرح به السيد أحمد كُجوك، نائب وزير المالية.

الفصل الثالث

الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

٠٣

مما لا شك فيه أن تحفيز الجهود الأفريقية المشتركة فيما يتعلق بالعمل المناخي من أهم ما يجب العمل عليه في الوقت الحالي، وتأتي مصر في صدارة القائمين على هذا العمل لقيادة التقدم الأفريقي نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

وتستضيف مصر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، العام المقبل، ممثلة عن قارة أفريقيا، وتضع على عاتقها تعزيز الاهتمام العالمي بالجهود الأفريقية لتحقيق التعافي الأخضر.

قبل انطلاق فعاليات النسخة السابقة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة، عن الآثار السلبية والتداعيات التي تتحمل تبعاتها قارة أفريقيا بسبب التغيرات المناخية، وعلى رأسها انعدام الأمن الغذائي وارتفاع حدة مستويات الفقر ونزوح السكان، حيث **تشير التقديرات إلى أنه بحلول ٢٠٣٠، سيتعرض ما يقرب من ١١٨ مليون شخص في قارة أفريقيا، لمخاطر الفقر المدقع، والجفاف والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة**، وذلك إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للاستجابة لهذه التغيرات المناخية، وفقًا لما صرحت به جوزيفا ليونيل كورييا ساكو ، مفوض الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي .

وفي عام ٢٠٢٠ فقط، نزح نحو ١،٢ مليون شخص في إفريقيا بسبب الظروف الجوية غير المستقرة مثل العواصف والفيضانات، وأشار تقرير الأمم المتحدة، إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض ومخاطر المياه في إفريقيا بمعدل أسرع من المتوسط العالمي، وهو ما يثير مخاوف حدوث تدهور شامل في أوضاع القارة بحلول عام ٢٠٤٠ إذا لم يتم وضع خطط مواجهة تدعيات هذه التغيرات.

ورغم هذه المخاطر التي تحيط نحو ١٧،٥٪ من سكان العالم الذين يعيشون في أفريقيا، إلا أن القارة لا تحصل سوى على ٣٪ فقط من التمويلات الدولية الموجهة للمناخ وفقًا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠١٩، تحت عنوان «توزيع التمويل المناخي الموجه من الدول المتقدمة.»

كما أن مواجهة هذه المتغيرات تتطلب اكثر من مجرد التمويلات، بل يجب العمل بشكل أكبر على الاهتمام بتبادل المعرفة والتخطيط ووضع الاستراتيجيات المناسبة لضمان توجيه الأموال إلى المبادرات والمشروعات المناسبة التي تحقق تأثيرًا على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار أهمية التكنولوجيات الحديثة في وضع حلول ناجزة وسريعة للحد من آثار التغيرات المناخية على الأرض.

مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون بشأن تغير المناخ: تسريع وتيرة العمل المناخي

وفي إطار العمل على تسريع وتيرة العمل المناخي، قامت وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع وزارة البيئة، بتنظيم حدث ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية (السادس والعشرون)، تحت عنوان «تطوير إطار دولي لتمويل مبتكر للمناخ»، لتبادل الرؤى ووجهات النظر حول أدوات التمويل المختلط والتمويلات الخضراء والمبتكرة لسد فجوة التمويل المناخي.

واقترحت الجلسة التي شهدت مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الحكومة والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وحكومات قارة أفريقيا وبنوك التنمية متعددة الأطراف وشركاء التنمية، ضرورة تحفيز أدوات التمويل المبتكرة بالإضافة إلى أدوات الحد من المخاطر والتمويل المختلط ، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل لدعم العمل المناخي .

وركزت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، الضوء على تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي كشف عن أن تمويل المناخ الذي قدمته الدول المتقدمة ارتفع من ٥٨،٥ مليار دولار في ٢٠١٦ إلى ٧٩،٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بينما ظل التمويل الخاص ثابتًا خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٩ عند نحو ١٤ مليار دولار، لافتة إلى أنه في ظل الوعود التي أطلقتها الدول المتقدمة خلال أكتوبر الماضي فإنه من الممكن أن يتم تدبير تمويلات بأكثر من ١٠٠ مليار دولار سنويًا لتلبية احتياجات الدول النامية.

كما أكدت د.ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، على أهمية مضاعفة التمويل للتكيف، وهو مطلب لأكثر الدول النامية، وبالرغم مما قدمته الدول المتقدمة من مساهمات تمويلية لم نصل إلى مبلغ ١٠٠ مليار دولار المطلوب للبدء، وقد تساعد مضاعفة تمويل للتكيف المقدم من مصادر التمويل العامة في استكمال النقاش حول التمويل طويل الأجل والوصول إلى ٥٠٪ تمويل للتكيف، بما يحقق الثقة المتبادلة.

وفي تعليقه قال السيد تود ولكوكس، الرئيس التنفيذي لبنك اتش اس بي سي، إلى أن جزء من تحالف جلاسجو المالي من أجل تقليل الانبعاثات الضارة إلى صفر، والذي يضم ٤٥٠ بنكًا وشركة تأمين ومدير أصول من ٤٥ دولة، حيث يسعى التحالف لتقديم تمويل يزيد عن ١٣٠ تريليون دولار لمساعدة الاقتصادات على التحول إلى صفر انبعاثات خلال الثلاثة عقود المقبل.

وفي كلمتها أشادت فلافيا بالانزا، مديرة العمليات بدول الجوار ببنك الاستثمار الأوروبي، بالرؤية والجهود المصرية لدعم العمل المناخي ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للتكيف مع التغيرات المناخية، مشيرة إلى أن بنك الاستثمار الأوروبي وضع استراتيجية واضحة تستهدف زيادة تمويلاته المناخية إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ من إجمالي التمويلات، موضحة أن ١٠٠٪ من التمويلات الحالية تتسق مع إعلان باريس ولا تمول المشروعات التي تعمل بالوقود الأحفوري.

وخلال الجلسة، أكدت السيدة ميمونة شريف، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «هابيتات»، على أهمية تعزيز إتاحة التمويلات التنموية من أجل العمل المناخي، بالإضافة إلى أهمية بناء القدرات من خلال تمويل المشروعات الخضراء. كما شددت على أهمية تحفيز مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات التي تستند إلى البيانات، مشيرة إلى دور المدن في الحد من انبعاثات الكربون.

"لا بد من سد الفجوة مع الاستمرار في العمل المناخي الهادف... يجب أن يتمحور العمل المناخي حول العدالة والإنصاف وخدمة البشرية، لا سيما في إجراءات التكيف مع المناخ."

السيدة ميمونة شريف، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «هابيتات»

وخلال فعاليات مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية (السادس والعشرون) بالمملكة المتحدة عقدت وزيرة التعاون الدولي، عددًا من الاجتماعات الثنائية من بينها.

- التقت وزيرة التعاون الدولي، **جيانبيرو ناسي، القائم بأعمال مدير الاقتصاد الأخضر والتغير المناخي بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**، حيث ناقشت إعداد الاستراتيجية القطرية المشتركة بين للفترة من ٢٠٢٢/٢٠٢٧، وتعكس الاستراتيجية الجديدة التعاون الوثيق بين جمهورية مصر العربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والدور الذي يقوم به باعتباره أحد شركاء التنمية لدعم جهود الدولة في تحقيق رؤيتها التنموية التي تتسق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.
- كما التقت وزيرة التعاون الدولي، **فيفك باثاك، مدير وحدة الأعمال المناخية بمؤسسة التمويل الدولية**، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، حيث ناقشت برامج التعاون الإنمائي مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث تبلغ المحفظة الجارية ١،٢٦ مليار دولار، في قطاعات الصحة والتعليم والتصنيع والسياحة والبنية التحتية والبترول والقطاع المالي وغيرها من القطاعات، التي تعمل على تعزيز التكامل مع جهود الحكومة على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث قامت المؤسسة بتمويل البنك التجاري الدولي في مصر من خلال ضخ أول سندات خضراء للقطاع الخاص بقيمة ١٠٠ مليون دولار.
- وذكرت الدكتورة رانيا المشاط، أن الاستراتيجية القطرية الجديدة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للخمس سنوات المقبلة، تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي أولا: دعم جهود الدولة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ثانيًا: تسريع التحول الأخضر، ثالثًا: تعزيز التنافسية وزيادة معدلات النمو وتحفيز دور القطاع الخاص.كما بحثت خلال لقاء **جاي كولينز، نائب رئيس سيتي بنك للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار**، تعزيز التعاون المشترك والترويج لأدوات التمويل الأخضر.

اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل المناخي

هناك علاقة وطيدة بين تغير المناخ وتداعياته وتمكين المرأة، حيث تتعرض النساء بشكل غير متكافئ للتغيرات المناخية وآثارها السلبية، لاسيما في قطاع الزراعة حيث يمثلن النسبة الأكبر من العاملين في قطاع الزراعة بنسبة ٤٥٪، وبالتالي فإن التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على قطاع الزراعة تتسبب في التأثير على فرص العمل المتاحة للسيدات.

خلال مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بالمملكة المتحدة، **شاركت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في الحدث الرئاسي حول «تعزيز المساواة بين الجنسين في خطط العمل المناخي»**، حيث أكدت على أهمية المرحلة الحالية التي يمر بها العالم والتي يواجه خلالها العديد من التحديات بدءا من جائحة كورونا مروراً بالتحديات الاقتصادية، ثم تحديات التغيرات المناخية، مشيرة إلى أن الوقت الحالي يتطلب دفع الجهود العالمية الهادفة للقضاء على الفوارق بين الجنسين، وزيادة مساهمة المرأة في خطط العمل المناخي، باعتبارها عنصرًا فاعلا في تبني الحلول الذكية وتنفيذ خطط التكيف مع التغيرات المناخية، كما أنها من أكثر الفئات تضررًا بالآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، **أهمية أن تكون آليات التمويل مرنة ومبتكرة بشكل يكفي لتعكس أولويات النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة للمشاركة الفعالة في العمل المناخي، وتعزيز الاستثمارات المحلية على مستوى البلدان التي تراعي المساواة بين الجنسين ودور المرأة في العمل المناخي على مستوى برامج التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات**، منوهة بأن النساء يجب أن يتمتعن بفرص التدريب وتنمية المهارات اللازمة لتعزيز قدرتهن على الإسهام في العمل المناخي، وكذلك مشاركتهن في تطوير التقنيات الجديدة.

وأشارت وزيرة التعاون الدولي إلى ضرورة أن يصبح تمكين المرأة عنصر مهم في بناء قدرة المجتمعات على الصمود في وجه التغيرات المناخية، وهناك أدلة قوية و متنامية على أن تحسين المساواة بين الجنسين يسهم في خيارات أفضل لمواجهة تداعيات تغيرات المناخ، على مستوى كافة المجتمعات والقطاعات، من خلال مشاركتهن في القوى العاملة والقيادة أيضًا، موضحة ضرورة تلبية احتياجات المرأة من خلال التطورات التكنولوجية والاستثمارات التي تراعي سد الفوارق بين الجنسين.

وتأخذ استراتيجية مصر لمواجهة التغيرات المناخية ٢٠٥٠، على عاتقها أهمية مراعاة الفوارق بين الجنسين، أثناء مواجهة التغيرات المناخية، اعترافًا بالدور الكبير للسيدات والفتيات في دفع التنمية وتنفيذ خطط الحماية من التغيرات المناخية.

دفع الالتزام العالمي بالعمل المناخي

خلال قمة بلومبرج للاقتصاديات الجديدة

وكانت قضايا تغير المناخ وكيفية مواجهتها ومتابعة الالتزامات العالمية لتعزيز العمل المناخي، محور المناقشات في منتدى بلومبرج للاقتصاديات الجديدة الذي عقد بسنغافورة خلال ٢٠٢١، حيث ألقى الضوء على جهود الدول الناشئة، وضرورة قيام الدور المتقدمة بتوفير التعهدات المالية اللازمة لدفع جهود العالم نحو العمل المناخي.

ومثلت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مصر في هذه القمة العالمية، التي شارك فيها أكثر من ٧٥٠ من قادة الاقتصاد وصانعي السياسات والرؤساء التنفيذيين ورواد الأعمال، من بينهم نائب الرئيس الصيني، وانج كيشان، وجينا رايموندو، وزيرة التجارة الأمريكية، وجان كيم يونج، وزيرة التجارة والصناعة بسنغافورة، وأوزيل نداجيجيمينا، وزير المالية والتخطيط الرواندي.

وشاركت «المشاط»، في الجلسة الرئيسية التي عقدت ضمن فعاليات منتدى بلومبرج للاقتصاديات الجديدة، تحت عنوان «ما بعد فعاليات مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية (السادس والعشرون): تحويل الالتزامات الدولية تجاه المناخ إلى إجراءات»، وذلك إلى جانب وزير الطاقة الدنماركي دان يورجنسن، وأدار الجلسة الإعلامي مانوس كراني، مقدم برامج شبكة بلومبرج الإخبارية.

وألقت وزيرة التعاون الدولي، الضوء على الخطط والإجراءات التي اتخذتها مصر بالفعل لتعزيز تحولها نحو الاقتصاد الأخضر، ومواجهة التغيرات المناخية، كما تطرقت إلى أهمية تعزيز التعاون الإنمائي الدولية، لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم جهود الدول النامية والناشئة لتنفيذ طموحاتها المناخية ومواجهة التداعيات السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

وقالت «المشاط»، إنه منذ جائحة كورونا وإدراك العالم للخطر الذي يتهدده بسبب التحديات الحالية، تسارعت خطاه نحو تعزيز العمل المناخي وأصبحت الحكومات تدرك أهمية هذا الأمر، كما بدأ القطاع الخاص اتخاذ خطوات أكثر فاعلية نحو تطبيقه لخطط التحول الأخضر، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الدولية التي بدأت وضع إجراءات وتحركات واضحة للتمويل الأخضر وهذه كلها خطوات جادة نحو دفع جهود دفع العمل المناخ.

ونوهت وزيرة التعاون الدولي، بأن الحكومات دورها وضع السياسات الواضحة والإجراءات الهادفة لدفع التحول الأخضر، وفي الحالة المصرية قامت الحكومة بالفعل باتخاذ العديد من الإجراءات من خلال خطة وطنية لمواجهة التغيرات المناخية بحلول ٢٠٥٠، بالإضافة إلى خطة الطاقة المستدامة التي تستهدف زيادة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥ ونحو ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠.

في عام ٢٠٢١، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ١,٠٤ مليار دولار لقطاعات الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول، من شركاء التنمية (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وألمانيا). **كما أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ٢٣٠ مليون دولار لقطاع البيئة** من شركاء التنمية (الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وألمانيا). ويسهم ذلك في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، مثل الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، والهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، الهدف الثالث عشر: العمل المناخي.

لقاءات ثنائية

إلى جانب جلسة المناخ، التقت وزيرة التعاون الدولي، بالعديد من قادة الاقتصاد والمسئولين في العالم، حيث التقت رئيس وزراء بريطانيا ورئيس معهد التغيير العالمي، السيد توني بلير، وبحثت سبل تعزيز التعاون المشترك بين الحكومة والمؤسسة، ودعم مجالات التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل الأفريقي من خلال البرامج التي تدعمها المؤسسة، كما تطرقت إلى استعراض محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أطلقته مصر منذ عام ٢٠١٤ تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي عزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام، وساهم في تحفيز التكامل بين مصر ودول المنطقة بما يعزز يدفع جهود التنمية الإقليمية، ويعزز الاستقرار بالمنطقة.

التقت أيضًا، وزيرة التعاون الدولي، السيد مايكل بلومبرج، رئيس ومؤسسة مجموعة بلومبرج للخدمات الإخبارية والإعلامية والمعلومات المالية ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للمدن وتغير المناخ، ورئيس مجلس إدارة مجموعة "سي ٤٠"، وهي شبكة تضم رؤساء ٩٧ مدينة كبيرة في العالم تبذل جهوداً كبيرة للترويج لمراعاة البيئة والطاقات المتجددة على المستوى المحلي.

وناقش اللقاء، الإصلاحات التي نفذتها الدولة المصرية في مختلف المجالات والتي عززت تحولها الاقتصادي لتصبح أحد أبرز الدول الناشئة على مستوى المنطقة والعالم، وعززت النمو الاقتصادي الشامل، وسعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مؤكدة أن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذتها الدولة أتاحت المزيد من فرص الاستثمار في مجالات البنية التحتية المستدامة والتحول الأخضر لمؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وأشارت إلى نجاح مصر في الحصول على شرف استضافة مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خلال العام المقبل، والذي يعزز ريادتها وخططها الطموحة للتحول الأخضر، ودعم الجهود الإقليمية للتكيف مع والتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية، وتنفيذ المشروعات الصديقة للبيئة، ودفع العمل المُشترك مع شركاء التنمية والبنوك متعددة الأطراف لتنفيذ استراتيجيات تمويل المناخ وتنشيط أدوات التمويل المبتكر والمختلط في مصر، فضلا عن تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات.

كما عقدت وزيرة التعاون الدولي، العديد من اللقاءات الأخرى، من بينها الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار بدولة أنجولا، السيد أنطونيو سيلفا، ونائب رئيس شركة باير الألمانية، السيد هيلجا فلوريس تريجو، والسيدة هانا وانجي رايدر، رئيسة مجلس إدارة مؤسسة آفاق التنمية الجديدة، والسيد إيان بريمر، مؤسس مجموعة أوراسيا جروب، وأحد أبرز المفكرين السياسيين فى أمريكا المعنيين بالسياسة الخارجية، والمخاطر العالمية، وشئون الدول في طور الانتقال السياسى، كما أنه محرر الشؤون الدولية في مجلة تايمز، وكذلك السيدة جريس فو، وزيرة الاستدامة والبيئة بسنغافورة، والسيد تان سي لونج، وزير ثاني الصناعة والتجارة بسنغافورة.

وخلال الاجتماعات ناقشت وزيرة التعاون الدولي، فرص تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك، وفرص الربط بين المؤسسات والدول وقارة أفريقيا من خلال مصر، في إطار تعزيز التكامل الأفريقي، وسبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

الدورة السابعة والعشرون من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

يترقب العالم انعقاد النسخة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية .

عقب انعقاد فعاليات الدورة السادس والعشرين من المؤتمر، بالمملكة المتحدة، بدأ العالم الإعداد والتجهيز لفعاليات لدورة السابعة والعشرين، والتي من المتوقع أن تكون خطوة أخرى ملموسة نحو دفع التعاون العالمي فيما يتعلق بالعمل المناخي، بالإضافة إلى وضع قضايا قارة أفريقيا المتعلقة بالتغيرات المناخية على أجندة الاهتمام العالمي، وترجمة ما يتم في غرف المناقشات إلى تحركات على أرض الواقع، من خلال استضافة مصر للنسخة المقبلة من المؤتمر كممثلة عن قارة أفريقيا.

وتعمل مصر على دفع التعاون المشترك والتكامل مع دول القارة السمراء، في العديد من المجالات، من بينها جهود التكيف والتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية، والبناء المبادرات التي أطلقت في وقت سابق مثل مبادرة الطاقة الأفريقية، وكذلك من خلال التعاون مع مؤسسات التمويل الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي.

وتعمل مصر على الإعداد لهذا التجمع العالمي، ليكون بمثابة قمة للأطراف ذات الصلة، وأن يجمع بين كافة الفئات والأطراف الفاعلة في العمل المناخي، وفتح آفاق جديدة للعمل المناخي في قارة أفريقيا والعالم.

التقدم الاقتصادي

الجزء

٠٣

تحقيق التقدم الاقتصادي يأتي من خلال استراتيجيات شاملة تدمج كافة اللاعبين الرئيسيين والأطراف ذات الصلة، وتستثمر في قدرات المجتمع، وتحقيق نظام بيئي متوازن وصحي وبيئة عمل تدفعنا للمضي قدمًا.

الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص :

في كواليس العمل المناخي، والتنمية الشاملة، والنمو، تأتي الشراكات التي تحركنا وتدفعنا نحو كل ذلك.

تعد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وسيلة لدفع النمو والتنمية وترسيخ الابتكار وتعزيز الجهود نحو تحقيق رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وذلك بدءًا من المشروعات القومية الكبرى في مجالات البنية التحتية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل كمحرك قوي للتنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل وتعزز تنوع الاقتصاد المصري.

وتؤكد الإصلاحات الهيكلية التي تقوم الدولة باتخاذها، عزمها على مواصلة الإصلاحات لتحقيق تعافي اقتصادي شامل ومرن ومستدام، يشترك في تحقيقه القطاعين الحكومي والخاص.

في أبريل ٢٠٢١، اقترحت مجموعة البنك الدولي في اجتماع لجنة التنمية، مصطلح، التنمية الخضراء والمرنة والشاملة، "GRID"، ليصبح نهجًا شاملا ومتكاملا لتحقيق التعافي الدائم والمستدامة والمرن، من أجل تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، لكن تحقيق مثل هذا النهج يتطلب مشاركة الأطراف ذات الصلة فلن تستطيع الحكومة بمفردها القيام بهذا الدور، ويتطلب تشكيل مستقبل الاقتصاد الشامل والمرنة مشاركة القطاع الخاص والشباب والشركات الناشئة، وكافة الأطراف المعنية.

"كان عام ٢٠٢١ عامًا للقطاع الخاص والتعافي الأخضر، حيث برزت الاستثمارات الصديقة للبيئة بشكل كبير، وأصبح التعافي الأخضر هو الهدف الرئيسي على المستويين المحلي والعالمي، وبات من الضروري للحكومات والشركات أن تتأقلم وتأخذ في اعتبارها في كافة أعمال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG».

د.رانيا المشاط

خلال اجتماعات الربيع السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي "التعافي الاقتصادي: نحو مستقبل شامل وأخضر ومرن"، مازالت الجائحة تسيطر على المناقشات لما تسببه من تداعيات صحية واقتصادية غير مسبوقة على مستوى العالم، لذا لا يمكن مواجهة هذه التحديات بدون منهجيات اقتصادية مستدامة وشراكات دولية و تعاون متعدد الأطراف ومشاركة للقطاع الخاص.

في عام ٢٠٢١ بلغت اتفاقيات التمويل الإنمائي من شركاء التنمية للقطاع الخاص، ضمن محفظة وزارة التعاون الدولي، نحو

١،٥٧ مليار دولار

من خلال التمويل المباشر لشركات القطاع الخاص بالإضافة إلى توفير خطوط الائتمان للبنوك التجارية لإعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتم توفير التمويلات التنموية من خلال الشراكات مع بنك الاستثمار الأوروبي ، وبنك التنمية الأفريقي ، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية وصندوق المناخ الأخضر والبنك العربي، والصندوق السعودي للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة اليابان للتعاون الدولي ومركز السيطرة على الأمراض في المملكة المتحدة ، وسويسرا.

إجمالي حزم التمويل للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

شريك التنمية	القيمة (المعادل بالمليون دولار)
بنك التنمية الأفريقي	١٨
البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية	٥٢٧
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	١٥٠
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٦٨
صندوق المناخ الأخضر	٢٤
الصندوق السعودي للتنمية	١٢
مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي IFC	٢٤٨
وكالة اليابان للتعاون الدولي (الجايكا)	١٠٠
المملكة المتحدة CDC	٤٢٠
سويسرا	٢
الإجمالي	**١,٥٦٩**

هذا العام، أبرمت وزارة التعاون الدولي تمويلات تنموية في قطاع التجارة والصناعة بقيمة **٢٢ مليون دولار، من شركاء التنمية (الاتحاد الأوروبي وألمانيا)**، تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة الثامن: العمل اللائق، والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية وتضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي، وفقًا لمطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، **٤٤٪ تمويلات إنمائية للقطاع الخاص، موجهة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التالية: الثامن: العمل اللائق واللائق والنمو الاقتصادي، ٣٨٪ للهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة،٧٪ للهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، ٧٪ للهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ٣٪ للهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة.**

حزم التمويل لقطاع التجارة والصناعة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التجارة والصناعة	٢٢		
برنامج التعليم العام والفني والمهني لتعزيز التوظيف في المناطق المتأثرة بالهجرة [1]	**٧**	**منحة**	**الاتحاد الأوروبي**
برنامج التعليم العام والفني والمهني لتعزيز التوظيف في المناطق المتأثرة بالهجرة [1]	**١٥**	**منحة**	**المانيا**

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

وتلتزم الحكومة المصرية بالتأكيد على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، والتزامه بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في ظل أهميتها لتحقيق التنمية في الدولة، وكذلك قدرة القطاع الخاص على تقديم حلول التمويل المبتكر مثل التمويل المختلط والتمويل الأخضر ، مما يعزز فرص العمل، وإرساء الشمول الاقتصادي.

في تقرير "أين تستثمر في أفريقيا ٢٠٢١"، الصادر عن بنك راند ميرشانت بجنوب أفريقيا، **جاءت مصر في المرتبة الأولى من حيث الوجهة الأولى للاستثمار**، وهو ما يعكس سعي الحكومة لتحقيق التعافي وتنفيذ الإصلاحات لتصبح وجهة المستثمرين، ويعود هذا التطور إلى الإصلاحات المستمرة التي تنفذها الدولة والمشروعات القومية الضخمة التي يتم تنفيذها، وهو ما ساهم في تخفيف حدة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري. وعزز من قدرة الدولة على مواجهة جائحة كورونا، الدور الذي يقوم به القطاع الخاص والجيل الصاعد من الشباب الذي يقود التحول الرقمي ويستخدم التكنولوجيات الحديثة، فضلا عن مشروعات النقل المستدام والبنية التحتية الخضراء، وهو ما جعل مصر تفي بوعودها في تحقيق التنمية.

وكانت منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، قد نفذت دراسة لقياس أثر مساهمة القطاع الخاص في التنمية من خلال التعاون الدولي، ودراسة الحلول والأدوات المتاحة لدفع وتحفيز مساهمته بشكل أكبر في كافة محاور التنمية، حيث يسمح الحوار والشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص في تعزيز الجهود التنموية، وربط الاستثمار بالتأثير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ بناء الثقة وتوسيع نطاق الحلول من خلال حشد التمويل الخاص الذي دافعًا ومحفزًا لضمان التمويل المختلط؛ وإقامة شراكات فعالة من خلال تنفيذ تعاون القطاع الخاص لتحقيق أقصى قدر من المشاركة.

الفصل الأول:

١
فتح آفاق التنمية بمشاركة القطاع الخاص

فتح آفاق التنمية بمشاركة القطاع الخاص

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، يتطلب عمل مؤثر وفعال، خلال عام ٢٠٢٠ كانت هناك العديد من قصص التنمية التي يمكن روايتها حول الشراكات الفعالة بين القطاعين الحكومي والخاصفي العديد من القطاعات، وفي سبيل فتح مزيد من آفاق المشاركة تعمل وزارة التعاون الدولي، على تعزيز العمل المشترك مع الجهات المعنية وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لوضع استراتيجيات وتحديد أولويات التنموية، وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري.

ومع بداية عام ٢٠٢١ أعادت وزارة التعاون الدولي، التأكيد على أن تحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية يأتي ضمن الأهداف الرئيسية لاستراتيجية عمل الوزارة، **من خلال تعزيز التمويلات الخضراء والمبادرات التي تعزز الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG**، متسقة في ذلك مع أولويات الدولة التنموية، ومع بقاء أقل من عقد على الموعد المعلن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ، فإن الحاجة أصبحت ملحة لاستخدام التمويل المختلط، وإشراك المزيد من رأس المال التجاري، وتشجيع الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص.

في أكتوبر الماضي، ترأس السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس المجلس الوزراء، وفدًا وزاريًا لزيارة فرنسا لتوقيع البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشهدت الزيارة العديد من الفعاليات واللقاءات مع

القطاع الخاص، كما شاركت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، فى المائدة المستديرة التي عقدها اتحاد الشركات الفرنسية (ميديف) ومجلس الأعمال المصرى الفرنسى، حول المشروعات الكبرى فى مجال البنية التحتية المنفذة فى مصر، كما شاركت في جلسة رفيعة المستوى عقدت بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حول الإصلاحات الاقتصادية في مصر و الشراكات البناءة بين القطاعين الحكومي والخاص.

ومن بين أبرز المشروعات التي مولها شركاء التنمية بشكل مشترك مع القطاع الخاص والحكومة، هو مجمع بنبان للطاقة الشمسية، أحد أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في المنطقة والعالم، والذي يقلل انبعاثات الغازات الضارة بنحو مليوني طن، ويؤكد التزام مصر بالتحول نحو الطاقة النظيفة والمستدامة، وشهادة على قوة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، حيث ضمت قائمة الشركات المنفذة ٣٢ شركة من ١٢ دولة. وكانت السيدة باكينام كفافي، الرئيس التنفيذي لشركة طاقة عربية، قد أشادت بالجهود الكبيرة لمؤسسات التمويل الدولية، في توفير التمويل للمشروع التاريخي، الذي حفز المزيد من المؤسسات المالية الدولية للنظر إلى قطاع الطاقة في مصر.

منذ أصدرت الدولة قانون الطاقة المتجددة رقم ٢٠٣ لعام ٢٠١٤، ويشهد القطاع طفرة في مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية للتوسع في مشروعاته، وهو ما دفع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في دعم استراتيجية الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ، وهو ما يعزز توجه مصر نحو التحول لدولة رائدة في مجالات الطاقة المتجددة على مستوى المنطقة.

ولإتاحة الفرصة نحو مزيد من المشاركة للقطاع الخاص تعمل وزارة التعاون الدولي باستمرار على رصد التقدم في جهود مشاركة القطاع الخاص، حيث قامت بمطابقة التمويلات الإنمائية التي أتاحتها مؤسسة التمويل الدولية في مصر، مع أهداف التنمية المستدامة وكذلك نسبة التمويل للقطاعين الحكومي والخاص، وهو ما كشف عنه كتاب «مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الدولى والتمويل الإنمائي»، الذي كتبته د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي وتم نشره من خلال كلية لندن للاقتصاد.

وتشير خرائط مطابقة التمويلات الإنمائية التي وجهتها مؤسسة التمويل الدولية IFC للقطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة، إلى أن ٤٤٪ من التمويلات موجهة لتحقيق الهدف الثامن:العمل اللائق ونمو الاقتصاد، بينما في المرتبة الثانية جاء الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة بنسبة ٣٨، وثالثًا جاء الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، ورابعًا الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية وحصل كل منهما على ٧٪ من التمويل.

[1] https://www.fdiintelligence.com/article/79361

توطيد التعاون الإنمائي لسد فجوة تمويل التنميةالمستدامة

تسببت جائحة كورونا في اتساع الفجوة العالمية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وخلال الجزء التالي من التقرير نعرض نتائج مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، الذي نفذته وزارة التعاون الدولي، لعرض المساهمة الدقيقة للتمويل الإنمائي في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من هذه البيانات في الكشف عن الأولويات المستقبلية.

وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن الأزمة التي تسببت فيها جائحة كورونا أدت إلى "اتساع الفجوة التمويلية في البلدان النامية"، والتي تقدر بنحو ٣،٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، بما يعادل زيادة بنسبة ٥٠٪" وخلال فعاليات منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، الذي نظمته وزارة التعاون الدولي، في سبتمبر الماضي، تم إجراء حوار شامل وفعال حول هذه الفجوة التمويلية والخطوات المطلوب اتخاذها من كافة الأطراف ذات الصلة بما في ذلك شركاء التنمية والقطاع الخاص للتغلب على هذه التحديات.

ونتج عن المشاركات في المنتدى والنقاشات العديد من التوصيات والفعالية واسعة النطاق التي تغطي كافة تحديات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الدولي والإقليمي، واختتم المنتدى فعالياته بإصدار البيان الختامي الذي تضمن توصيات عديدة لدفع المجتمع الدولي نحو تحقيق مستقبل أفضل والتغلب على تداعيات جائحة كورونا، فضلا عن كيفية دفع مشاركة القطاع الخاص لتسريع وتيرة تحقيق التنمية، حيث يعد من أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال فعاليات المنتدى.

واستمرارًا للمتابعة على هذه التوصيات عقدت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، جلسة مباحثات موسعة مع جاي كولينز، نائب رئيس مجموعة سيتي بنك للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، حول الآليات والأدوات المبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وذلك بمشاركة الدكتور محمد معيط، وزير المالية، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية، والسيد عاطر حنورة رئيس الإدارة المركزية للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وحضور رفيع المستوى من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لبحث أهمية تعزيز أدوات التمويل المبتكر، مثل التمويل المختلط القائم على الشراكات المرنة بين القطاعين الحكومي والخاص، والشراكات متعددة الأطراف، التي تتيح المزيد من أطر التعاون والاتصال، وتدعم خلق بيئة مشجعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وخلال الفعاليات المتعددة التي عقدت ضمن منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي تم اقتراح مجموعة من التوصيات الهادفة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص من أهمها:-

١) تحديد نسبة من تمويلات شركاء التنمية للتمويل المختلط (٥٪ أو ٧٪)

٢) تعزيز الثقافة بين شركاء التنمية والقطاع الخاص للتوافق عائدات مناسبة للقطاع الخاص.

٣) تعزيز مشاركة بنوك التنمية في هيكل التمويل المختلط حيث يتطلب هذا النوع تمويلات بشروط ميسرة

٤) محاولة دفع أطر وهياكل التمويل المختلط والذي يقدر حاليًا بقيمة ٧٠ مليون دولار.

٥) تشجيع الشراكات بين الأسهم المحلية التي لديها خبرات في التنمية على المستوى المحلي.

حينما اتفق العالم على أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، كانت الأوضاع الاقتصادية مختلف بشكل كلي عن اليوم، ومع التطورات التكنولوجيا والرقمية وزيادة الحاجة للتعاون متعدد الاطراف، بات من الضروري مواكبة هذا التطور والبحث عن أدوات تمويل مبتكرة ومستدامة لتحقيق الأهداف العالمية وعدم الاكتفاء بالتمويل التقليدي.

خلال المائدة المستديرة التي نظمتها وزارة التعاون الدولي مع سيتي بنك، قدم جاي كولينز، نائب رئيس مجموعة سيتي بنك للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، عرضًا حول آليات التمويل المبتكرة وعلى رأسها آلية التمويل المختلط والتي تعد أحد أهم وأحدث التقنيات التي نالت اهتمام المجتمع الدولي من أجل سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، كما تطرق إلى الهياكل المتعددة لآلية التمويل المشترك، الذي يتركز على التعاون بين جميع الأطراف ذات الصلة لأجندة التنمية المستدامة، وعلى رأسها نهج الحكومات في وضع خطة استراتيجية شاملة لتحديد الأهداف التنموية، والتي يترتب عليها المشروعات ذات أولوية.

خلال مشاركتها في منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، صرحت السيدة إسترين ليسينجي فوتابونج، رئيسة وفد وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي (نيباد)، بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى تطوير أدوات وآليات مالية وغير مالية مثل منصات تبادل المعرفة؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ وإطار عمل للرصد والتقييم للقطاع الخاص لتتبع الموارد التي يتم ضخها في التنمية.

ويحتاج العالم إلى أنواع وأدوات متعددة من التمويل المبتكر، وأن يكون في القلب منها التمويلات الخضراء التي تدعم التعافي الشامل والمستدام.

"مصر لديها فرصة قوية لتصبح في موقع الريادة لقيادة جهود التحول الأخضر في المنطقة."

جاي كولينز، نائب رئيس سيتي بنك

وكما ذكرنا سابقًا فإن إصدار مصر أول سندات خضراء في المنطقة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، يؤكد التزامها بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتوسيع نطاق الاستثمارات الخضراء، وزيادة جهود الدعم الفني وبناء القدرات، وهو ما أكد عليه د.محمد معيط، وزيرة المالية، خلال المائدة المستديرة مع سيتي بنك، مشيرًا إلى دور مؤسسات التمويل الدولية في تيسير أدوات التمويل المبتكر وتوفير الدعم الفني اللازم لبناء القدرات.

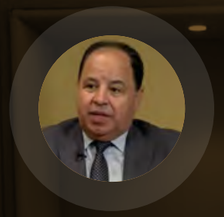

"هناك حاجة ماسة إلى تعزيز بناء قدرات رأس المال البشري والدعم الفني للجهات الحكومية، من أجل تحسين مهاراتهم ليكونوا قادرين على التعرف على أدوات التمويل المبتكرة وتحسين استخدامها."

د.محمدمعيط ، وزيرالمالية

وخلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تطرقت المناقشات إلى تمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والذي يمثل أولوية لدى دول العالم لاسيما عقب جائحة كورونا، كما بحث وزراء ومحافظي مجموعة ال٢٤ خلال اجتماعهم تحفيز الحوار المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص لتحفيز الاستثمارات المؤثرة.

وتقوم مجموعة ال٢٤ بدور مهم في تنشيط وحشد التمويل الأخضر والتأكيد على أهمية أدوات التمويل المبتكرة، ودفع التعاون بين الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص، بهدف مكافحة تداعيات جائحة كورونا.

القطاع الخاص عنصر رئيسي في الشراكات الدولية

أضحى القطاع الخاص عنصرًا رئيسيًا في كافة الشراكات الدولية، والجهود الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة والمضي قدمًا في الإصلاحات، وتضمن تمويل سياسات التنمية الذي أبرمته الحكومة مع مجموعة البنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ثلاثة ركائز كالتالي:-

الأولى

١) تعزيز الاستدامة المالية الكلية: وتتضمن تحسين إدارة الشركات المملوكة للدولة من خلال تعزيز الشفافية وإعداد التقارير الخاصة بها، وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر. حيث تشمل تحسين إدارة الشركات المملوكة للدولة من خلال تعزيز الشفافية. وفي إطار ذلك، يعمل هذا العنصر على ترسيخ الحوكمة والشفافية في الشركات المملوكة للدولة، وإدارة الديون، والتمويل الأخضر، مما يمهد الطريق لزيادة عدد المشروعات الاستثمارية الخضراء.

الثانية

٢) تحفيز مشاركة القطاع الخاص: في جهود التنمية من خلال دعم الشمول الرقمي والمالي، وتيسير التجارة والعمليات المتعلقة بالجمارك، بهدف تحسين القدرة التنافسية لمصر وخلق وظائف بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات إدارة النفايات، مما يضع الأساس لتنمية خضراء. ويلقي هذا العنصر الضوء على أهمية الشمول المالي لتحسين تنمية القطاع المالي من خلال تراخيص التكنولوجيا المالية، الأعمال التجارية وإعادة هيكلة الأعمال.

الثالثة

٣) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة: ودعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الحكومية التي تعزز مشاركة المرأة في القوى العاملة واعتماد الحكومة لمدونة وطنية لقواعد السلوك لتعزيز النقل الآمن واللائق للنساء في السكك الحديدية. ويتمحور هذا العنصر حول تعزيز فرصة حصول المرأة على التمويل، وزيادة نسبة العاملات في مختلف القطاعات وإعادة النظر في آليات الإبلاغ عن التعديات وزيادة عدد السيدات اللاتي لديهن حسابات بنكية.

وخلال ٢٠٢١ أقرت مجموعة البنك الدولي تمويل سياسات التنمية بقيمة ٣٦٠ مليون دولار، بهدف دعم الإصلاحات الهيكلية في مصر، ودعم النمو الاحتوائي، كما أقر البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية تمويل سياسات التنمية بنفس القيمة لذات الهدف، ليصل إجمالي تمويل سياسات التنمية الذي حصلت عليه مصر لنحو ٧٢٠ مليون دولار من البنكين.

دعوة لتعزيز الحوار حول أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية

خلال مشاركة قادة القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة في منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، جرت مناقشات فعالة وبناء حول كيفية تحفيز دور القطاع الخاص والتجربة المصرية في مشاركة القطاع الخاص في المشروعات القومية وتم التوصل إلى العديد من النقاط التالية

١ التجربة المصرية تزخر بالعديد من الفرص التي يمكن أن تمثل نقاط ومحاور تعاون لمؤسسات التمويل الدولي، في مختلف القطاعات، لاسيما في البنية التحتية والنقل والزراعة والتكنولوجيا الخضراء.

٢ يعكس التطور في جهود التنمية في مصر والمشروعات المنفذة بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص مناخ الاستثمار الإيجابي والمحفز .

٣ تقود الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة إلى مزيد من المشاركة للقطاع الخاص في التنمية، وتمهد الطريق نحو اقتصاد قائم على الشراكات البناءة بين الأطراف ذات الصلة.

"المشروعات التنموية القائمة على الشراكات وأدوات التمويل المختلط تمكننا من معالجة تحديات التنمية في العالم"

ستيفاني فون فريدبورج، نائب الرئيس الأول للعمليات بمؤسسة التمويل الدولية خلال فعاليات منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF

ووجهت مصر دعوة للمجتمع العالمي خلال فعاليات Egypt-ICF لتعزيز الحوار المشترك حول القضايات التنموية الملحة لاسيما الشراكات مع القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية من خلال التعاون الإنمائي، وأبرز المنتدى آراء ووجهات نظر صانعي القرارات والأطراف ذات الصلة من كافة الجهات، الذي تطرقوا بشكل مفصل إلى كافة محاور تعزيز التنمية والآليات المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة.

وأظهرت المناقشات عوامل مشتركة بين المتحدثين حول السياسات والإجراءات التي يمكن تطبيقها لتحفيز جهود التنمية، حيث يرى د.محمد معيط، وزيرة المالية، ضرورة الدفع نحو زيادة تمويل من قبل القطاع الخاص باعتباره أداة هامة للتنمية وذلك في إطار التعاون متعدد الأطراف، بينما يرى د. أمادو هوت، وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون في السنغال، أهمية تسليط الضوء على الإصلاحات التي تعزز مشاركة القطاع الخاص.

وتؤكد السيدة إسترين ليسينجي فوتابونج، رئيسة وفد وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي (نيباد) تحسين مناخ الأعمال المحفز للتنمية يتمحور حول تغيير السياسات لتتمحور حول المواطنين وليس المال، حيث أن مشاركة القطاع الخاص أمر حيوي، بما يعزز خلق فرص العمل.

وتم الكشف عن الكثير من المحادثات والمؤشرات التي تعزز جهود القطاع الخاص من خلال التعاون الإنمائي، وأكد بدر السعد، المدير العام للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن هناك حاجة ماسة لبيئة سياسات مستقرة يمكن التنبؤ بها وتحفز شهية المستثمرين وتعزز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، هذه الأمور لم تعد ترفًا.

وأعلن السيد آلان بيلوكس، نائب رئيس الخدمات المصرفية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن٧٥٪ من استثمارات البنك في مصر موجة للقطاع الخاص. وتشهد مصر جهودًا حثيثة للحوار بين القطاعين الحكومي والخاص حيث شهدت تطورًا سريعًا في تحفيز الجهود في التنمية.

آلان بيلوكس، نائب رئيس الخدمات المصرفية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

الثقة تدفع نحو مزيد من المشاركة للقطاع الخاص

وفي إطار المناقشات التي تمت ضمن فعاليات **منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي** Egypt-ICF، وضع نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، جيفري شلاجينهوف، مفهومًا مركزًا حول مشاركة القطاع الخاص في التنمية قائلا "الثقة هي المحور الأهم، والمواطنون هم الهدف الأساسي في جهود المضي قدمًا نحو التنمية."

وسلط قادة الأعمال وممثلي مؤسسات التمويل الدولية، الضوء على الإمكانيات الكبيرة المتوافرة لدى مصر وإمكانيات أن تحصل على موقع الريادة في تحقيق التنمية.

"ما حدث في مصر على مدار الخمس سنوات الماضية لم يحدث في أي مكان آخر في العالم، لقد اعتدنا في وقت سابق على انقطاع الكهرباء المتكرر، ولكن الآن لدينا بنية تحتية قوية، وتطور في وسائل النقل والطرق، ونحو 24 جامعة جديدة بنيت على مدار السنوات الثلاث الماضية، وتطورات كبيرة في كل قطاع."

المهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة السويدي إلكتريك

"المصداقية" كانت إحدى الكلمات التي ترددت كثيرًا خلال المناقشات وتم التأكيد على أهميتها

"السنوات الماضية كانت شاهدًا على تحسن المصداقية والثقة في الاقتصاد المصري، وشهدت حماسًا ومشاركة كبيرة من مجتمع الأعمال في مشروعات البنية التحتية، التي انعكست بشكل إيجابي على اقتصاد دولة يتعدى عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة نسبة كبيرة منهم من الشباب."

المهندس أسامة بشاي
الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم

وعلى مستوى مؤسسات التمويل الدولية، أشادت د. هايكه هارمجارت، المدير الإقليمي لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بدور القطاع الخاص في الدفع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

"الطاقة المتجددة أصبحت قطاعًا على مستوى كبير من التنافسية، وأصبحت التكنولوجيا الحديثة ذات استخدام كبير في تقنيات تحلية المياه، وهو ما يمثل فرص كبيرة لدفع التنمية في مصر."

د.هايكه هارمجارت، المدير الإقليمي لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

منصة التعاون التنسيقي المشترك: تعزيز الثقة والشفافية

تنفيذًا للمبدأ الاول من مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، نظمت وزارة التعاون الدولي، خلال عام ٢٠٢١، مجموعة متنوعة من منصات التعاون التنسيقي المشترك، من بينهم منصتين بشأن مشاركة القطاع الخاص في التنمية الأولى هي "الرقمنة لتمكين القطاع الخاص"، والثانية «تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: توسيع النطاق وزيادة الفرص»، والتي شهدت مشاركة عدد كبير من ممثلي شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

هذا إلى جانب شركتي "اي فينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، والشركة المصرية للاستعلام الائتماني "اي سكور"، الشركتان المصريتان الرائدتان في تقديم الحلول للقطاع الخاص، الخدمات الرقمية التي تقدمها الشركتان للقطاع الخاص في مجالات الزراعة وتسويق المنتجات الزراعية والأسواق الإلكترونية والخدمات المالية، والدور الذي تقومان به في إطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي .

"نمتلك بنية تحتية قوية تمكننا من طرح حلول تقنية تتناسب مع متطلبات العصر الحال، بهدف دعم منظومة التحول الرقمي والشمول المالي في ظل دعم القيادة السياسية لهذه المنظومة، بما ينعكس إيجابا على تعزيز دور القطاع الخاص في المشروعات القائمة"

المهندس إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة شركة اي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية

كما عرض مسئولو الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "اي سكور" استراتيجية الشركة لتقديم العديد من المنتجات للسوق المحلية، ومن بينها نظام التقييم الائتماني لقطاع الزراعة وتقييم المخاطر، حيث تعمل على تطوير نموذج جديد يتيح توفير المزيد من التمويل لقطاع الزراعة وفي ذات الوقت التحكم في المخاطر؛ وتضم قاعدة بيانات أي سكور تضم ٩٣٠ ألف تسهيل ائتماني لقطاع الزراعة بتمويلات قيمتها ٣٥ مليار جنيه، ووقعت الشركة ٦ بروتوكولات مع جهات ووزارات حكومية لدعم خطط الدولة نحو التحول الرقمي الشامل وتسعى لمزيد من أوجه التعاون الفترة المقبلة.

في منصة التعاون التنسيقي المشترك الثانية التي تم تنظيمها بمشاركة وزير المالية د.محمد معيط، تم التركيز على الجهود التي تقوم بها الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وأهمية أدوات التمويل المبتكرة والتمويل المختلط.

وساهمت منصات التعاون التنسيقي المشترك في تعزيز المشاورات بين الجهات الحكومية وشركاء التنمية وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني حول أهمية الجهود المشتركة لتحقيق التنمية، ومتابعة المشروعات المستقبلية في مختلف قطاعات الصحة والتعليم والموانئ والنقل، وتسليط الضوء على الجهود التي تقوم بها مصر في مجال البنية التحتية.

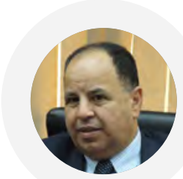

"الرئيس عبد الفتاح السيسي يظهر دعمًا غير مسبوق لمشاركة القطاع الخاص في التنمية، وخلال الفترة المقبلة سنقوم بمراجعة شاملة ودقيقة لقائمة المشروعات التي يتم تنفيذها بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.»

د.محمد معيط، وزير المالية

وأشار معيط، إلى وجود مشروع قانون في مجلس النواب لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية والمرافق والخدمات العامة، بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص التنمية.

الشمولية والابتكار:
زيادة دور المرأة في القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي

مع التقدم الذي تحرزه مصر في كافة مناحي التنمية، تلعب المساواة بين الجنسين دورًا حيويًا في تعزيز هذا التقدم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وهنا يأتي الدور الحيوي أيضًا الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص، في تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين.

في وقت سابق من العام الجاري، استضافت وزارة التعاون الدولي، عددًا من قيادات كبريات شركات القطاع الخاص، ضمن فعاليات يوم «ريادة الشركات»، الذي نظمته في إطار جهودها لتعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لتحفيز الجهود التنموية وتحفيز مشاركة المرأة في التنمية؛ وذلك بمشاركة قيادات شركات أورنج مصر، ودي اتش ال، ومارس المتحدة، وبيبسيكو، بالإضافة إلى نحو ٣٠٠ مشاركًا من القطاع الخاص عبر تقنية الفيديو؛ وتضمن اللقاء حوارًا مفتوحًا أجابت خلاله الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، على أسئلة واستفسارات قيادات شركات القطاع الخاص حول تكافؤ الفرص بين الجنسين والحوكمة الرشيدة والمرنة والابتكار في ظل العالم المتغير وطرق القيادة في الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم.

وجاء يوم "ريادة الشركات" ضمن فعاليات الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة خلال شهر مارس، وشهد اللقاء تفاعلا من قبل ممثلي شركات القطاع الخاص حول إعادة تشكيل نظم القيادة التقليدية بشكل يسمح للمرأة بالمشاركة، وأهمية دورها في تحقيق التنمية والتقدم.

قال هشام مهران، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الأعمال بشركة أورنج مصر، إن الشركة تعمل على تعزيز فكر الإبداع والابتكار في بيئة العمل، كما أنها تتيح الفرصة للنشاء للمشاركة وتقلد المناسب العليا.

وتابع : **" أورنج توفر برامج التدريب المختلفة التي تساعد المرأة على المضى قدماً فى العمل وتمكينها من حقوقها الاقتصادية، لذلك أطلقت أورنج عدّة مبادرات تؤكد على رعايتها ودعمها لمنظومة المساواة بين الرجل والمرأة، ومنها التمثيل المتوازن للمرأة في جميع الوظائف، تدعيم دورها، وتعزيز المشاركة الفعالة للعنصر النسائي في الوظائف العليا، والحفاظ على التوازن بين الحياة الخاصّة والحياة المهنية.»**

دفع تكافؤ الفرص بين الجنسين من خلال الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص

في الفصول السابقة تم التطرق بالتفصيل إلى جهود المساواة بين الجنسين، حيث أطلقت وزارة التعاون الدولي **محفز سد الفجوة بين الجنسين** بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي والقطاع الخاص والذي يعد مثالا للمشاركة بين الأطراف ذات الصلة لدفع جهود العمل المشترك لفتح آفاق مشاركة المرأة في التنمية ودفع السياسات والإجراءات الهادفة لتحقيق هذا الأمر.

خلال مشاركة وزيرة التعاون الدولي في جلسة "سد الفجوة بين الجنسين" ضمن فعاليات أيام الأستانة المالية، أحد أكبر المؤتمرات المالية التي يستضيفها مركز أستانا المالي الدولي، أكدت **د. رانيا المشاط،** أن مصر كانت من أوائل الدول التي اتخذت سياسات لتمكين المرأة وتراعي تكافؤ الفرص بين الجنسين ورصد تأثر المرأة بتداعيات جائحة كورونا، مشددة على الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في التنمية لاسيما من خلال المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.

المضي قدمًا نحو التحول الرقمي

إن إطلاق العنان للقطاع الخاص لا يمكن أن تتم مناقشته في معزل عن الشركات الناشئة والشباب وأهمية تمكين التكنولوجيات الحديثة والتي تعد كلها عوامل دافعة للاقتصاد المصري، وقد ظهرت أهمية هذه المحاور خلال جائحة كورونا، التي عززت استخدام التكنولوجيات والخدمات الرقمية في كافة مناحي الحياة.

وتعزز المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص وكذلك التعاون متعدد الأطراف، التطور الرقمي والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لبناء مستقبل أفضل وفتح آفاق الفرص والوظائف الجديدة للشباب.

الفصل الثاني:

الرقمنة وريادة الأعمال وشباب المستقبل

٠٢

ريادة الأعمال
محرك للنمو الاقتصادي

شبابنا هم الدافع وراء إحداث تغيُر إيجابي في كل قصة تنموية، لذا يعد الاستثمار في الشباب، هو استثمار في بناء مستقبل أفضل، بما يعود بالنفع على جميع الأطراف ذات الصلة.

في السنوات الأخيرة برز دور مصر باعتبارها إحدى أفضل الأسواق الناشئة لاحتضان الشركات الناشئة ورواد الأعمال في شتّى المجالات، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، التجارة الإلكترونية، التغذية، الصحة، الزراعة، وأكثر من ذلك بكثير. ويقود هذا المجال سريع التغيُر ذي الفاعلية، الشباب المتمكن رقميًا والمُسلّح بأدوات التكنولوجيا الحديقة... فهو مجتمع تدعمه الحكومة المصرية بكل طريقة ممكنة، وتثق في إمكاناته للازدهار والنمو.

هذا العام، احتفالًا باليوم العالمي للشباب يوم ١٢ أغسطس، التقى **دولة رئيس مجلس الوزراء السيد الدكتور مصطفى مدبولي، مع الدكتورة رانيا المشاط، لمتابعة الجهود التي تقوم بها شركة مصر لريادة والاستثمار، أول شركة رأسمال مخاطر باستثمارات حكومية، ولمناقشة حول فرص تعزيز مجال ريادة الأعمال في مصر من خلال توفير المزيد من الدعم للشركات الناشئة وتعزيز الإبداع والابتكار المصحوب بالأفكار الجديدة التي تدفع عجلة التنمية في البلاد.**
ضم هذا اللقاء نخبة من أبرز رواد الأعمال المجتهدين وذي العزيمة، بما في ذلك المديرين التنفيذيين لشركة فاتورة و Paynas و ByPass و Garment 10 و Swvl Egyptg. ذلك بالإضافة إلى المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسيد محمد فريد صالح، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، ورئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار .

بالنسبة لمنظومة ريادة الأعمال في مصر، فهناك الكثير من الشباب الذي على الساحة المحلية والإقليمية لرواد الأعمال، وفقًا لتقرير النظام البيئي العالمي لبدء التشغيل لعام ٢٠٢١ (GSER)، تتميز مصر بتقدمها في مجال التكنولوجيا المالية وقطاعات الخدمات اللوجستية والنقل. يشير هذا التقرير إلى أنه في ضوء مجهودات الحكومة لتحقيق الشمول المالي وانتشار استخدام الهواتف، يقوم المستثمرون بضخ استثماراتهم في الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في مصر. وأشار التقرير إلى أن الشركة الناشئة Tribal Credit، حصلت على ٣٤،٣ مليون دولار في جولة التمويل الأولى، وتمكنت شركة Paymob الناشئة من جمع ١٨،٥ مليون دولار في الجولة الأولى.

أما بالنسبة إلى قطاع النقل واللوجستيات، مما لاشك فيه أن مصر تبذل قصارى جهدها لتبني النقل الذكي من أجل استيعاب نمو المدن. تمثل قصة Swvl Egypt، أو سويفل، أبرز قصة لهذا العام في مجال النقل الذكي. وتعتبر سويفل أول شركة بقيمة ١،٥ مليار دولار من الشرق الأوسط تُدرج في بورصة "ناسداك"، وذلك بالتعاون مع شركة "كوينز جامبيت غروث كابيتال" ("Queen's Gambit").

تفتخر مصر بشبابها الطموح وإمكاناته لتحسين وضع الاقتصاد المصري، تعد مصر موطنًا لريادة الابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال الحلول القائمة على التكنولوجيا، والتي كانت عاملًا رئيسيًا للبناء بشكل أفضل بعد أزمة جائحة فيروس كورونا في مختلف القطاعات، من التعليم إلى الصحة وما إلى ذلك. وبالرغم من هذه الجائحة، أشار تقرير النظام البيئي العالمي لبدء التشغيل لعام، إلى أن استثمارات الشركات الناشئة في مصر في عام ٢٠٢٠ بلغت نحو ١٩٠ مليون دولار، وهو يعد نموًا ملحوظًا بنسبة ٣٠٪، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الشركات المصرية الناشئة مثلت ٣٢٪ من إجمالي الاستثمارات.

"الدعم الذي تقدمه شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار يؤكد حرص والتزام الحكومة المصرية على تحقيق اقتصاد المعرفة وتطوير بيئة ريادة الأعمال."

د.رانيا المشاط

مع نسبة السكان الشباب التي تبلغ نحو **٢٠ مليون شخص** يعتمد على التكنولوجيا، تعتبر مدينة القاهرة مقر مثالي لنمو الابتكار، أخذًا في الاعتبار السوق الجذاب الذي يضم شركة سوق/أمازون وأوبر/كريم. أشار التقرير إلى أنه فعليًا، يمكن لرواد الأعمال استقطاب المواهب من أكثر من **١٧٠ جامعة ومعهد،** لينتج عن ذلك **٥٠٠ ألف خريج سنويًا،** وتوفير فوق **٤٠ حاضنة الأعمال ومسرعات أعمال، و٨٠ مكان للعمل المشترك،** ذلك جنبًا إلى جنب مع الدعم الذي تقدمه هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لرواد الأعمال.

وفي ضوء ذلك، لابد من الإشادة بهذا الكم الهائل من رواد الأعمال الشباب. عقد الأستاذ عمرو منسي هذا العام أول حفل تسليم **جوائز ريادة الأعمال في مصر** والتي تستهدف مساندة رواد الأعمال المصريين في شتّى المجالات.

بالنسبة إلى الدور الذي تلعبه وزارة التعاون الدولي في تبني وتعزيز بيئة تحتوي الابتكار، تلتزم الوزارة بدعم الشركات الناشئة من خلال شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، بالتعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين. أُسست شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار عام ٢٠١٧، بهدف تنمية مهارات رواد الأعمال وتعزيز قدرتهم التنافسية من أجل نمو إجمالي الناتج المحلي. وتعتبر شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار أول شركة مصرية بمساهمة حكومية من وزارة التعاون الدولي والهيئة العامة للاستثمار متخصصة في دعم وتشجيع ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا حول مصر. تعمل شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار على تمكين رواد الأعمال المثابرين والمبتكرين، من خلال نموذج التمويل المختلط الذي يوجه الاستثمارات إلى مسرعات الأعمال وشركات رأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى الشركات الناشئة في مراحلها الأولى.

حتى عام ٢٠٢١، تلقت أكثر من ١٧٦ شركة ناشئة استثمارات إما من شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار أو من مسرعات الأعمال التابعة لها Falak Startups و EFG-EV Fintech، باستثمارات تقترب من ١٥٠ مليون جنيه، وارتفعت إجمالي الاستثمارات منذ تأسيس شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار أكثر من ٣٠١ مليون جنيه.وساهم كل دولار استثمرته الشركة في الشركات الناشئة في جذب ٤ دولارات من القطاع الخاص وشركاء التنمية. وخلال ٢٠٢١ أيضًا تخرجت ٦٠ شركة ناشئة من مسرعة الأعمال Falak Startups، بقيمة ٣١ مليون جنيه بينما تخرجت ٢٣ شركة من EFG-EV Fintech، بقيمة ٣٥ مليون جنيه.

تضم المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي ٣٦ مشروعًا في الابتكار والرقمنة وريادة الأعمال، تسهم في تحقيق ١١ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة بتمويل تنموي إجمالي قدره مليار دولار يمثل ٣٫٨٪ من محفظة التمويل التنموي للوزارة، وأتاح هذه التمويلات ١٦ شريكًا تنمويًا ثنائي ومتعدد الأطراف استفاد منها نحو ١٢ مستفيدًا.

تستهدف شركة EFG EV للتكنولوجيا المالية الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، من أجل دفع تحول مصر إلى أن تكون مصدر قوم لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال خطتها قصيرة المدى، تسعى الشركة إلى توفير فرص تمويلية بديلة لرواد الأعمال المصريين، وإتاحة فرص استثمارية للمصريين، وإقامة روابط مع الخبراء في الخارج من أجل نقل المعرفة والخبرة وتعزيز أفق التعاون، ذلك بالإضافة إلى دعم التوسع الإقليمي والدولي لتحقيق عوائد مالية إيجابية للاستثمار.

يهدف ملتقى "Generation Next": الاستثمار في المستقبل، إلى إبراز حرص الحكومة على دعم الأعمال والشركات المبتكرة، تلك التي تعد بمثابة العمود الفقريّ للاقتصاد، من أجل الوصول لنماذج اقتصادية أكثر مرونة وتنافسية وأكثر قدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية للوصول لمستقبل أفضل.

صياغة المستقبل لغدٍ أفضل : #GenerationNext

تستمر وزارة التعاون الدولي في التأكيد على دعم الحكومة لريادة الأعمال والشركات الناشئة، حيث استضافت وزارة التعاون الدولي، بالتعاون مع شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار Egypt Ventures، ملتقى Generation Next الاستثمار في المستقبل يوم ٢٦ يونيو، لإلقاء الضوء على بيئة ريادة الأعمال في مصر التي تتميز بروح من الابتكار في مختلف المجالات، بما في ذلك التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والتغذية والصحة والزراعة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى إبراز مساهمتهم في تعزيز هذه البيئة الفريدة من نوعها.

"مع تقدمنا نحو بناء مصر، نحن حريصون على جعل الشركات الناشئة شريكًا قويًا. تلتزم الحكومة المصرية بدعم رواد الأعمال طوال رحلتهما، من الفكرة، إلى النمو."

الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الشركات الناشئة في مصر.. قوة دافعة نحو التعافي وتعزيز مرونة الاقتصاد

انطلاقًا من هدف الدولة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وزيادة التنافسية والمرونة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للشركات الناشئة، أطلقت وزارة التعاون الدولي، وشركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار Egypt Ventures، تحت رعاية السيد الدكتور مُصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ملتقى **Generation Next** الاستثمار في المستقبل، **الذي شهد حضور الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وأعضاء مجلس إدارة شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار وأكثر من ٤٠٠ ممثلي مجتمع ريادة الأعمال والشركات الناشئة فضلا عن شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين**، ومن بين المشاركين السيد حسن العطاس، ممثل الصندوق السعودي للتنمية، السيدة مالين بلوميرج، الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في مصر، وليزلي ريد، مدير مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر. بالإضافة إلى أيمن إسماعيل، المؤسس والمدير الإداري لحاضنة أعمال الجامعة الأمريكية، ووائل أمين، الشريك المؤسس في سواري فينشرز، والعديد من رواد الأعمال وشركات التكنولوجيا الناشئة.

بحث الملتقى **ثلاث حلقات نقاشية** ألقت الضوء على العديد من المحاور من أهمها **دور مؤسسات التمويل الدولية في تنمية بيئة عمل شركات التكنولوجيا الناشئة، ودور الشراكات مع شركاء التنمية لتيسير الوصول إلى التمويل وتعزيز الحوكمة وتحقيق المعايير البيئية والمجتمعية وأهداف التنمية المستدامة من خلال الشركات الناشئة، فضلا عن كيفية تعزيز مكانة مصر كوجهة جاذبة للاستثمار في الشركات الناشئة، بالإضافة إلى خلق روابط فاعلة بين الشركات الكبرى والناشئة لتحفيز الابتكار لاسيما من خلال المشروعات التنموية.**

استهدف ملتقى الاستثمار في المستقبل الترويج لمصر كمعقل للاستثمار من أجل فتح أفق الروابط الفعالة والتواصل المؤثر بين الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة والشركات الناشئة. سمح هذا الملتقى للشركات الناشئة أن تعرض قصص نجاحهم، منها شركة Garment IO التي تستخدم إنترنت الأشياء في تطوير صناعة الملابس، وشركة المنتور.نت، التي توفر خدمات تعليمية من خلال آلاف الفيديوهات مئات الدورات التدريبية في مختلف المجالات، وشركة

وعرضت وزيرة التعاون الدولي، جهود الشركة في دعم بعض الشركات الناشئة منها شركة Garment IO التي تستخدم إنترنت الأشياء في تطوير صناعة الملابس، حيث قدمت الشركة الدعم الفني على مستوى الحوكمة وتقديم الاستثمارات، فضلا عن تعزيز فرص النفاذ للأسواق والتعامل مع الشركات الكبرى والجهات الحكومية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل لدعم نمو الشركة، وتيسير التواصل مع الخبراء، وهو ما انعكس على تعزيز جهود التحول الرقمي تماشيًا مع رؤية مصر 2030، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل والتوظيف، ورفع صادرات الشركة والعوائد من العملة الأجنبية. التي تعمل في قطاع التكنولوجيا المالية وتعد أول متصفح يساعد المستخدمين على التوفير أثناء عملية البحث أو التسوق الإلكتروني، وشركة PayNas العاملة في مجال إدارة عمليات الموارد البشرية بما فيها المرتبات من خلال النظم التكنولوجية والبطاقات، ذلك بالإضافة إلى شركة فاتورة العاملة في مجال التجارة الإلكترونية، والتي تعمل على ربط تجار الجملة وتجار التجزئة في مصر عبر تطبيقها الإلكتروني، مع التركيز على تجارة السلع الاستهلاكية سريعة التداول.

"توفر الحكومة المصرية فرصًا استثمارية من خلال التعاون مع القطاع الخاص، بما يوضح التزام مصر بدعم الشباب بشكلٍ مُستمر."

د.أشرف صبحي
وزير الشباب والرياضة

سمح هذا الملتقى لشركاء التنمية أن يتجولوا ويكتشفوا الكثير عن العديد من الشركات الناشئة، مما أبرز أهمية دعم الشركات الناشئة نحو التقدم لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

"كانت جولة الشركات الناشئة تجربة فريدة من نوعها حول قدرة الشباب على الخوض في المخاطر والخروج عن نطاق راحتهم لتأسيس شركات مميزة وبارزة."

د.جيهان صالح
مستشارة رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية

كما شهد الملتقى حضور السيدة إيلينا بانوفا، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة في مصر، والسيدة مالين بلومبرج، الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في مصر، حيث أكدوا على أن رأس مال مصر البشري واعد وأشادا بدعم الحكومة للقوى الشبابية للدولة.

"تدعم الأمم المتحدة كشريك أساسي، هذا النوع من الابتكار والإبداع."

السيدة إيلينا بانوفا
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة في مصر

يلعب تمكين رواد الأعمال الشباب دورًا فعالًا في التقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وأوضحت بانوفا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، تساهم أيضًا بدورها في خلق فرص عمل تسهم في الدفع نحو تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

بالنسبة إلى المحافل الدولية، أوضحت بلومبرج أن أفريقيا بأكملها تضم مواهب استثنائية، وتعتبر تلك المواهب في تزايد مستمر بسبب كثرة ارتفاع نسبة الشباب، لاسيما من خلال اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تضع أفريقيا كمنطقة تجارة حرة يبلغ عدد سكانها نحو **١,٣ مليار**، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي أكثر من **٣ تريليون دولار**.

لا يعد الاستثمار في الشباب والشركات الناشئة ذا قيمة مستدامة فقط، بل إنه يأتي بعائد ماديًا مُربحًا لجميع المستثمرين. حيث قال الدكتور أيمن إسماعيل، المؤسس والمدير الإداري لحاضنة أعمال الجامعة الأمريكية، إن الاستثمارات المدفوعة بالأهداف هي تلك التي تُجدي نفعًا وتعود بأرباح.، وأضاف: **"سوف تساعد الشركات الناشئة في خلق قيمة لاقتصاد المعرفة، حيث إنها تأتي بحفنة من المبتكرين والمطورين، وسوف يمكنهم ذلك من أن يكونوا قائدي اقتصاد المعرفة."**

أشار السيد حسن العطاس، ممثل الصندوق السعودي للتنمية، إلى أن الشركات الناشئة تعد القوة الدافعة وراء نمو الاقتصاد، وأنها ستستمر في تعزيز اقتصاد مصر وستساهم في خلق فرص عمل جديدة باستمرار.

يدعم عدد كبير من شركاء التنمية الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في مصر. أخذًا في الاعتبار حقيقة أن الشراكات والمبادئ والسياسات التوجيهية مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بإطلاق العنان وتحسين إمكانات الشركات الناشئة والصاعدة. ففي ضوء ذلك، **قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تأسيس ٢٣٣ شركة ناشئة** في مجال التكنولوجيا، ووفرت الدعم إلى **٢٤٧ شركة صغيرة ومتوسطة** في مختلف مراحل نموهم، وذلك بالتعاون مع الحكومة في قطاعي التكنولوجيا والابتكار في العام السابق. ليس ذلك فقط؛ بل إنهم ساهموا في خلق **٣,٣٠٠ فرصة عمل** خلال جائحة فيروس كورونا، ذلك جنبًا إلى جنب مع تدريب **٣٠٠ ألف رائد أعمال** لتعزيز قدراتهم. كما قاما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوفير خدمات داعمة للشركات الناشئة تمكنهم من الدعم والاستمرار والنمو، ذلك بالإضافة إلى تعزيز المهارات التكنولوجية للنساء.

التنمية ورأس المال البشري على قمة أولوياتنا

في عام ٢٠٢١، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة ٥٧ مليون دولار لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من شركاء التنمية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وألمانيا) بما يدفع ويعزز من جهود تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، مثل الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

حزم التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	**٥٧**		
مشروع برنامج دعم مشروعات ومنشآت القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في جمهورية مصر العربية[١]	٥٠	قرض	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
مشروع تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة[١]	٢	منحة	المانيا
مشروع تعزيز الوصول للخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[١]	٥	منحة	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

في وزارة التعاون الدولي، نلتزم في أعمالنا بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال رأس المال البشري. حيث يتم تخصيص تمويلات تنموية من خلال الشراكات الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحسين شتّى القطاعات. من خلال دعم الشركات الناشئة، تصل التنمية إلى ما وراء الاستعداد للمستقبل، مستقبل يشهد طفرة في الوظائف والتعليم والعمل والحياة.

مسرعة أعمال الشركات الناشئة "فلك"

تفقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والسيدة أودريل رينو باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، في أول زيارة لها إلى مصر مسرعة أعمال الشركات الناشئة، فلك، والتي تعد إحدى نتائج الشراكات الدولية لوزارة التعاون الدولي، حيث تم تدشينها من قبل شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، بما ينعكس على التزام شركاء التنمية في دعم رواد الأعمال وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة.

تعد شركة فلك للشركات الناشئة نموذجًا فريدًا من نوعه، رائد لمسرعات الأعمال الهادفة لتشجيع الشركات الناشئة ودعمها بما يعزز استراتيجيتها التوسعية وتحفيز الاستثمار في الشركات الناشئة. كما أنها تلعب دورًا محوريًا في نشر الأفكار المُبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة، ودفع أجندة التنمية الوطنية.

من خلال برنامج مسرعة الأعمال، الذي يستمر لمدة ستة أشهر، تعمل شركة فلك للشركات الناشئة على تزويد رواد الأعمال بشبكة علاقات مختلفة والموارد والأدوات الضرورية اللازمة لتطوير استراتيجيتهم وتوسيع نطاق أعمالهم.

ووفقًا ليوسف السماع، العضو المنتدب لشركة فلك للشركات الناشئة، استثمرت شركة فلك للشركات الناشئة في أكثر من **٧٢ شركة** بحد أقصى مليوني جنيه للشركة الوحدة، في جميع القطاعات التكنولوجية من بينها التعليم والرعاية الصحية والصناعة والزراعة والتجارة الإلكترونية.

الصحة في قلب استراتيجيات التنمية

اليوم، ونحو الخطى الثابتة للثروة الصناعية الرابعة، يحتاج العالم متطلبات أساسية للمضي قدمًا، مثل الصحة وتطوير التكنولوجيا.

على سبيل المثال وليس الحصر، عند النظر إلى نماذج الجهود التنموية للبلاد بشكل عام، وقطاع الصحة بشكل خاص، يتضح أن شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار قادت جولة تمويلية للشركة الناشئة، نواه، التي تعد أول مركز بحثي مصري خاص متعدد التخصصات للعلوم الطبيعية والطبية، بقيمة مليون دولار، وذلك في إطار سعي «مصر لريادة الأعمال» لدعم وتعزيز مجالات ريادة الأعمال في شركات التكنولوجيا والشركات المدعومة بالتكنولوجيا على المستويين المحلي والإقليمي.

ورفعت الجولة التمويلية الجديدة رأسمال شركة نواه إلى مليوني دولار، وقادتها شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار والتي نجحت أيضًا في جذب مستثمرين من القطاع الخاص وهم صندوق الإسكندرية، Cairo Angels، و Alex Angels، و Hult Alumni Angels، وعدد آخر من المستثمرين الدوليين. وشركة نواه هي أول مركز بحثي مصري خاص متعدد التخصصات للعلوم الطبيعية والطبية، تستهدف تمكين المجتمع العلمي وتوفير التسهيلات المختلفة للباحثين والعلماء للقيام بأبحاثهم وتجاربهم.

منذ تأسيسها في عام ٢٠١٥، قامت شركة نواه بالمساهمة في تمكين المجتمع العلمي في مصر ومساعدة الباحثين وتسهيل أعمالهم من خلال الخدمات المختلفة للباحثين في مختلف المجالات وشركات الأدوية، كما أن الشركة تمتلك خطة قوية لتغطية منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا في المستقبل من خلال فريق عمل متميز من شباب العلماء. كما تقوم الشركة بتدريب الباحثين على الأجهزة وإتاحة فرصة قيامهم بتحليل عيناتهم بشكل مباشر، والقيام بدورات وكورسات عملية تأسيسية ومتقدمة من قبل خبراء مصريين وأجانب وإتاحة دورات للشركات والمجموعات البحثية ـ بمشاركة الجامعات والشركات في مشروعات علمية كاملة داخل وخارج مصر والتركيز على المشروعات التي تحقق عائد وقيمة مضافة لمصر، فضلا عن احتضان الأبحاث بالشراكة مع كبريات الحاضنات لتمكينها من الانتقال من مرحلة الاكتشاف العلمي للإنتاج والتسويق.

الاحتفال السنوي باليوم العالمي لمهارات الشباب

احتفت الأمم المتحدة هذا العام باليوم العالمي لمهارات الشباب «WYSD» بالإشادة بقدرة الشباب الابتكارية ومثابرتهم فيما بعد الجائحة.

تحتفي وزارة التعاون الدولي، باليوم العالمي لمهارات الشباب «WYSD»، الذي يحين موعده اليوم الخامس عشر من شهر يوليو، بتسليط الضوء على بعض الشركات الناشئة التي حصلت على تمويل من شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار، أول شركة رأسمال مخاطر باستثمارات حكومية، والتي تعمل على تعزيز بيئة ريادة الأعمال والابتكار وتمكين الشباب من تنفيذ أفكارهم الريادية التي تنعكس إيجابًا على الاقتصاد المصري. في هذا الصدد، حرصت الدكتورة رانيا المشاط، احتفالا بهذا اليوم، على لقاء مجموعة من

رواد الأعمال والشباب، بمقر شركة وصلة، إحدى الشركات التكنولوجية الناشئة، المدعومة من شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار ووزارة التعاون الدولي. وتعد شركة وصلة أول متصفح مصري للإنترنت، يمكن من خلاله تجميع نقاط من خلال الاستخدام اليومي لشبكة الإنترنت، و تحول النقاط دي لرصيد لأي شبكة في مصر.

"تُريد الحكومة المصرية رؤية المزيد من روّاد الأعمال في كل مكان... فما يقومون به له تأثير كبير وفعّال على تنمية الدولة. بل إن يُنظَر إليهم كسفراء لمصر في النظام البيئي للأعمال والتكنولوجيا. تحرص الحكومة على تعزيز وتهيئة المواهب الشابة ودعم الأفكار الريادية التي تنعكس إيجابيًا على الاقتصاد القومي، من خلال المشروعات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مثل العاصمة الإدارية الجديدة كمركز للتكنولوجيا والشركات الناشئة، إننا نُريد أيضًا أن تظهر أعمالهم للمجتمع الدولي، وأن يُشاهد شركائنا للتنمية متعددو الأطراف والثنائيون التقدم الذي أحرزه روّاد الأعمال في اقتصاد المعرفة حول مصر."

د.رانيا المشاط

تعتبر شركة Wasla Browser نموذج من نماذج الشركات الناشئة المتنوعة والحيوية، حيث تم تأسيسها من قِبَل كل من محمود السعيد، سراج منيسي وتيمور صبري، وتستهدف تقديم تجربة فريدة من نوعها لتصفح الإنترنت محليًا في الأسواق الناشئة. وهدفها الأساسي هو المغامرة في مجال التكنولوجيا المالية تحت شعار "وفّر فلوسك كل ما تشتري أونلاين.

"تعتبر شركتنا أول متصفح للإنترنت في العالم يعمل على مساعدة المستخدمين في التوفير المادي، من خلال تجميع العروض والخصومات حول كل منصات التجارة الإلكترونية، وهذا شيء مميز بالنسبة إلينا."

محمود السعيد، شريك مؤسس لشركة وصلة

يعتبر الاستثمار في شركاتنا الناشئة والاستثمار في قدرات وإمكانيات الشباب، جزء لا يتجزأ من الدفع نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وهو ما أشارت إليه الدكتورة رانيا المشاط في قمة "Techne Summit" للتكنولوجيا وريادة الأعمال، والتي عقدت فعاليات في الفترة في شهر أكتوبر ٢٠٢١ في الإسكندرية، بمشاركة مسئولين من الحكومة والقطاع الخاص ورواد الأعمال والخبراء وممثلي شركاء التنمية، كما ضم معرض للشركات الناشئة يضم حوالي ٨٠٠ شركة في العديد من المجالات التكنولوجية.

وبالطبع، لا يمكن النظر إلى الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال في مصر، دون الغوص في تفاصيل العالم الرقمي، الذي يعتبر نظام بيئي واسع وشامل للمجتمع بأكمله.

رقمنة المستقبل

إن تسريع وتيرة التحول الرقمي لتحقيق النمو طويل المدى هدفًا إنمائيًا يتطلب دعمًا مباشرًا ويلقي الضوء على الأبعاد المتعددة للتكنولوجيا كعامل أساسي في تنمية كل قطاع.

أصبح الإصلاح أمرًا حتميًا اليوم، بينما يستعد المجتمع العالمي للتبني الرقمنة فيما بعد الوباء، من أجل إعادة البناء بشكلٍ أفضل.

بينما تتجه الاقتصادات العالمية نحو الرقمنة، أصبحت التكنولوجيا القوة الدافعة للبنية التحتية والتعليم والنقل وريادة الأعمال والصناعة. تعمل الحكومة المصرية على الدفع نحو التحول الرقمي الشامل لجميع القطاعات، حيث تتجه البلاد نحو حكومة رقمية تتناسب مع التحول في مجال الطاقة النظيفة.

"يعد الإصلاح عملية مستمرة التغيير، لا يمكننا التوقف عن تبني وتطبيق الإصلاحات... علينا أن نتحلّى بالمرونة والمثابرة، ونتبنّى سياسات وهياكل جديدة من أجل الاستمرار في دفع اقصاداتنا إلى الأمام."

د. رانيا المشاط، خلال الجلسة الإفتراضية لشركة سيمنز الشرق الأوسط التحول الرقمي

شاركت وزيرة التعاون الدولي، في الجلسة الافتراضية لشركة سيمنز الشرق الأوسط التي أدارها السيد محمد سيرجي، المدير المشارك للاتصالات في شركة سيمنز الشرق الأوسط، كما ضمت هذه الجلسة الدكتورة ريم الهاشمي، وزيرة دولة الإمارات العربية المتحدة لشؤون التعاون الدولي والمدير العام لمكتب "معرض إكسبو دبي"، والسيد رولاند بوش، عضو مجلس إدارة شركة سيمنز والمدير التنفيذي، والسيدة ديما البسيط، مديرة الأداء الاستراتيجي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية.

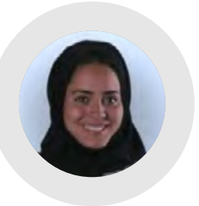

"تعد التكنولوجيا شيئًا ضروريًا يجب النظر إليه مثل الماء والكهرباء، وحق أصيل يجب أن يتمتع به كل مواطن"

السيدة ديما البسيط، مديرة الأداء الاستراتيجي في وزارة الاتصالات السعودية

خلق حوار متعدد الأطراف لضمان أفضل نتائج

تأتي منصة التعاون التنسيقي المشترك في قلب أعمال وزارة التعاون الدولي لعرض الجهود التنموية والإصلاحات المنفذة في قطاعات الدولة المختلفة، بمشاركة شُركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين، والجهات المعنية من الدولة، لخلق تواصل فعال من أجل تسريع وتيرة برامج التمويل التنموي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. في ضوء اهتمام المجتمع الدولي بالرقمنة، أطلقت وزارة التعاون الدولي منصة تعاون تنسيقي مشترك، لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تحت عنوان **«قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأجل التنمية»**، بحضور الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعدد من مسؤولي الوزارتين، فضلا عن شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون.

يلعب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا محوريًا في دعم التنمية خلال جائحة كورونا، حيث اعتمدت عليه كافة دول العالم لاستمرارية الأعمال والأنشطة المختلفة كما حقق نموًا وتطورًا ضخمًا خلال السنتين الماضيين، حيث يتطلب هذا النمو إصلاحات هيكلية لدعم هذا المجال. خلال منصة التعاون التنسيقي المشترك، أكد الدكتور عمرو طلعت الدور الأساسي لدى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز التعاون الفعّال لتحقيق أكبر استفادة من التكنولوجيا والدفع بها نحو تحقيق الأهداف العالمية للتنمية.

تشارك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" وفقًا لإربعة محاور رئيسية: **ربط القرى بكابلات الألياف الضوئية لرفع كفاءة خدمات الإنترنت إلى مليون منزل وتطوير ٩٠٦ مكتبًا بريديًا وتزويدهم بماكينة صرف آلي وتحسين جودة خدمات الاتصالات من خلال تزويد القرى بألف محطة شبكة محمول تشاركية وتنفيذ مشروع تدريب لمحو الأُمية الرقمية وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا.**

وفي هذا السياق، **ضم منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي - "Egypt-ICF"** والذي عُقِد تحت شعار شراكات لتحقيق التنمية المستدامة، العديد من الجلسات وورش العمل حول الرقمنة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

قال السيد ستيف لوتس، نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية، إن مصر أحرزت تقدم ملحوظ في الدفع نحو الاقتصاد الرقمي وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

قال السيد ستيف لوتس، نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية، إن مصر أحرزت تقدم ملحوظ في الدفع نحو الاقتصاد الرقمي وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

"شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدل نمو ملحوظ أعلى من المستوى الإجمالي لنمو إجمالي الناتج المحلي في مصر، بما يعادل حوالي ١٥٪ للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما شهدنا زيادة الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة ٣٥٪ لتصل إلى ٣,٥ مليار دولار."

السيد ستيف لوتس، نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية

وقامت الحكومة المصرية بضخ استثمارات استراتيجية لتطوير برامج التدريب وتبني إصلاحات للخدمات الرقمية وتحديثات للبنية التحتية كجزء أساسي من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٣٠، ذلك بالإضافة إلى التعاون الوثيق مع مجتمع الأعمال.

التكنولوجيا المالية.. لمستقبل أفضل

لا يمكن لصانعي السياسات أن يبحثون عن حلول للمشكلات الحالية فقط، بل إنهم من خلال التفكير في المستقبل بعقلية مَرِنة وتطلعات للغد، سوف يتمكنون من دعم رواد الأعمال وبيئة الشركات الناشئة. وفي هذا الصدد، دشنت مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، والجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية، شراكة لتحفيز ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، في نطاق أوسع يتعلق بتحفيز تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في البلاد .

ومن خلال هذه الشراكة تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجمعية لتحسين بيئة ممارسة الأعمال لأصحاب المشروعات في مجال التكنولوجيا المالية، وإجراء بحوث وتحليل السوق لتحديد التحديات والعوائق التي يواجهها رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعية للأطراف ذات الصلة . ويعد هذا التعاون جزء من برنامج تحفيز التكنولوجيا المالية التابع لمؤسسة التمويل الدولية، والذي تدعمه الحكومة الهولندية، كما يأتي كجزء من استراتيجية عمل مؤسسة التمويل الدولية في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم الابتكار ومعالجة فجوات التمويل والخبرات في المراحل الأولى من ريادة الأعمال .

"إن مصر تشهد تطورًا سريعًا في مجال التكنولوجيا المالية مدفوعًا بالعديد من العوامل من بينها المبادرات المطروحة من العديد من الجهات، وارتفاع فئة الشباب بين السكان، فضلا عن الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين على المستويين المحلي والإقليمي بالقطاع ."

شريف سامي، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية

"سلطت جائحة كورونا الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية في حل التحديات التنموية طويلة الأجل مثل تحقيق الشمول المالية، ولدى رواد الأعمال القدرة على أن يصبحوا قوة دافعة للتنمية الاقتصادية الشاملة، والمساهمة في تعزيز خلق فرص العمل الجديدة."

وليد لبادي، المدير القُطري لمصر وليبيا واليمن لدى مؤسسة التمويل الدولية.

أحدثت الثورة الصناعية الرابعة تغييرات جذرية في حياة المجتمعات وأصبحت التكنولوجيا عاملا أساسيًا في العديد من الصناعات والمجالات لاسيما القطاع المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على جهود التعافي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التحول الرقمي والتنمية

مما لا شك فيه أنه من أجل ضمان تبني العالم للتكنولوجيا الصلة في كل الاستراتيجيات، يجب أخذ الشمول في الاعتبار.

استضاف برنامج شركة جوجل لمؤسسات التكنولوجيا، الدكتورة رانيا المشاط، بجانب السيدة سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة الإمارات العربية المتحدة للتكنولوجيا المتقدمة ورئيسة مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء، والسيدة دينا بنت راشد آل خليفة، مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين، والسيدة رنا عبد الحميد، مديرة التسويق العالمي لبرنامج شركة جوجل لمؤسسات التكنولوجيا، والدكتورة بيتا إهداء، كبيرة مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية،، وبيتر هاس ،النائب الرئيسي لمساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية والتجارية، و جوناثان كوهين، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مصر.

دارت هذه الجلسة دور رائدات الأعمال في تطوير قطاع التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستهدفت القاء الضوء على أهمية دمج المرأة في التنمية الاقتصادية. ونُظمت الجلسة بالتعاون مع برنامج صانعات التكنولوجيا لشركة جوجل ووزارة الخارجية الأمريكية، ومبادرة وزارة الخارجية الأمريكية لتوفير فرص للنهوض الاقتصادي للنساء (Power)، للتركيز على دعم المرأة من خلال جلسات نقاشية **توفر التدريب إلى ٥٠ رائدة أعمال في قطاعات التكنولوجيا من ١٨ مايو ٢٠٢١ الى ٨ يونيو ٢٠٢١.**

في العالم سريع التغيُر الذي نعيش به اليوم، يعد الاستعداد أكثر ضرورية من ذي قبل، وفي هذا الصدد، تطوّر التكنولوجية بات هو الحل. ومن أجل مواكبة هذا التغيُّر الديناميكي، لا بُد من دمج السياسات الخضراء والشاملة في أجندة التنمية الوطنية والعالمية.

قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بتنظيم حلقة نقاشية هذا العام تحت عنوان "تعزيز جاهزية القطاع الصناعي المصري لتبني مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة" لإبراز ضرورة رقمنة صناعات وتجارات العالم التي تتماشى مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

الجدير بالذكر هو أن جائحة كورونا ساهمت في تسريع وتيرة الرقمنة والتكنولوجية في شتّى المجالات، وأدى ذلك إلى ظهور الثورة الصناعية الرابعة التي تدفع نحو التحوّل التكنولوجي الذي سيؤثر على جميع مجالات الحياة وسيعود بالنفع على التقدم الإيجابي للأداء الاقتصادي للبلاد، تماشيًا مع المعايير البيئية السليمة.

قالت الدكتورة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، خلال الجلسة أن جميع الخطوات المدرجة خلال الجلسة والتي تساهم في تسريع وتيرة المستقبل الرقمي، تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، بما يتسق مع إحداث تقدم ملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

"تمثل مصر شبابها من خلال اغتنام الفرص لتحفيز الثورة الصناعية الرابعة، حيث على الشباب أن يكون على أتم الاستعداد لتولي وظائف المستقبل، بما يُمهد الطريق إلى التقدم المستدام والتطور التكنولوجي."

السيدة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة.

رسالة إلى قادة المستقبل

قوة الشباب هي الدافع الأساسي للاستعداد للمستقبل وما يكمن وراءه، لذا فالتعاون المحلي والدولي أمران في بالغ الأهمية من أجل تمكين الشباب وضمان تطوّر مهاراتهم وتنمية مواهبهم وقدراتهم.
شاركت الدكتورة رانيا المشاط في ختام مؤتمر"رايز أب" للإبداع والتكنولوجيا وريادة الأعمال في منطقة الأهرامات بالجيزة، وأدار الحوار السيد عبد الحميد شرارة، المؤسّس والرئيس التنفيذي لـ قمة رايز أب. حيث قالت المشاط: "وجودنا اليوم على سفح أهرامات الجيزة هو دلالة على ما يمكن أن يقدمه المصريون من إبداعات تخلد قدرة المصريين على الابتكار.»
استضافت قمة رايز أب (RiseUp Summit) هذا العام أكثر من **١٠ آلاف زائر و١٥٠ شركة ناشئة** وما يزيد عن **١٥٠ متحدثًا من رواد الأعمال وخبراء التكنولوجيا والإبداع** من جميع أنحاء العالم. وتم **عقد ٥٠ ورشة** عمل على مدار انعقاد المؤتمر.
إن النجاحات التي يشهدها الاستثمار في الشركات الناشئة في مصر، بالرغم من جائحة كورونا، تعد مصدرًا لإلهام الجميع لتشجيع الشباب على المجازفة من أجل تحقيق مستقبل يتسم بأفكار وحلول مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

"هناك إدراك بأن المستقبل لم يعد يحمل وظائف تقليدية، وأن العالم يتجه الآن إلى الوظائف التي تضم بعض من المخاطر مقارنةً بالعمل في وظيفة نموذجية ومضمونة."

د. رانيا المشاط

"يعد التعاون اليوم مع البنك الأهلي المصري والبنك المركزي شيء أساسي من أجل إطلاق إمكانات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.»

د.هايكه هارمجارت، المدير الإقليم للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مشروع شباب الأعمال (YIB)، بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبرنامج مهارات الشباب، ووزارة التعاون الدولي، والبنك المركزي المصري بهدف تعزيز مهارات ريادة الأعمال لقادة المستقبل، بالإضافة إلى مساعدة جميع شباب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويستهدف هذا المشروع دعم وتأهيل الشباب المتميز بإنشاء الشركات صغيرة أو متوسطة الحجم. قالت الدكتورة رانيا المشاط إن الجائحة أدت إلى **فقد ١٩٥ مليون شخص** وظائفهم على مستوى العالم، وأن هناك حوالي ٤٥٪ من الموظفين يحتاجون لإعادة تشكيل وصقل مهاراتهم الوظيفية.
يمكن تمهيد الطريق للمستقبل من خلال تعزيز نقل المعرفة وإعادة تشكيل المهارات والدفع من أجل التنمية الاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع تسهيل وصول رواد الأعمال من الشباب إلى مصادر تمويلية.

الفصل الثالث:

الشفافية وتوثيق جهود التنمية

٠٣

رصد نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي

استطاعت مصر كتابة قصة قوية من الإصلاح الاقتصادي تقوم على الحوكمة والشفافية والمرونة، وبرزت هذه القصة خلال جائحة كورونا، استنادًا إلى الإصلاحات المستمرة التي تم تنفيذها في كافة الإجراءات منذ بداية عام ٢٠١٤.

بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩، نفذت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي تم تنفيذه بدعم من صندوق النقد الدولي، وانعكست هذه الإجراءات بشكل إيجابي على الأوضاع النقدية والمالية والهيكلية، وعززت استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام، ومع بداية جائحة كورونا عززت الحكومة استقرار الاقتصاد ودعم جهود الإصلاح من خلال برنامج استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٢٠ وهو ما يتماشى مع رؤية مصر للتنمية ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وفي يونيو ٢٠٢١، أنهى صندوق النقد الدولي المراجعة الثانية والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

تعزيزًا لنهج الشفافية وترسيخًا للإصلاحات المستمرة التي تنفذها الدولة، قامت الحكومة في بداية عام ٢٠٢١ بعرض برنامجها "مصر تنطلق" ٢٠١٩/٢٠١٩-٢٠٢٢/٢٠٢١والنقاش حول ما تحقق وما تسعى لتنفيذه في السنوات التالية والذي يقوم على خمس محاور أساسية:-

١. **حماية الأمن القومي والسياسة الخارجية**
٢. **تحسين حياة المواطنين المصريين**
٣. **التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين كفاءة العمل الحكومي**
٤. **خلق فرص العمل وبناء القدرات**
٥. **رفع مستوى معيشة المواطنين المصريين**

وتعمل وزارة التعاون الدولي، في إطار برنامج عمل الحكومة المصرية حتى عام ٢٠٢٧، على توفير التمويلات التنموية من خلال العلاقات المشتركة مع المجتمع الدولي وشركاء التنمية، ويأتي دور الوزارة في إطار الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والكفاءة وتعظيم فوائد فرص التمويل التنموي الميسر لتنفيذ المشروعات التنموية عبر مجموعة واسعة من القطاعات.

تقييم ومتابعة جهود التنمية

تعد الرقابة والمتابعة والتقييم المستمر لجهود التنمية، عامل محوري من عوامل تعزيز القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة عبر مختلف القطاعات، ومعالجة التحديات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي إطار ذلك قامت وزارة التعاون الدولي، وفقًا للقرار الجمهوري رقم ٣٠٣ لعام ٢٠٠٤، بإعادة هيكلة الإدارة العامة لمتابعة المشروعات الممولة من شركاء التنمية وذلك في عام ٢٠٢٠، لضمان المتابعة الفعالة والرصد المستمر لما يتحقق من تقدم على أرض الواقع بالتنسيق مع الجهات المنفذة والمعنية، وهو ما يضمن المتابعة والرصد المستمر لتطوير المشروعات في كافة مراحلها.

وعلى مدار عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ عقدت الإدارة العامة لمتابعة المشروعات، عددًا كبيرًا من الاجتماعات التي ضمن شركاء التنمية والجهات الحكومية المنفذة للمشروعات، والأطراف ذات الصلة، من بينها وزارة المالية والبنك المركزي، وذلك لمراجعة موقف تنفيذ المشروعات الجارية ووضع آليات لإيجاد الحلول للتحديات التي قد تواجه هذه المشروعات، وتنظيم الزيارات الميدانية للمشروعات التي يتم تنفيذها في كافة المحافظات.

ووضعت الإدارة العامة لمتابعة وتقييم المشروعات بوزارة التعاون الدولي، إطارًا شاملا للشفافية والمساءلة والحوكمة المرنة، وهو أمر في غاية الأهمية لتتبع تقدم المشروعات الممولة من شركاء التنمية، نحو تعزيز جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما عملت وزارة التعاون الدولي على تشكيل لجان قطاعية من مسئولي الوزارات والجهات المعنية الأخرى، لمتابعة تنفيذ المشروعات الممولة من شركاء التنمية، ومن خلال الإدارة العامة للمتابعة والتقييم وكذلك ما تقوم به اللجان القطاعية، يتم عمل تقارير ربع سنوية تتضمن موقف شامل لكافة المشروعات المنفذة لعرضها على الجهات المعنية والسيد رئيس مجلس الوزراء لتقييم وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ المشروعات.

المشروعات التنموية الجارية ونتائج المتابعة الدورية يناير ٢٠١٩ ـ يناير ٢٠٢١ ـ يونيو ٢٠٢١

موقف المشروعات الجارية يونيو ٢٠٢١

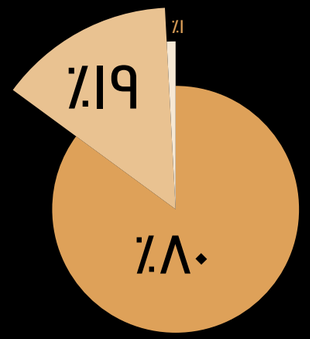

- مشروعات تسير بشكل جيد
- مشروعات تواجه تحديات وتم حلها
- مشروعات مازالت تواجه تحديات

موقف المشروعات الجارية يناير ٢٠٢١

- مشروعات تسير بشكل جيد
- مشروعات تواجه تحديات وتم حلها
- مشروعات مازالت تواجه تحديات

موقف المشروعات الجارية يناير ٢٠١٩

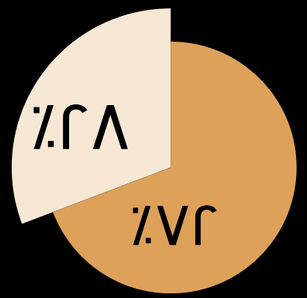

- مشروعات تسير بشكل جيد
- مشروعات مازالت تواجه تحديات

تعزيز الترابط بين المبادرات القومية وأهداف التنمية المستدامة

إن عملية التقييم والمتابعة التي تقوم بها وزارة التعاون الدولي، تُدعم قدرتها على تقوية الشراكات الدولية وتحقيق الفائدة المرجوة من التمويلات الإنمائية، كما تدعم عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالشراكات المستقبلية، ويرتبط ذلك بشكل وثيق بما قامت به وزارة التعاون الدولي من مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

لذلك فإن هناك رابطًا واحدًا يربط بين كافة جهود التنمية ويعزز تنفيذها، سواء نظرنا إلى المبادرة الرئاسية لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"، أو ورؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة الأممية، وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣ فإن المطلب المشترك بين جميع جهود التنمية هو الشفافية والمساءلة في جميع المجالات، في الفصول القادمة نتطرق لمزيد من التفاصيل حول جهود مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة والتي تعد نتائجها بمثابة خارطة طريق نحو مستقبل العمل الإنمائي في مصر.

وفي عام ٢٠٢١، أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي لقطاع الحوكمة، بقيمة **٨٦ مليون دولار**، من شركاء التنمية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين). ذلك بالإضافة إلى التمويلات التنموية لقطاع دعم الموازنة بقيمة **١,٦٣٢ مليار دولار** من شركاء التنمية (مجموعة البنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية واليابان، وساهمت تلك التمويلات في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ولا سيما **الهدف الأول: القضاء على الفقر، والعاشر: الحد من أوجه عدم المساواة، والسادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية**.

حزم التمويل لقطاع الحوكمة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الحوكمة	٨٦		
صندوق مخصص للخبرة الفنية وتبادل الخبرات (FEXTE)	١	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
التعديل الخامس - تحفيز التجارة والاستثمار في مصر(TIPE) [١]	٢٤	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل الثاني ـ إتفاقية الحوكمة الإقتصادية الشاملة [١]	٢٧	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
بناء القدرات المؤسسية في مجال الادارة العامة من خلال دمج افضل الممارسات الدولية [١]	١٠	منحة	المانيا
دعم الحكومة الالكترونية والابتكار في الإدارة العامة [٢]	٥	منحة	المانيا
دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة الإدارية والإقتصادية العامة في مصر	١٩	منحة	الاتحاد الأوروبي

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

خلال عام ٢٠٢١ أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات بقيمة ١،٦٣ مليار دولار لدعم الموازنة من بينها ٥٨٢ مليون دولار لدعم نظام التأمين الصحي الشامل من البنك الدولي و٣٣٠ لدعم قطاع قطاع الكهرباء وتعزيز النمو الأخضر

حزم التمويل لقطاع دعم الموازنة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
دعم الموازنة	١٦٣٢		
مشروع دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر	٤٠٠	قرض	البنك الدولي
مشروع تمويل سياسات التنمية في قطاع الطاقة ودعم الموازنة [٢]	١٨٢	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
مشروع دعم موازنة قطاع الحماية الاجتماعية بمصر (التأمين الصحي الشامل) [١]	٢٣٨	قرض	اليابان
مشروع برنامج تمويل إطار سياسات التنمية لدعم الموازنة العامة [٢]	٩٢	قرض	بنك التنمية الأفريقي
مشروع برنامج تمويل إطار سياسات التنمية لدعم الموازنة العامة [٢]	٣٦٠	قرض	الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
مشروع الشريحة الثانية من برنامج دعم الكهرباء والنمو الأخضر [٢]	٣٦٠	قرض	البنك الدولي

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

تعزيز حوكمة التعاون الإنمائي

وضعت مصر نهج حوكمة استثنائي وواضح للشراكات الدولية، يجب اتباعه للحصول على التمويلات الإنمائية مع شركاء التنمية، حيث قامت الحكومة بتأسيس لجنة الدين الخارجي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨ لإدارة الدين الخارجي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزارات التعاون الدولي والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري.

وتعمل لجنة الدين على الإدارة الفعالة والمستدامة للدين الخارجي والحفاظ على تصنيف ائتماني تنافسي لمصر من خلال وضع سقف سنوي للاقتراض الخارجي، وتلقي الاحتياجات التمويلية للوزارات والهيئات الوطنية مصحوبة بدراسات جدوى حول التكلفة التقديرية والمتوافقة مع الأهداف الوطنية مع تحديد فجوة التمويل ومصادر التمويل التي سيتم توفيرها خارجياً، ويتم تمويل الفجوة إما من خلال التمويل التنموي أو القروض التجارية.

وتمر عملية الموافقة على بدء التفاوض حول التمويل الإنمائي بعدة مراحل هي كما يلي

١) تقدم الوزارات والهيئات المعنية طلب التمويل إلى لجنة إدارة الدين الخارجي مع دراسات الجدوى الأولية بما في ذلك التكلفة التقديرية والأثر المحتمل ومدى اتساقها مع رؤية التنمية الوطنية،

٢) بعد موافقة اللجنة على تمويل المشروعات من خلال التمويلات الإنمائية يتم إبلاغ وزارة التعاون الدولي بالبدء في عملها،

٣) تقوم وزارة التعاون الدولي بدراسة طلبات التمويل المقدمة، وتحديد الشريك الإنمائي المناسب، والتفاوض على أنسب شروط التمويل، مع مراعاة درجة التركز القطاعي وتنوع محفظة التعاون الدولي والدعم الفني والمنح المطلوبة، وكيفية التكامل مع المشاريع القائمة؛ مع التأكيد على ضرورة الحصول على الموافقات من الجهات المعنية في كل مرحلة ومراعاة الإجراءات الدستورية والتشريعية.

وإحدى الطرق للتعرف عن قرب على الأولويات التنموية، والسبيل للمضي قدمًا نحو تحقيق تنمية حقيقة من خلال جهود التعاون الإنمائي، هي منصات التعاون التنسيقي المشترك، التي تأتي ضمن المبدأ الأول من مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية.

في عام ٢٠٢١ عقدت وزارة التعاون الدولي، بالتعاون مع الجهات المعنية وشركاء التنمية، العديد من منصات التعاون التنسيقي المشترك، والتي تعمل على زيادة تأثير جهود التعاون الإنمائي في إطار أولويات الدولة، وتعزيز الحوار الاستراتيجي وتبادل الرؤى ووجهات النظر حول الشراكات التنموية، بما يدفع الثقة ويسهم في مواجهة التحديات والتعرف بشكل دقيق على الأولويات المستقبلية، وتحقيق التكامل بين جهود شركاء التنمية.

شهدت منصات التعاون التنسيقي المشترك التي عقدتها وزارة التعاون الدولي، خلال ٢٠٢١، تفاعلا غير مسبوق من كافة شركاء التنمية، وأسهمت في الترويج لما تقوم به مصر من إصلاحات وعرض الخطط التنموية بشكل مفصل، ونتيجة للنتائج المحققة في هذه المنصات السبع التي تم تنظيمها، تم عرض **٤٠ مشروعًا** من الجهات الحكومية المشاركة في قطاعات تنموية مختلفة، وقام ١٤ شريك تنموي بالمتابعة المستمرة مع الوزارة والجهات المعنية لدراسة وبحث الفرص التنموية التي تمت مناقشتها خلال المنصات، وتم الاتفاق على المضي قدمًا في النقاش حول **٨٠ فرصة** تعاون محتملة، وشارك في المنصات أكثر من **٨٠٠ ممثل** عن شركاء التنمية، من بينهم هؤلاء الذين شاركوا في أكثر من منصة.

توثيق جهود التنمية

التوثيق جزء مهم ورئيسي في سعينا نحو تحقيق التنمية من خلال رصد وسرد ما يتم تنفيذه من مشروعات جارية ومشاورات مستمرة واجتماعات مع شركاء التنمية. خلال النصف الأول من التقرير تعرضنا بالتفصيل للمشروعات المنفذة عبر مختلف القطاعات، مع تسليط الضوء بشكل خاص على التعافي الأخضر والتمويلات الصديقة للبيئة، بهدف إعادة البناء بشكل أفضل، وفي النصف الثاني من التقرير تم التطرق إلى تأثير الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، والتحول الرقمي، ودور الشباب، إلى جانب التطورات على الساحتين الدولية والقارية.

إن تمهيد الطريق للمرحلة المقبلة من التعافي الاقتصادي، يتطلب بيئة تتسم بالشفافية والحوكمة المرنة، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في ذات الوقت، لإتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص للمشاركة في جهود التنمية، مع تحفيز ريادة الأعمال، بجانب تعزيز الشراكات الدولية.

وهذا ما تسعى مصر إلى تحقيقه من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث تستهدف الحكومة المصرية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وحوكمة فعالة، لخلق فرص العمل وتعزيز عملية بناء القدرات بما ينعكس إيجابًا على حياة المواطنين في كافة أنحاء الدولة.

بناء قدرات العاملين بوزارة التعاون الدولي

وللمضي قدمًا نحو تعزيز جهود التنمية في مصر، لابد من بناء قدرات الفرق الداخلية التي تعمل على صياغة المشروعات وتنسيق العلاقات مع شركاء التنمية، وهو ما تعمل عليه وزارة التعاون الدولي بالفعل.

خلف مشهد الشراكات الدولية التي تقوم الوزارة بتنفيذها، يتم الكثير من العمل من قبل الفرق المعنية، سواء من وزارة التعاون الدولي أو الجهات الحكومية الأخرى، شباب على قدر كبير من الكفاءة والمهنية يعملون بجهد كبير وتفانٍ لبناء مستقبل أفضل من خلال المشروعات التي يتم الاتفاق عليها في إطار أولويات الدولة.

من بين الدورات المتعددة التي يتم تنظيمها باستمرار للجهات الحكومية والعاملين بوزارة التعاون الدولي، تم تنفيذ دورة تدريبية حول الإدارة الفعالة للتمويلات الإنمائية، مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOIKA، والمعهد الكوري لاستراتيجيات التنمية KDS، للفرق الفنية بالوزارة حيث شارك فيها ١٧ باحثًا اقتصاديًا ومسئولا بالوزارة، لدعم جهود الدولة في تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وتدريب الكوادر الحكومية، والاستفادة من التعاون الفني مع شركاء التنمية في كافة المجالات.

وخلال عام ٢٠٢١، نظمت وزارة التعاون الدولي مع الجانب الصيني، ممثل في وزارة التجارة الصينية، ما يقرب من ٥٥ برنامجًا تدريبيًا افتراضيًا لبناء القدرات في مجالات الصحة والتعلي الفني والتجارة الإلكترونية والزراعة وتكنولوجيا الري الحديث، وتخطيط المدن والتحول الأخضر، شارك في هذه الدورات أكثر من ٣١٠ مسئول حكومي من المستويات الإدارية العليا والمتوسطة، كما نسقت وزارة التعاون الدولي عدد من البرامج للحصول على الماجيستير والدكتوراه خلال العام الماضي من الجامعات والمؤسسات التعليمية الصينية المرموقة.

خلال الأربع سنوات الماضية، **تم تنفيذ أكثر من ١١٠٠ برنامج تدريبي بالتعاون مع الصين، استفاد منها ٤٠٠٠ مسؤول حكومي، بالإضافة إلى توفير ٢٥ برنامجًا متخصصًا في القطاعات ذات الأولوية لدعم ٣٠٠ ممثل حكومي في الصحة والسكان والزراعة والكهرباء والسياحة.**

وفي ظل سعي الوزارة لدفع جهود التحول الرقمي على مستوى أنظمة العمل الداخلية، عقدت وزارة التعاون الدولي، تدريبًا حضره أكثر من **٥٠ باحثًا اقتصاديًا وموظفًا،** حول أدوات ونظم إدارة التمويلات الإنمائية، لبناء قدرات العاملين على مستوى صياغة المشروعات والإجراءات الدستورية والتشريعية المتبعة في الموافقات، عدد من الأطر التي تنعكس على كفاءة العمل اليومي، وجودة تنفيذ الشراكات الدولية.

واتساقًا مع جهود بناء القدرات، حضرت الإدارة العليا لوزارة التعاون الدولي، دورة التعلم الإلكتروني، التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN DESA)، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث (UNITAR)، والتي عقدت تحت عنوان "تخطيط التعافي المتكامل واتساق السياسات مع التنمية المستدامة"، لتحديد العناصر الأساسية اللازمة لإحداث التغيير تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على جائحة فيروس كورونا، وتحليل المشاركة الفعالة مع الجهات المعنية في

عمليات تحديد الأولويات الوطنية، تطبيق عناصر تفكير النظم لتقييم ورسم خرائط للتفاعلات بين القطاعات، وتحديد العوامل المؤثرة على الصعيد الوطني، وتطبيق مناهج إعادة التدوير وتخطيط السيناريو لتحديد خيارات السياسة الإستراتيجية للتعافي والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ذلك بالإضافة إلى تقديم أمثلة على أدوات وأساليب التخطيط المتكامل واتساق السياسات؛ وإجراء تقييم جاهزية المؤسسات لاتساق السياسات المؤسسية مع متطلبات الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

وفي إطار التعاون بين الوزارة و الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، تم عقد برنامج تدريبي للمديرين التنفيذيين حول دعم الإنتاجية واتخاذ القرار والقيادة الاستراتيجية، وعلى مدار ثلاثة أيام تم عقد مجموعة من الجلسات التفاعلية والأنشطة المتعلقة بدورة العمل اليومية، لتعزيز روح العمل الجماعي والثقافة التنظيمية والاتصال.

آفاق جديدة للقطاع الحكومي في مصر

حملة الأمم المتحدة: اعملوا الآن "ACT NOW"

بينما تستعد الحكومة المصرية للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، فإنها أيضًا تستعد لبناء رأس مال بشري فعّال، يسهم بشكل قوي في تحقيق التنمية، وتؤمن مصر، إيمانًا راسخًا، بأن الشباب هم المستقبل، ولذا، فإنها تلتزم بتشكيل قطاع حكومي يتيح مساحة واندماج أكبر للشباب.

وتشارك وزارة التعاون الدولي، في حملة الأمم المتحدة التي تحث على العمل الفردي بشأن تغير المناخ والاستدامة، وتحفز المساهمة في الحد من التغيرات المناخية وإيجاد حلول فعالة للحفاظ على البيئة، وتماشيًا مع جهود الأمم المتحدة شارك عدد من الكوادر الشابة والباحثين الاقتصاديين بوزارة التعاون الدولي في الحملة بقصصهم، ومساهمتهم في التنمية، من خلال موقعهم الوظيفي في وزارة التعاون الدولي.

ندى بكري
باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي

يحيى كريم شاهين
باحث اقتصادي في وزارة التعاون الدولي

ميرنا الشريف
باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي

مريم أيوب
باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي

باسم سامي
باحث اقتصادي في وزارة التعاون الدولي

دينا دبوس
باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي

هاجر كمال
باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي

معتز منصور
باحث اقتصادي في وزارة التعاون الدولي

ندى نبيل
باحثة اقتصادية في وزارة التعاون الدولي

الشراكات من أجل التنمية

الجزء

٠٤

نعمل على دفع التعاون متعدد الأطراف، من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، لخلق شراكات تتسق مع التطورات العالمية وتلبي احتياجات التنمية.

مقدمة

التعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية

"المرونة والقدرة على الصمود والابتكار هم العوامل الرئيسية لمواجهة الاضطرابات التي تسببها التحديات العالمية، وذلك من خلال تعزيز ثقافة الابتكار."

د.رانيا المشاط

في ظل الوضع الحالي للمناخ حول العالم، صاغت مجموعة البنك الدولي خطة عملها بشأن تغيّر المناخ بشكل يدعم التنمية الخضراء والمرنة والشاملة، وهي نوع متجدد من تعددية الأطراف من خلال خلق حوار أكثر شفافية وتعزيز الشراكات. خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ألقت المناقشات الضوء على أهمية درج التعاون الدولي كعنصر أساسي عند إعادة تصميم التمويلات التنموية، وأهمية التعاون الدولي في التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التعافي الاقتصادي الأخضر والشامل.

في عام ٢٠٢١، وفرّت وزارة التعاون الدولي تمويل تنموي مخصص للحوكمة بقيمة ٥٢،١٥ مليون دولار. باقي أقل من عقد على تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، لذلك يعد الدعم المقدم من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية، أساسي من أجل تعزيز سُبُل التمويل المختلطة وللاستفادة من سوق رأس المال المحلي وتعزيز خلق فرص العمل والشمول الاقتصادي.

وفي ضوء ذلك، تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص أساسية من أجل دفع الشمول المالي تحت عنوان «دفع الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة»، بمشاركة الدكتورة رانيا المشاط، بالإضافة إلى ، السيد كالفن تشوي، الرئيس التنفيذي لمجموعة AMTD، والسيد فاهين الليبهوي، العضو المنتدب لمؤسسة جي بي مورجان لتمويل التنمية، وأدارها السيد إريك بارادو، كبير الاقتصاديين والمدير العام لإدارة البحوث ببنك تنمية البلدان الأمريكية.

تمت هذه الجلسة ضمن فعاليات قمة التنمية المستدامة SDIS ٢٠٢١، التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في الفترة ما بين ٢٠-٢٣ سبتمبر لمناقشة عدد من الموضوعات الرئيسية على أجندة التنمية الدولية، بما في ذلك كيفية إنقاذ المجتمع، وتوفير اقتصادات أكثر عدلًا، وتطوير التكنولوجيا وتطوير المجتمع ومستقبل العمل، وبناء مستقبل صحي، وتغطية ما وراء الجغرافيا السياسية.

من خلال الشمول المالي والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتأسيس بنية تحتية رقمية قوية، سوف تتمكن الدول من الاستعداد للتقدم نحو وتسريع وتيرة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. فمن خلال تلك الموضوعات، سوف يتم تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية. لتمهيد الطريق لمستقبل أفضل.

ويسهم الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات المالية المبتكرة، في تعزيز البناء بشكل أفضل وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومرن.

يتسم العالم بديناميكية متسارعة وصعوبة التنبؤ بالمستقبل

في ضوء ذلك، لدى العالم اليوم حاجة إلى قيادة فعّالة من أجل تلبية متطلبات بيئة الأعمال سريعة التغير، ويعد علي أتم استعداد لمواجهة تلك التحديات لتطوير حلول أكثر فاعلية وأكثر ذكاءًا، من خلال الحوكمة الرشيدة والشفافية. تمثل مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لوزارة التعاون الدولي جزءًا أساسيًا من الحوكمة الرشيدة، ومن خلال عقد منصات التعاون التنسيقي المشترك، نقوم بصياغة الثقة من خلال جمع جميع الأطراف ذات الصلة في مكان واحد من أجل مناقشة الموضوعات الضرورية بما يساهم في الدفع نحو تحقيق أجندة عمل موّحدة وواقعية.

ومن خلال مطابقة التمويلات التنموية لأهداف التنمية المستدامة، نستطيع خلق سرد كُلّي برؤى جزئية من شأنها تحديد ودعم صُنع القرار القائم على البيانات، ومن خلال سرد المشاركات الدولية، التي يتم الترويج عبرها للشراكات الناجحة والقصص التنموية في إطار ثلاثة محاور هي المواطن محور الاهتمام والمشروعات الجارية والهدف هو القوة الدافعة.

تقع مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية الثلاثة تحت الحوكمة الرشيدة والشفافية، حيث إن قصة مصر التنموية تستهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وتمهد الطريق لتعافي قرن من شأنه مواجهة تحديات جائحة كورونا ويأمل في تمكين وإلهام المجتمعات.

أطلقت وزارة التعاون الدولي تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، النسخة الأولى من "منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي - Egypt-ICF" تحت شعار شراكات لتحقيق التنمية المستدامة - بمشاركة دولية وإقليمية رفيعة المستوى.

وجمع المنتدى بين الحضور الفعلي والمشاركة الافتراضية حيث شارك فيه عدد من كبري مؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها، الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى حضور عدد من الوزراء وصانعي السياسات من قارة أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى رؤساء مؤسسات التمويل الدولية، وممثلي شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون وممثلي مجتمع الأعمال والقطاع الخاص، ومراكز الأبحاث الدولية والإقليمية.

ناقش منتدي مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي الجهود التي تستهدف تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والتحديات التابعة للجائحة، ذلك بالإضافة إلى سُبُل تحفيز مشاركة القطاع الخاص وأهمية العمل المناخي. كما استعرض المنتدى تجربة مصر التنموية، بما يتماشى مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

يُعد هذا أكبر دليل على الالتزام بالشفافية والحوكمة الرشيدة، وبلا شك، فإن سرد قصة مصر التنموية في مثابة عنصر أساسي للحفاظ على الابتكار والشفافية، وهي فرصة توّفرها وسائل التواصل الاجتماعي في العصر الرقمي الحالي.

ووفقًا إلى تقرير We Are Social Digital Report ٢٠٢١، هنا حوالي **٥١،١٩ مليون مستخدم للإنترنت في مصر**، و**٤٩ مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي** في يناير ٢٠٢١، كما زاد عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الدولة بنسبة **٧٪**، وهي زيادة بنسبة ١٧٪ مقارنةً بعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وتمثل هذه النسبة **٤٧،٤٪** من إجمالي عدد السكان.

يوضح هذا القدر الهائل من التواجد على وسائل التواصل الاجتماعي، الحاجة الماسّة إلى توصيل قصة مصر التنموية باستمرار، وهي قصة تستحق السرد، لأنه في الوقت الذي قام فيه وباء كورونا بإرباك اقتصادات العالم وتشكيل تهديد لتحقيق أهداف التنمية، كشف مع ذلك عن أهمية تعزيز التعاون الدولي وخلق قيادة رشيقة وتعافي مستدام، وهو شيء تبنّته مصر بإخلاص والتزام من أجل المضي قدمًا. وفي هذا السياق، في الفصول التالية، سوف يعرض التقرير قصة مصر التنموية للعالم، وتنمية أفريقيا باعتبارها صوت المستقبل لتمهيد الطريق لتقدم مصر. ذلك بالإضافة إلى أبرز المحادثات والشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، وأطر الشراكة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف.

أكدت الدكتورة رانيا المشاط في الاجتماعات التي شاركت فيها خلال العام، أن الإصلاح والقدرة على الصمود أساسيان من أجل تمهيد الطريق للتعافي الشامل.

شاركت الدكتورة رانيا المشاط في جلسة افتراضية حول الحوكمة الرشيدة ودورها في التنمية الاقتصادية، وذلك ضمن سلسلة الندوات التي تنظمها الجامعة الأمريكية بالقاهرة مع خريجيها المتميزين احتفالا باليوم العالمي للمرأة؛ وأدارت الندوة السيدة لوري فيتش، الشريك في المجموعة الاستشارية الاستراتيجية بلندن PJT Partners. وعددت وزيرة التعاون الدولي أربعة عناصر أساسية للحوكمة، وهي وجود رؤية متسقة مع الواقع، ووضع توقعات مستقبلية واضحة، والشفافية في توصيل الرسائل، وامتلاك أدوات التنفيذ للخطط المستقبلية.

خلقت التقنيات التكنولوجية الجديدة والوضع الرقمي الجديد تغيُّرات أساسية وفتحت أفقًا اقتصادية جديدة للتعاون، وعززت من التخيّل الحديث حول الشمولية والابتكار.

الإصلاح عملية مستمرة

تدور المناقشات دائمًا حول الشباب فيما يتعلق بإعادة تفعيل التعاون الدولي من أجل تحسين الوضع المعيشي المجتمع.

"يحاول قادة العالم في الوقت الحالي استباق الأزمات المستقبلية من خلال وضع خطط استراتيجية لضمان الاستدامة، في مواجهة الأزمات التي غالبًا ما تأتي دون سابق إنذار، وقد أثبتت جائحة كورونا أن الاستدامة يجب أن تأتي في طليعة خطط التعافي، لكي تتمكن الدول من مواجهة الصدمات المفاجئة."

د.رانيا المشاط

قالت الدكتورة رانيا المشاط ذلك في ندوة نظمتها الأكاديمية الأوروبية لشباب الدبلوماسيين، وأدارتها كاتارزينا بيسارسكا، مؤسّسة ومديرة الأكاديمية الأوروبية للدبلوماسية في وارسو، بولندا، بحضور أكثر من ١٤- من الشباب من ٤٧ دولة.

لقد أظهرت جائحة كورونا بشكل مباشر أن التواصل والتكنولوجيا هما مفتاح التمكن من إعادة بناء مستقبل أفضل وأكثر اخضرارًا. اليوم، يعتمد العالم بشكل كبير على الرقمنة، لذا، حتى ينجو العالم ويتعافى من آثار الوباء على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، لابد من إعادة ضبط المنصات الرقمية وسُبُل التواصل الافتراضي. ومع إعادة الضبط، سوف نشهد تحوّلًا عالميًا. في العمل الإيجابي جنبًا إلى جنب مع مجهودات شركاء التنمية والأطراف ذات الصلة، سوف يقود المجتمع الدولي التغيير من أجل غدٍ أفضل.

على الرغم من أن جائحة كورونا تسببت في أزمة إنسانية وتداعيات على كافة المستويات، إلا أنه لا ينبغي أن تعرقل العالم عن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي ضوء ذلك، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في في الندوة الافتراضية التي نظمتها كلية كيلي لإدارة الأعمال بجامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان "التعافي الاقتصادي بعد الوباء"، والتي تعد حزءً من سلسلة ندوات الجامعة حول التعافي الاقتصادي والتحديات العالمية التي خلفتها جائحة كورونا، حيث تحدثت المشاط عن التعافي الاقتصادي والتحديات العالمية التي خلفتها جائحة كورونا؛ وسبل المُضي قدمًا.

"التحدي الأكبر الذي يواجه أي صانع قرار اليوم، هو مدى سرعة تغيّر البيئات، يتم اختبارنا باستمرار ودفعنا نحو اتخاذ قرارات مصيرية، مما يستلزم أن نظل يقظين ومبتكرين في مواجهة التغيّر المستمر."

د.رانيا المشاط

الفصل الأول

المجتمع الدولي في مصر

١

التعاون لتحقيق الأهداف..
من أجل إعادة البناء بشكل أفضل

الحوكمة هي بمثابة محور التعافي الدولي، من خلال العمل التشاركي والشفافية، واللغة الواحدة، والأهداف المشتركة، سيقود ذلك نحو بناء الاستقرار في العالم سريع التغير. كان هذا العام عامًا من التعاون لتحقيق الأهداف، لابد من خلق محادثات دولية فعّالة لتحقيق الكفاءة واحتضان التقنيات الناشئة وتمكين العالم من الخوض في مستقبل من الحوكمة وصنع السياسات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

هناك دعوة عالمية لجميع الأطراف ذات الصلة حول العالم أن يعززوا من جهودهم نحو تحقيق التنمية المستدامة، لضمان التعافي الكامل للعالم فيما بعد الوباء، ليس ذلك فقط، بل لتبني تلك الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وتحقيق الازدهار للجميع. لذا، اختتم منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي بمجموعة من التوصيات، لدفع التنمية وإحراز التقدم إلى الأمام.

على مدار يومين، شهد المنتدى عدد من الجلسات الحوارية وورش العمل بمشاركة وحضور رفيع المستوى افتراضيًا وفعليًا لأكثر من ١٥٠٠ مسؤول حكومي ورؤساء مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف ذات الصلة من كافة أنحاء العالم تبادلوا خلالها وجهات النظر والرؤى والتجارب والخبرات؛ لتعزيز الدور الذي يمكن أن يقوم به التعاون الدولي والتمويل الإنمائي للدفع بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة .

"كانت مصر من أوائل الدول التي وضعت خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، استنادًا إلى الأولويات والمبادئ الوطنية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. لقد قطعت مصر عهدًا على نفسها للمُضيّ قُدمًا نحو تحقيق التنمية جنبًا إلى جنب مع مواجهة التحديات والمشكلات المتقدمة . ونجحنا خلال السنوات الأخيرة في دفع جهود التنمية في العديد من القطاعات نحو التحول للاقتصاد الأخضر للارتقاء بحياة المواطن المصريّ وتحسين مستوى معيشته."

الرئيس عبد الفتاح السيسي
خلال كلمته الافتتاحية بالمنتدى

Virtual

شدد الرئيس عبد الفتاح السيسي في نهاية المنتدى على أهمية دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مشيرًا إلى أن ذلك يأتي على رأس أولويات الحكومة في أجندة التنمية، ولكن يمكن أن يُعرقل التناقض في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاقتصادات الناشئة والنامية، من التحول إلى مستقبل أكثر اخضرارًا. لذلك، يعد تسخير دعم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، أمرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف وإتاحة وسائل التمويل المبتكرة.

في هذا الصدد، اختتم منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي فعالياته بتوصيات أعلنتها وزيرة التعاون الدولي من أجل تعزيز العمل المشترك لكافة الأطراف ذات الصلة من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن خلال تبادل الآراء والمناقشات القيمة خلال جلسات وورش عمل منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، اختتم المنتدى بإدراج مقترحات وتوصيات على جدول الأعمال الدولي.

منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

ناقش المنتدى ستة موضوعات رئيسية سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل في هذا الفصل:

١

دور الشراكات متعددة الأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد ـ ١٩

٢

ستخدام اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية والتعاون الثلاثي في دفع جهود التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي ودفع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣

٣

تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠: وفقًا للتقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في ٢٠٢١، ويمتلك النظام العالمي ٣٧٩ تريليون دولار وتوجيه ١٪ من هذه الأموال لتمويل التنمية يعد كافيًا لإنجاز أهداف التنمية المستدامة

٤

تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال التعاون الدولي

٥

التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية

٦

الاستثمار في رأس المال البشري، مع التركيز على المساعي المصرية في تحسين الوضع المعيشي للمواطنين من خلال المبادرة الرئيسية حياة كريمة، مع إلقاء الضوء على الدور الفعال للتعاون الدولي في تمويل التنمية.

الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تم إطلاق منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي بهدف جمع المجتمع الدولي وصناع القرار والسياسات الوطنية والإقليمية والدولية وشركاء التنمية والمؤسسات المالية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز الفكر للدفع نحو تعزيز التعاون متعدد الأطراف وتوجيه الجهود المشتركة من أجل تحقيق التعافي الشامل والأخضر من خلال التمويل المستدام. ونظرًا إلى أن تحديات هذا العام تعد غير مسبوقة، بات التعاون الثنائي والتعاون متعدد الأطراف ضروريًا من أجل التغلب على أزمة وباء التي اجتاحت البلاد ولتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. ففي ظل المخاطر العالمية الناجمة عن تغير المناخ وتأثير ذلك على سكان العالم، تناول المنتدى الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصادات النامية للاستفادة من إمكاناتهم الاقتصادية وتعزيز قدراتهم.

"الحوكمة والشفافية هما محوران التنمية المستدامة، لذا يجب أن نضمن كقادة العالم، أن يتم التنفيذ الصارم لأسس التعاون الدولي واتفاقيات التمويل التنموية."

د.رانيا المشاط

قدمت الكلمات الافتتاحية مقدمة لما تم طرحه في يومي المنتدى، كما تم تحديد عناصر المنتدى الرئيسية عبر الجلسات النقاشية وورش العمل.

"التعاون الدولي الفعّال يعتبر ذو أهمية في تقديم حلول للدول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقليل التفاوت الاجتماعي، ودعم التمويلات المستدامة، لدى منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي أهمية كبيرة في نقل المعارف واستكشاف فرص أكبر من أجل مزيد من التعاون الدولي في تحقيق الأهداف المشتركة للدول."

السيدة أمينة ج. محمد - نائب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

Virtual

قال جيفري شلاجينهوف، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن التعاون الإنمائي جزء أساسي من تعافي العالم وتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وأضاف أن أزمة جائحة كورونا أظهرت للعالم أنه مهما كانت السياسات صلبة وصامدة، إنها لن تحرز تقدمًا إن لم تُنفذ بشكل جماعي. هذا المنتدى هو دليل على إيماننا المشترك بقوة وأثر التعاون الدولي من أجل الاستجابة لكل ما هو جديد وغير مُتوقع.

"أثني على مصر لمشاركتها النَشِطة في الشراكة الدولية من أجل تعاون دولي فعّال. تعزيز تعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع إفريقيا هو أولويتنا القصوى."

د.جيفري شلاجينهوف

نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شهد منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، طرح الاستراتيجيات التنموية للعديد من الدول، والتي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة أهمية حشد التمويلات المختلفة، على مستوى القطاع الخاص، وآليات التمويل المبتكر، لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير البنى التحتية.

"تعد التجارة بعد الجائحة، أو بعد أي أزمة اقتصادية، أفضل سبيل للتعافي. إن أحد الجوانب التي نحتاج إلى مناقشتها هي كيفية تأسيس بنية تحتية تجارية صلبة من خلال التعاون التشاركي، حيث إنها تُعتبر ضرورة من أجل ضمان النمو."

السيدة فيرا سونجوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة

وفي كلمتها الافتتاحية، قالت جوتا أوربيلينين، مفوضة الاتحاد الأوروبي للشراكات الدولية، إن جائحة كورونا أودت بحياة نحو ٤,٥ مليون شخص وأن خطورة تداعيات تلك الجائحة تتزايد في ضوء غياب المساواة الاقتصادية، مشددة على ضرورة معالجة الأزمة بجهود دولية متواصلة وخلق الفرص الواعدة والمناسبة لإعادة ترميم البناء الدولي وزيادة التبادل وتحقيق الأهداف الأممية.

"توفر الأهداف الأممية للتنمية المستدامة مخططًا لعالم أكثر اخضرارًا وأمانًا وإنصافًا. معًا، نستطيع الترويج للنمو المستدام وزيادة تعليم السيدات والشباب، من أجل تحويل تحدياتنا إلى فرص للتقدم والنمو غير المسبوق."

جوتا أوربيلينين، مفوضة الاتحاد الأوروبي للشراكات الدولية

من خلال ورش عمل وجلسات منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، تلتزم وزارة التعاون الدولي وشركائها للتنمية، توصلوا إلى إدراج توصيات ومقترحات في نهاية المنتدى من أجل تمهيد الطريق للتنمية. تعمل وزارة التعاون الدولي، من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، على تعزيز تعددية الأطراف والشراكات مع شركاء التنمية لدعم أجندة مصر ٢٠٣٠، التي تتسق أيضًا مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، نُسِقت حلقات وورش عمل المنتدى بما يتماشى مع متطلبات المنطقة والمجتمع الدولي، من أجل الدفع نحو تحقيق التعافي الأخضر والشامل.

رؤيتنا من خلال التعاون الدولي

شهد اليوم الأول من المنتدى عقد أربع جلسات حوارية، حول دور الشراكات متعددة الأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد- ١٩، والفرص والمزايا التي ظهرت خلال العامين السابقين. واختتم بجلسة حوارية مع القطاع الخاص في ظل الدور الرئيسي الذي يقوم به لتحقيق التنمية.

دور الشراكات متعددةالأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد-١٩

أكد المشاركون في الجلسة الأولى، ضمن فعاليات منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، والتي عقدت تحت عنوان: "دور الشراكات متعددة الأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد-١٩"، أن جائحة كورونا تسببت في تحديات غير مسبوقة على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي، كانت لها آثار سلبية على العمل التنموي، ودعا المشاركون إلى ضرورة العمل المشترك بين مختلف الأطراف ذات الصلة لتحقيق التعافي المرن والمستدام من التداعيات التي خلفتها الجائحة، لا سيما أن تحدياتها لا تزال تتزايد، وركزوا على أهمية التعاون متعدد الأطراف في جهود التعافي من جائحة كورونا من خلال المناقشات بين القادة وصانعي القرار من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ومؤسسات التمويل الدولية.

أدار هذه الجلسة السيد مانوس كراني، مقدم البرامج بشبكة بلومبرج الإخبارية، بمشاركة الدكتورة رانيا المشاط والأمين عثمان ماي، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية الكاميروني، والسيدة نيتومبو ناندي ندايتواه، نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بدولة ناميبيا، والسيد سولومون كوينور، نائب رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية للقطاع الخاص والبنية التحتية، والسيدة كيكو ميوا المدير الإقليمي للتنمية البشرية بمجموعة البنك الدولي، والسيد بورجي براندي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي.

"نحن نؤمن بأن تعددية الأطراف هي سر مواجهة التحديات العالمية وضمان تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة."

السيد نيتومبو ناندي ندايتواه، نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بدولة ناميبيا

إن الحكومات بذلت جهدًا لمواجهة التحديات، إلا أننا نحتاج للمزيد من أجل مواجهة جائحة كورونا، مشددًا على ضرورة إدراك المجتمع الدولي أهمية العمل المشتركة والتعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات.

الأمين عثمان ماي، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية الكاميروني

وقال بورجي براندي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي "إننا نجتمع في الوقت الحالي لما يتطلبه الوضع من تعزيز التعاون ومشاركة أولوياتنا من العدل والصمود أمام الأزمات والاستدامة." وأشاد براندي بما حققته مصر من نجاحات وإصلاحات على صعيد مختلف القطاعات الإقتصادية، مشيرا إلى أن مصر تعدل من الدول الناشئة القليلة التي حققت نموا اقتصاديا فاق 3 في المائة رغم تداعيات أزمة تفشي جائحة كورونا. مضيفًا أن في وسط الثورة الصناعية الرابعة، لابد من وضع التعاون كأولوية من أجل إضافة حوالي ١٥ تريليون دولار للاقتصاد."

"يحتاج العالم إلى مزيد من التعاون الدولي والمتعدد الأطراف، من أجل النهوض بالأولويات المشتركة لتحقيق المساواة والاستدامة. تعد التحديات التي تنتظرنا معقدة ومتصلة، لذا يتعذر على حكومة أو صناعة واحدة حلها بمفردها."

السيد بورجي براندي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي

Virtual

كيكو ميوا المديرة الإقليمية للتنمية البشرية بالبنك الدولي، كانت إحدى المشاركين في منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي التي ركزت على أهمية الثورة الصناعية الرابعة وتحدثت عن الإصلاحات الاقتصادية في مصر.

"بدأت مصر في الإصلاحات الاقتصادية قبل جائحة كورونا، وكانت إصلاحات كموخة بالفعل، على مستوى قطاع التعليم وغيره من القطاعات، وهو ما ساهم في تعزيز قدرتها على الاستجابة للأزمة، وهو أمر ليس مهم لمصر فقط لكن للعالم أيضًا."

السيدة كيكو ميوا المدير الإقليمي للتنمية البشرية بمجموعة البنك الدولي

ضمت هذه الجلسة متحدثين رفيعي المستوى على ضرورة استخدام التمويل الإنمائي لحشد الموارد وأشاروا إلى أن ذلك يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويخلق ازدهارًا مشتركًا للمجتمع الدولي، ولفتوا الانتباه إلى أهمية وضرورة تعزيز عملية تبادل المعرفة ومشاركة التجارب الناجحة كواحدة من أهم الآليات لخلق تعاون دولي فعال وتحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

إن العالم قادر على تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومما لا شك فيه أن التعاون الدولي والتمويل الإنمائي يلعبان دورًا فاعلًا لتحقيق هذه الأهداف. ولكن يحتاج ذلك إلى آليات مختلفة وفقًا لما يمتلكه العالم من ٣٧٩ تريليون دولار اللازمة لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. ففي ضوء الزيادة التي تمثل ٣٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية، بات من الضروري الاعتماد على الدور الفعّال والتحفيزي لتمويل التنمية والإتيان بموارد إضافية تمكن العالم من مواجهات تحديات التنمية.

"من الضروري تعبئة واحد في المائة من ال ٣٧٩ تريليون دولار ولكن لا يمكن أن يتم ذلك دون العمل التشاركي والتعاون متعدد الأطراف."

السيد جورج موريرا دا سيلفا، مدير إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Virtual

من جهتها قالت السيدة خالدة بوزار، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، إن هناك الكثير من الأصول في العالم ولكن المهم هو توجيه هذه الأموال للاستثمارات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال، موضحة أنه لابد أن يكون لدينا حكومات قادرة على تبني وتعديل سبل الاستثمار وتقسيم هذا العبء بين القطاعين العام والخاص.

"لدينا أدوات التمويل الفعال... نحتاج إلى الإقرار بأن وسائل وأدوات التمويل متواجدة. فعلى المستوى العالمي لدينا الثروة والأدوات. ولكن، التعاون الدولي لا يتعلق فقط بالتمويل، إنه يشمل أيضًا بناء القدرات وتقديم الدعم الفني."

السيدة خالدة بوزار الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

الفصل الأول

تم التباحث في هذه الجلسة حول دور التعاون الإنمائي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، للتأكد من "عدم ترك أحد يتخلّف عن الركب." أدارت هذه الجلسة السيدة إيليني جيوكوس، مراسلة ومذيعة في CNN، وذلك بمشاركة السيدة أنيتا بهاتيا، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة خالدة بوزار، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، خالد شريف، نائب رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية لشئون التنمية والتكامل الإقليمي، توماس أوستروس، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، أنه من المهم توجيه التمويلات الإنمائية، وجورج موريرا دا سيلفا، مدير إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و عبد الحكيم الواعر، المدير العام المُساعد لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

"لا تستطيع أي دولة مواجهة التحديات بمفردها، لذا فالتعاون الدولي يظل في محور التنمية."

السيد عبد الحكيم الواعر، المدير العام المُساعد لمنظمة الأغذية والزراعة

أكد **توماس أوستروس، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي**، أنه من المهم توجيه التمويلات الإنمائية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، وأن يكون هناك اهتمام أكبر بالتعامل مع قضية المناخ، التي يجب أن تكون على صدارة خطط التنمية.

"لتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، نحن بحاجة إلى التفكير في سُبُل الاستفادة من المستثمرين الراغبين في الاستثمار الناجح ويمكنهم أيضًا تحفيز مشاركة موارد القطاع الخاص."

السيدة أنيتا بهاتيا، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة

تحتاج الاقتصادات النامية التي تتعافى من جائحة كورونا، الدعم في قرارات السياسة المحددة، الشاكلة لدعم تحفيز مشاركة المرأة والحفاظ على سلامتها وصحتها وأمانها... وتلك العقلية من شأنها الدفع نحو تحقيق أهداف التنمية العالمية. كان الهدف الأساسي من هذه الجلسة هو مناقشة الدور الذي يمكن أن يقوم به التعاون الإنمائي في توفير وحشد الموارد لتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي شهدت تحديات ضخمة لاسيما عقب جائحة كوفيد-١٩، ولا سيما من خلال التباحث حول الأمن الغذائي وقطاع الزراعة.

تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال التعاون الدولي

استهدفت هذه الجلسة تشجيع وتحفيز استثمارات وموارد القطاع الخاص نحو التنمية من خلال الشراكات الدولية للإسراع من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال المناقشات الثرية بين ممثلي الحكومات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ومراكز الفكر والأبحاث.

وأدار هذه الجلسة مانوس كراني، مقدم برامج شبكة بلومبرج الإخبارية، ذلك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية والسيد أمادو هوت، وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون السنغالي، استرين ليسينجي فوتابونج، مديرة إدارة الابتكار والتخطيط للبرامج بوكالة النيباد التابعة للاتحاد الأفريقي، وستيفاني فون فريدبورج، نائبة الرئيس التنفيذي للأعمال بمؤسسة التمويل الدولية، وحاجي شوتي، مستشار أول ورئيس ومدير إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتيدجان ثيام، رئيس مجلس إدارة مؤسسة فريدام اكويزيشن كورب، آلان بيلوكس، نائب رئيس الخدمات المصرفية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، السيد بدر السعد، رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جاي كولينز، نائب رئيس سيتي بنك للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.

"توجد الآن حاجة ماسّة إلى الدفع نحو تحقيق التنمية، والتي قد تستغرق وقتًا طويلًا بسبب جائحة فيروس كورونا، حيث اضطربت المساعدات الإنمائية الرسمية بسبب عواقب تلك الجائحة، مما أدى إلى التقلص المالي في البلدان المتقدمة."

السيد جاي كولينز، نائب رئيس سيتي بنك للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار

وخلال الجلسة تحدث السيد آلان بيلوكس، نائب رئيس الخدمات المصرفية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، عن دوردور التعاون متعدد الأطراف والحكومات في:

١- منح الأولوية للقطاع الخاص لحشد الموارد التمويلية

٢- الدفع باتجاه التوصل لحلول تنموية يقودها القطاع الخاص وتشجيع الشراكات مع القطاع الحكومي

٣- تنشيط أدوات تقليل المخاطر من خلال الضمانات وتعزيز التمويل المختلط

"يتطلب معالجة أكبر المشكلات التنموية في العالم، المزيد من المشروعات القابلة للتمويل، وإيجاد حلول تعتمد على التكنولوجيا وأدوات التمويل المختلطة، سيمكننا ذلك من إحراز تقدم."

السيدة ستيفاني فون فريدبرج، نائبة الرئيس التنفيذي للأعمال بمؤسسة التمويل الدولية

التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية

"أصبح من المهم أن نتحرك الآن وسريعًا من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ، باعتبارها قضية ذات أولوية عاجلة"

السيد فريد بلحاج، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إن خطط العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تعد عاملا محوريًا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية والتحول الأخضر، لكن هذه الخطط تواجهها العديد من التحديات لاسيما التداعيات السلبية التي تسببت فيها جائحة كورونا، واختبرت مرونتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما فاقمت من التحديات الموجودة مسبقًا، مثل: التلوث و مخاطر تغير المناخ وندرة المياه والهجرة. استهدفت هذه الجلسة الحوارية مناقشة كيفية دمج العمل المناخي في استراتيجيات التعافي للدول المختلفة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

"التغير المناخ ليس تحدى بيئى فحسب، بل أنه تحدى تنموى لتأثيره الشديد على عملية التنمية."

الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة

"نحن ندعو العالم أن يحاول ضمان أن يكون التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تحوّلًا متساويًا... لن يكون بنفس المقدار لأننا لسنا على نفس المستوى، ولكن يمكننا توفير حياة أفضل لشعوبنا من خلال الاستفادة من صناعة بلدنا وتطويرها."

السيدة زينب شمسنا أحمد، وزيرة المالية والموازنة والتخطيط القومي في دولة نيجيريا

إن العالم في حاجة لمواجهة فاعلة وعاجلة لأزمة التغير المناخي، وخصوصاً في إفريقيا، حيث أن القارة ترتفع درجة الحرارة بها بمعدل أسرع من المعدل العالمي، كما أن معدل ارتفاع مياه البحر في إفريقيا أسرع من الدول الأخرى، ومن هنا فإنه من المهم التأكد من أن البلدان تتخذ إجراءات حاسمة من أجل مواجهة التغير المناخي.

سلوين تشارلز هارت، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للعمل المناخي والأمين العام المساعد لفريق العمل المناخي

شارك في هذه الجلسة عدد من المتحدثين رفيعي المستوى ومسئولي الحكومات وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، حيث ألقى السيد سلوين تشارلز هارت، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للعمل المناخي والأمين العام المساعد لفريق العمل المناخي، الكلمة الرئيسية خلال الجلسة، وذلك بمشاركة الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والسيدة زينب شمسنا أحمد، وزيرة المالية والموازنة والتخطيط القومي النيجيري، والسيد إيان بريمر، مؤسس ورئيس مجموعة أوراسيا ومؤسس شركة الوسائط الرقمية GZERO Media، والسيد فريد بلحاج، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد هاري بويد كاربنتر، المدير الإداري للاقتصاد الأخضر والعمل المناخي بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وأدارت الجلسة السيدة إيليني جيوكوس، مقدمة برامج ومراسلة/شبكة سي إن إن الإخبارية.

جلسة حوارية مع القطاع الخاص نحو شراكات شاملة وفعّالة

شهدت الجلسة الحوارية الختامية لفعاليات اليوم الأول من منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي مُشاركة واسعة من كُبرى شركات القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية، لمناقشة كيفية تعزيز الشراكات الشاملة والفعالة بين القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتنفيذ أهداف التنمية. واستهدفت الجلسة تسليط الضوء على أهمية المساهمات التي تقوم بها شركات القطاع الخاص في التنمية واستكشاف المشاركات مع مؤسسات التمويل الدولية.

"في الست أو السبع سنوات السابقة، باتت مصداقية مصر في تحسن، وأصبحت مؤسسات التمويل الدولية متحمسة بشأن مشاريعنا اللبنية التحتية، نظرًا لأهميتها الدولة بها ١٠٠ مليون نسمة، معظمهم من الشباب."

السيد أسامة بشاي، الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للإنشاءات

"إن ما حدث في مصر على مدار الأعوام الماضية في كافة القطاعات إنجاز كبير فقد تم بناء أكثر من 24 جامعة وتأسيس العديد من المشروعات التنموية في كافة القطاعات بمشاركة القطاع الخاص مع وجود مؤسسات التمويل التي تمول هذه المشروعات."

المهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة السويدي

"هناك فرص ضخمة يمتلكها القطاع الخاص، ولاسيما في دفع الاستثمار الأخضر، الذي هو أساس التنمية في مصر. لدى الطاقة الجديدة والمتجددة قدرة تنافسية في مصر، ذلك بالإضافة إلى وجود تقنيات تحلية مياه وتقنيات خضراء. الفرص متواجدة ومتاحة، ولذلك نحن هنا اليوم."

د.هايكه هارمجارت، المدير الإقليمي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار

وأدارت الجلسة لبنى بوظة، رئيس تحرير قسم الاقتصاد بقناة سكاي نيوز عربية، وذلك بمشاركة المهندس أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة السويدي إليكتريك، والمهندس حسن علام، رئيس مجموعة حسن علام القابضة، وأسامة بشاي، الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للإنشاءات، وباكينام كفافي، الرئيس التنفيذي لشركة طاقة عربية، وهايكي هارمجارت، المدير الإداري لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار، وسولومون كواينور، نائب رئيس البنك الأفريقي للتنمية للقطاع الخاص والبنية التحتية، ووليد لبادي، المدير الإقليمي لمصر وليبيا واليمن بمؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، و شريف الجبالي، رئيس لجنة الشئون الأفريقية في مجلس النواب، وجيفري شلاجينهوف، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

فتح آفاق التواصل وتبادل الآراء والمعرفة والخبرات

في يومه الثاني، استأنف منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي ورش عمل تناقش مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدام، التجارة الرقمية، المساواة بين الجنسين، الأمن الغذائي، الرقمنة، والتعاون الثلاثي.

إن إطلاق العنان للمؤسسات القوية أن تتحلى بمبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزز من تبادل الآراء والتحديات وقصص النجاح، يمهد الطريق للتعاون من أجل المُضيّ قُدمًا.

مشاركة تجربة مصر في مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة

لدى مصر تجربة رائدة نفذتها وزارة التعاون الدولي من خلال مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، باستخدام المناهج والإطار العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لذا، عرضت ورشة العمل الأولى تلك القصة الرائدة والفريدة من نوعها لمبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، التي تعد خطوة ضرورية قامت بها وزارة التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

أظهرت مطابقة محفظة التمويل التنموي لوزارة التعاون الدولي، أن المحفظة الجارية للدولة تضم **٣٧٧ مشروعًا**، بقيمة فوق **٢٥ مليار دولار**، حيث عاد ذلك بالنفع على المواطنين وحدد الفرص المتاحة والفجوات التي يجب سدها في التنمية، بما في ذلك التمويلات والدعم المالي.

قالت السيدة إلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، أنها تتطلع إلى تنفيذ كل ما يتعلق بالخريطة الواضحة التي وضعتها مصر كدبلوماسية اقتصادية لها في ربط التمويل بالتنمية المستدامة، مشيرة إلى أن هذا النموذج الناجح يمكن أن يُحتذى به وأنه يدعم مطابقة منظمة التعاون والتنمية اللقتصادية للتمويلات التنموية حول العالم، وشددت على أهمية التمويلات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف علي ذلك السيد ألفريد أباد، الممثل الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي بمصر، "أن رسم مثل تلك الخرائط يساعدنا في تحديد كيف نوائم بشكل دقيق وجاد بين التمويل وسبل تحقيق التنمية المستدامة." وقال إن النقطة المهمة هي وجود طرق ومناهج أخري ومهم أن تكون الأرقام والبيانات صحيحة، لافتًا إلى أن منهجية وزارة التعاون الدولي أمر يستحق الثناء.

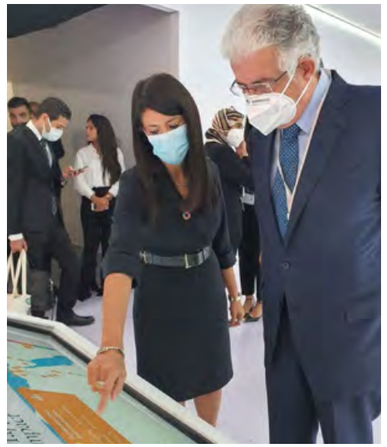

"أن رسم مثل تلك الخرائط يساعدنا في تحديد كيف نوائم بشكل دقيق وجاد بين التمويل وسبل تحقيق التنمية المستدامة."

السيد ألفريد أباد، الممثل الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي بمصر

"أفخر بكوننا ندعم هذا العمل الدؤوب، نحن نلتزم بأجندة ٢٠٣٠. خاصةً فيما يتعلق بالظروف والتداعيات التي فرضتها الجائحة ولا سيما في ربط الأهداف الأممية والتنموية بالتمويل."

السيدة مارينا ويس، المديرة القطرية بمجموعة البنك الدولي

لدي وزارة التعاون الدولي أربع محركات وأهداف رئيسية: تحليل مساهمة شركاء التنمية في تحقيق الأهداف والنتائج المشتركة، والتوجه لتوفير المعلومات المناسبة واتخاذ القرارات، والتواصل لمراقبة التحديات، والتعلم بالممارسة، من أجل تقديم أدلة لبناء القدرات وتغيير السلوك.

لا يمكن أن تُحقق التنمية المستدامة إلا من خلال الجهود التشاركية المتكاملة لجميع الأطراف ذات الصلة، لذا فتوثيق الاستراتيجيات القطرية أمرًا ضروريًا لمواصلة تنفيذ المشروعات. والجدير بالذكر أنه لدى مطابقة التمويلات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة العديد من الاتجاهات، ولدى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة اختصاصاته وأهدافه الخاصة، وسوف يتم التطرق إليهم جميعًا فيما يلي.

تفعيل آليات التعاون الإقليمي في ظل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية

استهدفت تلك الورشة تسليط الضوء على مميزات التعاون والتكامل الإقليمي لتعظيم الاستفادة من الاستثمار والتجارة البينية في قارة أفريقيا، بالإضافة إلى التعرف على التحديات التي قد تظهر في المستقبل.

"يجب دعم البنية التحتية التكنولوجية في البلدان من أجل تعزيز عمليات التجارة الإلكترونية، إن التعاون الكبير بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومصر في مجالات التحول الرقمي يأتي في ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية من أجل زيادة الاعتماد على التكنولوجيا ودعم بنية الاتصالات والإنترنت."

السيد هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)

مما لا شك فيه أن التنسيق المستمر بين جهود المحافل الدولية يساهم في الدفع نحو تحقيق التنمية على مختلف المجالات، وقال السيد أحمد رزق نائب المدير والممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مصر: إن هناك تعاون كبير مع مصر في عملية التحول الرقمي في الصناعة، من أجل تعزيز الإبداع وتحسين البنية التحتية لهذا القطاع. وأشار إلى تعزيز المهارات المستقبلية وتسريع وتيرة التحول الرقمي في قطاع الزراعة من أجل تقليل سلاسل الإمدادات ومساعدة المزارعين.

"تحسين القدرة التنافسية لأسواقنا بات شيء أساسي من أجل جذب المزيد من الاستثمارات. لا بد من أخذ خطوات ثابتة نحو تعزيز الاقتصاد الأفريقي، من خلال الاستفادة الفرصة الكبيرة لدى المنصات الإلكترونية"

السيد إبراهيم باتل، وزير الصناعة والتجارة بدولة جنوب إفريقيا

الشمول المالي للمرأة:دعم رائدات الأعمال في مصر

أكد الكثير من شركاء التنمية حول العالم أن "النساء هن المستقبل"، بما ينعكس على دور المرأة في الأعمال التجارية وضرورة تحفيز مشاركتها في التعافي من جائحة فيروس كورونا. جاءت ورشة العمل الثالثة لعرض تقرير المرأة في سوق العمل Women In Business، والذي يستهدف مناقشة وعرض أفضل الممارسات والسياسات لتعزيز دور المرأة في الأعمال التجارية، ومناقشة التقدم الذي تم تحقيقه من خلال البرنامج الذي يطبقه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر، ومناقشة التحديات التي واجهت رائدات الأعمال في مصر لاسيما عقب جائحة كوفيد 19، وإظهار الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التمويل المحلية والبنك الأوروبي للمساعدة في التغلب على هذه التحديات، وسيشارك في هذه الورشة ممثلون عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ووزارة التعاون الدولي والقطاع المالي المصري.

خلال الجلسة، قال مايك تايلور، مدير المؤسسات المالية بمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن البنك أطلق عام ٢٠١٤ برنامج النساء في الأعمال الذي ساعد المرأة في حوالي ٢٤ دولة وتلقت نحو ٩٠ ألف رائدة أعمال.

"وجود المرأة في الأسواق في مختلف المجالات أمر أساسي لتحقيق النمو المستدام، ونحن نعزز وصول النساء للتمويل عبر برامجنا المتنوعة لمختلف الأنشطة."

السيد مايك تايلور، مدير المؤسسات المالية بمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

وقال تايلور إن مصر تعد الآن موطنًا لأكبر نسبة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وأن مصادر من القطاع الخاص تلبي احتياجات أكثر من نصف احتياجاتهن (٥٢٪)، مما يظهر الفرصة الهائلة الكامنة وراء الأسواق غير المُستغلة.

"تعمل الحكومة المصرية أن تفكر دائمًا في دعم رائدات الأعمال عن طريق مبادرات جديدة لكي نحظى بمجتمع له تصور أفضل بدور رائدات الأعمال."

الدكتورة مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي للمرأة

"إن مصر مؤهلة لدعم وتبني ورعاية رائدات الأعمال. وقد تعاونا بالفعل مع وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة لدعم كل الجهود الهادفة إلى تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة ولتعزيز مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في كافة المجالات."

السيدة سوزان ميخائيل، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية،

تشكل المرأة ما يقرب من نصف عدد السكان في مصر، وهذا مؤشر على وجود إمكانات وفرص اقتصادية حقيقية وهائلة. ومع ذلك، وفقًا إلى السيد خالد بسيوني، مدير إدارة الشمول المالي بالبنك المركزي، فإن النساء يساهمن فقط بنسبة ٢٢،٥٪ من إجمالي القوى العاملة، حيث تبلغ نسبة البطالة ٢١،٤٪ مقارنة بـ ٦،٨٪ للرجال.

باعتباره مؤسسة مالية رائدة في المجال المصرفي، يعمل البنك المركزي المصري على تعزيز وتنسيق نظام شمول مالي يقدم حلول للحواجز التي تواجه المرأة، ويضعه في طليعة جدول أعمال سياسات التنمية. حيث يتم ذلك من خلال النظر إلى دمج المرأة كركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، من خلال دمج مفاهيم العمل المناخي في كافة التداخلات، هذا ويسعى بنك مصر دائماً لزيادة حجم محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر والتي وصلت إلى 20% من حجم المحفظة الائتمانية تماشياً مع توجهات الدولة،، والتي زادت بعد ذلك ٢٥٪ من محافظ القروض المصرفية بحلول ديسمبر ٢٠٢٢ ؛ ومن خلال بناء قاعدة بيانات شاملة، حيث يتم جمع البيانات من المؤسسات المالية في مصر على أساس النوع.

الأمن الغذائي والتشغيل في أفريقيا في عصر الرقمنة

يساهم قطاع الزراعة في مصر بنسبة **١٥٪** من الناتج المحلي الإجمالي ، وتمثل القوى العاملة به **٢٥٪** من نسبة السكان، إذ استهدفت تلك الورشة تسليط الضوء على التطورات الأخيرة في مجال الممارسات الزراعية، وتوفير منصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة والخبرات بين بلدان قارة أفريقيا في مجالات الأمن الغذائي وإدارة المياه، فضلا عن التأكيد على الدور الذي تلعبه مصر في هذا المجال، وإمكانية تدشين مركز لبناء القدرات وتبادل المعرفة بين البلدان الأفريقية في السعي لتعزيز الأمن الغذائي في دول القارة.

كما ناقشت ورشة العمل التحديات الرئيسية والفرص المتاحة لتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا، وكذلك أحدث التطورات التي شهدتها التنمية الزراعية في مصر وأفريقيا.

يتطلب التفكير في المستقبل تلبية احتياجاتنا الأساسية، حيث شددت هذه المناقشة على أهمية القطاع الزراعي وكيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة من أجل تسريع وتيرة تلبية احتياجات الأمن

الغذائي والتنمية الريفية. تتشابك مصر مع الحياة والنمو والتنمية. في سياق متصل، قال اللواء محمود الشعراوي، وزير التنمية المحلية، إن مصر تحرص دائمًا على دعم المزارعين والمجتمعات الريفية، والتي تعد جزءًا رئيسيًا من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة."

"عندما نتحدث عن الأمن الغذائي، من المهم ألا نتحدث فقط عن الإنتاج أو التصنيع. يجب أن ندرج أيضًا توافر المنتجات ونضمن وصولها آمنةً للمستهلك وبسعر مناسب."

الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية

"يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات، ويحمل إمكانيات هائلة لتوفير فرص العمل وتحفيز عملية الإنتاج في المناطق النائية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة."

السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

وقال اللواء شعراوي وزير التنمية المحلية أن مبادرة حياة كريمة الرئاسية، هي مبادرة شاملة لمختلف القطاعات وتشمل مشروعات تستهدف تعزيز فرص العمل للنساء والشباب، كما أشار إلى أن أحد مشروعات المبادرة نجحت في توظيف أكثر من ٧٠٪ من النساء.

الابتكار وريادة الأعمال: الشباب قاطرة التنمية في أفريقيا والشرق الأوسط

تستهدف ورشة العمل تسليط الضوء على دور الإبداع والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي في قارة أفريقيا ومناقشة الأدوات والسياسات التي تسرع من مشاركة الشباب في إنجاز أجندة التنمية في أفريقيا، واستكشاف الفرص والدور الذي يمكن أن يقوم به رواد الأعمال والشباب في قارة أفريقيا للإسراع من وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد قارة أفريقيا من أصغر قارات العالم ويستحوذ الشباب أقل من ٢٥ عامًا على ٦٠٪ من عدد السكان، بما يعد واحدًا من الأصول والقيمة المضافة التي تعزز من عملية تبني التحول الرقمي وسياسات الإبداع ووضع الأطر التنموية بقيادة عقول شابة ومهارات استثنائية.

"في إفريقيا شاهدنا البلدان المساعدة على التحول الرقمي، وأسست بنية لتحتية لتحويل التكنولوجيا الرقمية إلى فرصة رقمية، يعد منتدى مصر الدولي مرحلة مهمة لكيفية استثمار التكنولوجيا، ولن تحقق التكنولوجيا أي قيمة دون تدريب الناس ووصف."

السيد فينت سيرف، مؤسس الانترنت ونائب رئيس شركة جوجل

وأشار سيرف، إلى أن سكان العالم أصبحوا أكثر اتصالًا كما أن زيادة السكان تساهم في ذلك ويتفاقم الأمر مع انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الجيل الخامس، حيث حددت شركة جوجل دول تتبنى سياسات وتدابير تدرك القيمة المحتملة للاستثمار الرقمي والاستثمار في رأس المال البشري أو البنية التحتية أو في التدريب والتعليم.

Virtual

"يسعدني أن أعلن أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع جامعات دولية، ستفتتح أول جامعة متخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر بأربع كليات مختلفة ودرجة ماجستير متخصصة بالتعاون مع جامعات دولية."

الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

التعاون الثلاثي مع قارة أفريقيا

"يمكننا التواصل مع المجتمع الدولي لتمكين الدول أن تنفذ سياسات ومشروعات تساهم في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

د.رانيا المشاط

وأكد المشاركون في هذه الورشة أن التعاون الثلاثي يلعب دورًا رئيسيًا في تحويل التحديات الكبرى إلى فرص لتحقيق المنفعة العامة لأفريقيا وللمساعدة في الإسراع من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وذلك من خلال تنويع الشراكات التنموية في أفريقيا من أجل تحويل هذه التحديات والتوجهات الجديدة إلى فرص تستثمرها القارة.

نظرًا للعالم سريع التغير الذي نعيش به الآن، لا بد من الاستمرار في دعم الابتكار، مصحوبًا بالعزيمة والإرادة والتفاؤل.

"إن تبادل الخبرات بين دول الجنوب مهم من أجل السماح لهذه الدول بأن تحسن من رفاهية شعوبها. يقوم التعاون الثلاثي على مبدأ المرونة وهو مسار سريع لتبادل المعرفة والخبرات بين دول وشعوب الجنوب."

السفير ألبرت شينجيرو، وزير الخارجية البوروندي

"يسهم التعاون الثلاثي في مشاركة الدروس المستفادة والتعلم من التجارب الأخرى، بما يدعم في النهاية أهداف التنمية المستدامة."

السيد جورج موريرا داسيلفا، مدير إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أوضح موريرا أنه من أجل تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لا بد من سلك ثلاثة مسارات رئيسية في التعاون الثلاثي؛ الشريك المستفيد والشريك المحوري الذي يشارك الخبرات والحلول والابتكارات التي تم اختبارها في ظل ظروف مماثلة والشريك المُيسّر الذي يوفر موارد تكميلية.

تطوير إفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة وتغير المناخ ، والتغيرات الديموغرافية بما في ذلك العمالة، والتحضر، والتنقل الدولي؛ كلها مرتبطة بأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٤، حيث يتطلب تحقيقها تعزيز التعاون الثلاثي.

الاستثمار في رأس المال البشري

اختتم منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي في نسخته الأولى ٢٠٢١ جلساته بجلسة ختامية ركزت على الجهود المصرية للاستثمار في رأس المال البشري ودورها في التنمية من خلال مبادرة حياة كريمة وغيرها من المشروعات. وذلك بمشاركة الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم الفني، أهمية إعادة بناء نظام التعليم في مصر، واللواء محمود الشعراوي، وزير التنمية المحلية، والدكتورة نيفين قباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، من أجل مناقشة موضوع عزيز على قلب الجميع، ألا وهو الاستثمار في رأس المال البشري من أجل المُضيّ قُدمًا.

وحضر ورشة العمل أيضًا كل من السيدة، كيكو ميوا، المديرة الإقليمية للتنمية البشرية بمجموعة البنك الدولي، والسيدة مامتا مورثي، نائبة رئيس البنك الدولي، حيث تم إلقاء الضوء على الشراكات في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، والتي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة في السنوات الماضية، مع إبراز الدور الفعّال الذي يلعبه التعاون الدولي في هذا المجال.

افتتح الدكتور شوقي كلمته بالإشارة إلى كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن "الشعب المصري هو الكنز الأكبر للبلاد."

وألقت قباج الضوء على مشروع تكافل وكرامة، الذي انعكس على خفض معدل الفقر من ٣٢,٥٪ إلى ٢٩,٧٪، وبالنسبة لمعاش تكافل وكرامة فإن نسبة النساء المستفيدات ٧٥٪.

"الاستثمار هو أحد المسارات التي لا نهاية لها... والاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى خفض نسب الفقر وهو مرتبط بالحياة الكريمة والتكامل والشمول والرعاية الصحية مع التأكيد على استمرار عملية الاستثمار البشري حتى تؤتي العملية الاستثمارية نتائجها."

الدكتورة نيفين قباج، وزيرة التضامن الاجتماعي

"من خلال التعاون مع البنك الدولي الذي تبلغ قيمته ٤ مليار جنيه مصري، وفي ضوء مشروع تطوير صعيد مصر، وبالتنسيق مع كافة الوزارات قمنا بعمل نظام مؤسسي مختلف وأنشأنا مجالس استشارية متخصصة وإنشاء مدن صناعية."

اللواء محمود الشعراوي، وزير التنمية المحلية

تحديد خطوات التقدم.. توصيات منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

من أجل المُضيّ قُدمًا، تضمنت توصيات منتدى مصر للتعاون الدولي **والتمويل الإنمائي العمل على بناء شراكات فعالة ذات تأثير مستدام تضم كافة الأطراف ذات الصلة من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.**

تقدم التوصيات تسعة أقسام من أجل تمهيد الطريق للتعافي الشامل والأخضر للاقتصاد العالمي فيما بعد جائحة كورونا، حيث قدم ٣٨ توصية لصانعي السياسات الدوليين في إطار موضوعات المنتدى الرئيسية.

١. **إنشاء إطار مراقبة دولي لرصد الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها وتتبع تنفيذها في مختلف مؤتمرات القمة العالمية والمنتديات الدولية.**

٢. **الحفاظ على الجهود المشتركة مع شركاء التنمية لتعزيز آليات التعاون متعدد الأطراف للتغلب على التحديات التي ظهرت بعد جائحة كورونا، بالإضافة إلى التحديات القائمة لتحقيق انتعاش شامل ومستدام.**

٣. **بناء شراكات ذات تأثير مستدام تشمل جميع الأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدام**

٤. **تعزيز دور القطاع الخاص في الجهود التنموية من خلال الشراكات الدولية لتوفير الموارد المالية والدعم الفني وكذلك ترسيخ المعايير البيئية والاجتماعية في جميع مشروعات التنمية.**

٥. **تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لضمان التعاون متعدد الأطراف خاصة بين البلدان الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي.**

٦. **تعزيز ومواءمة وممارسات الأعمال مع سردد قصص التنمية الدولية من خلال تحفيز مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال التعاون الذي يهدف إلى تحديد الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف.**

٧. **حشد الموارد من خلال التعاون الدولي وتمويل التنمية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الناشئة والنامية لتحسين بنيتها التحتية.**

٨. **تشجيع التحول الرقمي بقيادة الشباب في إفريقيا لدعم قدرتها على التوافق مع البلدان المتقدمة وتحقيق التنمية القائمة على الابتكار.**

٩. **تشجيع الاستثمار الرقمي وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية والالتزام بأجندة التحول الرقمي الأفريقي.**

Virtual

"سلط المنتدى الضوء على دور التعاون الدولي في مواجهة التحديات، كما يحدد بدقة الإجراءات والحلول لمواجهة التحديات المشتركة."

السيد كولين فيكسين كيلابيل
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تم الإشارة إلى ذلك خلال الحفل الختامي لمنتدى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، وضمن توصياته. حيث تم التأكيد على أهمية التعاون متعدد الأطراف جنبًا إلى جنب مع تبادل المعرفة والخبرات والتجارب، كأساس من أسس التقدم نحو تحقيق أجندة التنمية ٢٠٣٠، ذلك بالإضافة إلى التوصيات الشاملة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والتحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر، واستخدام التجارة الرقمية في قارة أفريقيا، وأهمية التحول الرقمي العالمي من أجل تمكين رواد الأعمال.... فكل ما تم ذكره يعد من محركات التنمية الأساسية للمضي قدمًا.

عبر السيد كولين فيكسين كيلابيل، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن ثلاث نقاط تساهم في تنشيط التعاون الدولي: وهم خلال متابعة الالتزامات الواردة في أجندة التنمية ٢٠٣٠ وأجندة أديس أبابا واتفاقية باريس للمناخ، وإطار سينداي؛ وتقديم تعاون متعدد الأطراف أكثر فاعلية ومرونة، والاستفادة من الميزة النسبية لدى الأطراف ذات الصلة من أجل الدفع نحو تحقيق الاستدامة.

"إلى جانب الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي، سنعمل على تبني ما توصل إليه المنتدى من أجل تنفيذ التوصيات التي تمت الإشارة إليها والعمل على تنفيذها خلال الإثني عشر شهرًا المقبلين."

د.رانيا المشاط

لدفع الانتعاش الاقتصادي المستدام، أدى المنتدى الذي استمر لمدة يومين إلى العديد من الإعلانات الرئيسية، وتبادل الأفكار، والمناقشات حول موضوعات مثل نهج مصر لمعالجة الاستدامة بعد كوفيد-١٩ يهدف المخطط التفصيلي، من خلال بيان القاهرة ، إلى توجيه المجتمع الدولي لإعادة بناء المجتمعات بطريقة خضراء وشاملة وأكثر إنصافًا في حقبة ما بعد كوفيد-١٩ ولضمان وفاء صانعي القرار العالميين بالوعود المنصوص عليها. في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

أصدرت وزارة التعاون الدولي، التوصيات الكاملة والرسائل الختامية، لمُنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، في نسخته الأولى، التي تم التوافق عليها وإقرارها من كافة المشاركين من مُمثلي الحكومات بقارة أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما تم إقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ورئيسه السفير كولن فيكسن، الذي قرأ البيان الختامي للمنتدى، وطالب بإدراج توصياته على الأجندة الدولية.

لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، ألقت التوصيات الضوء على أهمية التعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات التي تسببت فيها جائحة كورونا، بالإضافة إلى الفرص التي أتاحتها الجائحة من بينها التحول الرقمي، ودعت التوصيات إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم جهود الدول النامية والناشئة لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن وزارة التعاون الدولي تعمل مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتفعيل ما توصل إليه منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أكدت التوصيات على أهمية التغلب على الفجوات الاستثمارية من خلال تعبئة التمويل العام والخاص من أجل دعم البنية التحتية بقطاعات الطاقة والنقل والبنية الاجتماعية. وذلك يستدعي وضع خطط استراتيجية لتطوير البنية الأساسية بالإضافة إلى تحديد الاستثمارات السنوية المطلوبة، وأوضحت أن فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في توسع، وهي تقدر حاليًا ٣,٧ تريليون دولار.

الفصل الثاني:

أفريقيا: الإمكانات الواعدة للشباب والشركات الناشئة

٠٢

إطلاق إمكانات أفريقيا الكامنة

إن قارة أفريقيا كنز حقيقيّ... بثقافاتها المتنوعة ومواردها الطبيعية التي لا حصر لها، ورأس مالها بشري وتراثها ومناطقها السياحية. وفي السنوات الأخيرة، أدت الإصلاحات الهيكلية المتسارعة في إفريقيا إلى إحداث تطورات مذهلة وملحوظة. أفاد المنتدى الاقتصادي العالمي أنه بحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يكون هناك ما يعادل ٥،٦ تريليون دولار من الفرص التجارية في أفريقيا، ذلك بالإضافة إلى الفرص المتاحة في قطاعات الزراعة والبنية التحتية والطاقة والمياه والنقل.

وترتبط الفرص المتنوعة لأفريقيا بالإمكانيات الهائلة للشعوب، حيث قال خالد شريف، نائب رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية لشئون التنمية والتكامل الإقليمي، خلال المنتدى إن العام الماضي كان يتسم بالعديد من التحديات للدول الإفريقية، حيث كانت ١٨ دولة منها تعاني من قبل كورونا بسبب اعتمادها على تصدير السلع والخامات الأولية مثل الكاكاو والقهوة، والتي انهارت أسعارها ما أدى لاضطرابات مالية في هذه الدول.

ومن جانبه، قال عبد الحكيم الواعر، المدير العام المُساعد لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن ٧٠٪ من القوى العاملة في إفريقيا تعمل في الزراعة، وأن مسألة الأمن الغذائي يجب أن تكون مرتبطة أيضا بحماية المناخ وتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

وفقًا إلى تقرير e-Conomy Africa 2020 (اقتصاد الإنترنت في أفريقيا ٢٠٢٠) الذي أصدرته شركة جوجل ومؤسسة التمويل الدولية.

هناك مواهب وإمكانات رقمية لدى قارة أفريقيا

مع ما يقرب من **٧٠ ألف** مبرمج محترف في جميع أنحاء القارة وأكثر من **٥٠٪** منهم متواجد في أسواق رئيسية في القارة، وتأتي مصر على قمة تلك الدول، عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين، تلعب النساء أيضًا دورًا فعّالًا في مجال البرمجة في مصر والمغرب وجنوب إفريقيا.

تعتبر قارة أفريقيا فرصة للعالم أن يستغل إمكانياته التجارية والاقتصادية والرقمية. وفي مقتبل عام ٢٠٢١، أعلنت وزارة التعاون الدولي أن هذا العام سيكون عام تعزيز مشاركة القطاع الخاص، مشددة على أهمية ضمان تواجد القطاع الخاص في أفريقيا من أجل تحقيق التنمية، ذلك بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص المصري في أفريقيا، وكذلك زيادة استخدامه للتمويل الأخضر، مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف تتخذ هذا الاتجاه فيما يخص القضايا المناخية والبيئية، مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

وتعتبر التكنولوجيا والرقمنة أحد العناصر الرئيسية التي تدفع عجلة التقدم والتنمية في القارة. حيث أظهر التقرير أن اقتصاد الإنترنت في أفريقيا لديه القدرة على تحقيق معدل نمو يصل إلى ٥،٢٪ من الناتج وتعتبر التكنولوجيا والرقمنة أحد العناصر الرئيسية التي تدفع عجلة التقدم والتنمية في القارة. مما يسهم **بنحو ١٨٠ مليار دولار في اقتصاده و ٧١٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٥٠.**

"لدى نيجيريا حوالي ٨٧ منصة رقمية مختلفة، البعض منها دوليًا أو في إفريقيا، ويقومون بعمل رائع اثنان منهم يجنون ما يصل إلى مليار دولار في السنة."

السيد زينب شمسنا أحمد،
وزيرة المالية والموازنة والتخطيط القومي في دولة نيجيريا

وقالت الدكتورة رانيا المشاط في المنتديات والندوات الدولية أنه لدى شباب أفريقيا إمكانات غير مستغلة وبيئة واسعة للشركات الناشئة في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا، وبالتالي فإن تعزيز التعاون مع أفريقيا يعد خطوة إلى الأمام في الاقتصاد المصري.

وشاركت الدكتورة رانيا المشاط في النسخة الرابعة من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، بالمملكة العربية السعودية يومي 27 تحت شعار «النهضة الاقتصادية الجديدة»، بهدف وضع تصور للاقتصاد العالمي وسط جائحة كوفيد -١٩.

تعد مصر بوابة لأفريقيا نظرًا للفرص التجارية المتاحة وكجزء من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن النظر إلى سلاسل التوريد الإقليمية في إفريقيا سيعزز اقتصاد كل من مصر والدول الأفريقية.

وتتسق تلك التطورات مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، والتي تتمحور حول تحويل قارة أفريقيا إلى قوة عالمية شاملة وتستهدف تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن أهداف جدول أعمال أفريقيا تضم مجموعة من التحديات مثل عدم المساواة وأزمات الأمن الغذائي وارتفاع التعداد السكاني وتناسبه مع زيادة الحاجة إلى الوظائف، وذلك وفقًا إلى صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم الذي يستهدف تعزيز أنظمة التعليم في البلدان النامية.

قطعت الحكومات في جميع أنحاء إفريقيا شوطًا في خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣.، ولم يتبق سوى أقل من عقد لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة المتفق عليها عالميًا. اليوم هو الوقت المثالي للاستمرار في مراقبة وضمان التخصيص المناسب للموارد والسياسات التي ستنفذ كلا الأجندتين.

مصر.. حلقة الوصل بين روسيا وأفريقيا

شاركت الدكتورة رانيا المشاط، هذا العام في جلسة **«روسيا ـ أفريقيا»**، التي أقيمت ضمن منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي في دورته الرابعة والعشرين، ممثلة عن جمهورية مصر العربية، وهو الحدث العالمي الذي يناقش القضايا الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها العالم، والأسواق الناشئة؛ والذي عُقِدَ هذا العام تحت عنوان «تقييم الواقع الجديد للاقتصاد العالمي عقب جائحة كورونا."

وناقشت الجلسة العلاقات الروسية الأفريقية، وتأثرها بالتغيرات العالمية المتسارعة خلال جائحة كورونا، واستراتيجية الأعمال الروسية في أفريقيا، في الفترة المقبلة لاسيما الرعاية الصحية والأمن الغذائي والبنية التحتية والتعليم، والمشروعات المرتقبة. وتواصل روسيا تعزيز علاقاتها مع قارة أفريقيا على العديد من المستويات حيث يعتبر إنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية في مصر من أكبر مشروعات شركة روساتوم الروسية في أفريقيا، حيث تصل قيمته إلى ٢٥ مليار دولار، ذلك عوضًا عن المنطقة الصناعية الروسية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتي من المتوقع أن تجلب استثمارات تصل إلى ٧ مليار دولار.

أشار التقرير السنوي للعام السابق إلى أن مصر هي بوابة قارة أفريقيا للعام، وهذا العام، نضيف على ذلك أن مصر ليست فقط بوابة، بل إنها رابط. فعليًا، يمكن لمصر أن تعمل كحلقة وصل يمكن من خلالها تعزيز التعاون الثلاثي المصري-الروسي-الأفريقي، وذلك من خلال مشروعات الاستثمار في البنية التحتية. ويمكن من خلال تنشيط التجارة الاقتصادية والتعاون الإنمائي، تركيز الاستثمار على تعزيز شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والكهرباء والإسكان، وكذلك تقدم قطاعي الصناعة والزراعة.

اتساقًا مع تعزيز العلاقات المتبادلة مع الدول الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي، فإن مصر منفتحة على التدفق المستمر للفرص الاقتصادية والاستثمارية عبر القارة. شاركت مصر في العديد من مشروعات تطوير البنية التحتية، بما في ذلك ما يلي:

- **في قطاع الطيران**
  وقعت شركة مصر للطيران مذكرة تفاهم لتأسيس الخطوط الجوية الغانية المحدودة باستثمارات مشتركة.
- **في قطاع النقل**
  وقعت مصر مؤخرًا اتفاقية تعاون مع السودان في قطاع السكك الحديدية لمد خط بين أسوان ووادي حلفا.
- **في قطاع المياه والري**
  تعمل مصر على تنفيذ مشروع سد "جوليوس نيريري"في تنزانيا لتوليد الطاقة الكهربائية.
- **في التشييد والبناء**
  تقوم شركة المقاولون العرب بتنفيذ مشروعات في ٢٣ دولة إفريقية بتكلفة حوالي ١.٥ مليار دولار، ويشمل ذلك مشروع الربط الكهربائي بين إفريقيا وأوروبا.

ضمت تلك الجلسة الحوارية بعض من صناع القرار من أفريقيا وروسيا، وذلك بمشاركة السيد فيرمين نغريبادا،رئيس وزراء جمهورية إفريقيا الوسطى، الذي قال أن العام السابق شهد تطور في العلاقات بين روسيا وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ مشددًا على الحاجة إلى تعزيز التعاون على كافة الأصعدة، ولا سيما الصعيد الاقتصادي، من أجل بناء شراكات يمكن أن توفر فرص لقطاع روسيا الخاص من أجل تنفيذ مشروعات واعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أفريقيا محور اهتمام المناقشات العالمية

ونظرًا لالتزام الحكومة المصرية بالتعاون مع أفريقيا، استضافت الدورة الأولى لمنتدى رؤساء هيئات ترويج الاستثمار الأفريقية بمدينة شرم الشيخ: التكامل من أجل النمو، جلسة حوارية تحت عنوان "تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أفريقيا، وذلك بحضور لفيف من الوزراء المصريين، بما في ذلك الدكتورة رانيا المشاط، والسيد وامكيلي مين، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والدكتور الهادي محمد إبراهيم، وزير الاستثمار والتعاون الدولي لجمهورية السودان، والسيد عبده فال رئيس مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار والمشاريع الكبرى.

تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، شهد دور مصر في القارة الأفريقية طفرة غير مسبوقة، واليوم، يلعب القطاع الخاص في البلاد دورًا مهمًا في تنفيذ مشروعات التنمية في جميع أنحاء إفريقيا، و مشروع خط سكك حديد كيب تاون-القاهرة، وذلك في ضوء إطار المبادرة الرئاسية لتنمية البنية التحتية بأفريقيا.

أكدت جائحة كورونا على أهمية الرقمنة باعتبارها القوة الدافعة لتطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات، مثل التعليم والنقل والصناعة. فلم تعد الرقمنة خيارًا، بل أصبح من المهم تيسير تحول اقتصادات العالم نحو الرقمنة، وهي وسيلة لتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة والتمويل المختلط لتعزيز البنية التحتية الرقمية في إفريقيا.

خلال اجتماعات التجمع الأفريقي لمحافظي لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام ٢٠٢١ تحت عنوان "الرقمنة لتحقيق تعافي شامل ونمو مستدام"، وشارك في هذا التجمع العديد من الوزراء ومحافظي الدول الأفريقية لدى صندوق النقد والبنك الدوليين، وكان من بين المتحدثين خلال الجلسة التي شاركت فيها المشاط، الدكتورة فيرا سونجوي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ورود دي موج رئيس قسم السياسات الضريبية بإدارة الشؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

تضج قارة أفريقيا بما يقرب من ٣٠٠ مليون مواطن، على بُعد أكثر من ٥٠ كيلومترًا من اتصالا الألياف الضوئية، وبالتالي، يفتقرون إلى خدمات الإنترنت عالية السرعة، مما يعرض التحول الرقمي للخطر في إفريقيا... تستعدى التحديات التي تواجه القارة تنظيمًا للتحول الرقمي وتوجيهًا للمزيد من الاستثمارات لتعبئة الموارد اللازمة. وفي هذا السياق، قالت الدكتورة رانيا المشاط أن نجاح جهود التنمية في الوقت الحاضر بات مرهونًا بحجم الاستثمارات المخصصة لتطوير البنية التحتية الرقمية.

ما يعيق استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا هو خلق بيئة مشجعة للاستثمار وتوفير التمويل لسد فجوة البنية التحتية الرقمية، وتسهيل الوصول إلي الخدمات الإلكترونية لجميع المواطنين وبأسعار مناسبة. لذا، يعتبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية في القارة الأفريقية، ضروريًا. وتم التوصّل إلي نفس النتيجة خلال اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر وجنوب السودان، حيث غطت التعاون في مختلف القطاعات، بما في ذلك المياه والري والزراعة والتجارة والتعليم. وترأست الدكتورة رانيا المشاط الجانب المصري في الاجتماعات التحضيرية على المستوى الوزاري، وترأس الجانب الجنوب سوداني السفيرة بيتاريس واني، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي. وجاء ذلك في إطار العلاقات الاقتصادية المشتركة مع دولة جنوب السودان، وسعي الدولة المصرية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية.

اتفاق دولي على أهمية الاستثمار في أفريقيا

مع نهاية هذا العام، شاركت الدكتورة رانيا المشاط في في جلسة حوارية تحت عنوان «قارة أفريقيا في عصر الحرب التجارية الجديدة»، وحول تشجيع التجارة والاستثمار في أفريقيا. وذلك ضمن فعاليات قمة منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة، التي استضافها مركز فيروز لاجي لأفريقيا» ونظمتها كلية لندن للاقتصاد، حيث تم التأكيد على أهمية التعاون الدولي وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص كعامل أساسي لتنمية قارة أفريقيا.

وخلال جلسة التجارة والاستثمار في أفريقيا والعلاقات المشتركة مع الصين، أكد المشاركون على أهمية التعاون الإنمائي في تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين قارة أفريقيا والصين في مختلف القطاعات، حيث تتمتع القارة الأفريقية، جنبًا إلى جنب مع الصين، بإمكانيات هائلة لاستكشاف وتطوير مجالات التجارة والصناعة والمساهمة في تنفيذ مشروعات المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لتمهيد الطريق نحو النهوض بالاقتصاد الأخضر.ومن جانبه ، شدد ليزلي ماسدرو ، نائب رئيس بنك التنمية الجديد والمدير المالي ، على أن البنوك متعددة الأطراف يجب أن تلعب دورًا مركزيًا رائدًا في المساهمة في تعافي إفريقيا. دعم جداول الأعمال الوطنية للبلدان من أجل تحقيق تنمية عالمية شاملة تناسب جميع أصحاب المصلحة.

شارك في فعاليات قمة منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة عدد من المتحدثين رفيعي المستوى في جلساتها من بينهم رئيس الوزراء الموريتاني، السيد محمد ولد بلال مسعود، والمدير التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية، السيد مختار ديوب.

"إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية يستهدف تحسين اقتصاديات القارة التي تضم١،٣مليار شخص بإجمالي ناتج محلي قيمته ٣،٤ تريليون دولار، يمكن أن يمثل قوة دافعة للتعافي المستدام والنمو الشامل والتغلب على تحديات جائحة كورونا في القارة."

د.رانيا المشاط

تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية التي تعد الأكبر عالميًا سوف يفتح أفقًا جديدة للاقتصاد الأفريقي وأن تكون نموذجًا للتعاون متعدد الأطراف والتجارة الدولية، حيث تمثل الصادرات بين بلدان القارة٦،١٦٪ من إجمالي الصادرات العالمية في عام ٢٠١٧ مقارنة ب ٦٨٪ في أوروبا و٥٩٪ في آسيا، وهو ما يشير إلى الإمكانيات الضخمة غير مستغلة.

وفقًا إلى مجموعة البنك الدولي، تقدم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة كبيرة للبلدان الأفريقية لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وتعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام والشامل.

تعزيز النقاش حول أفريقيا بمنتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

ضم منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، كما ذُكِرَ سابقًا، ورش عمل حول تفعيل آليات التعاون الإقليمي في ظل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وتحديات التجارة الإلكترونية للقطاع الخاص، والأمن الغذائي والتشغيل في أفريقيا في عصر الرقمنة، والشمول المالي للمرأة: دعم رائدات الأعمال في مصر، والابتكار وريادة الأعمال: الشباب قاطرة التنمية في أفريقيا والشرق الأوسط. وسعت كل المحادثات في هذا الصدد إلى تحديد سبل تسريع وتيرة تعافي القارة والمنطقة.

تعد العلاقات الأفريقية المشتركة فرصة لتسريع النمو، حيث ستساهم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في خفض أسعار السلع الأساسية وزيادة القدرة التنافسية لأفريقيا على مستوى العالم، مما سيجذب أيضًا المزيد من الاستثمارات، ذلك بالإضافة إلى نسبة معدل نمو السكان التي من المتوقع أن تصل إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

تناولت توصيات المنتدى في البيان الختامي العديد من المحاور التي شملت سبل تنمية القارة... بما في ذلك إعادة التأكيد على التزام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتعزيز نمو وشمول اقتصادات أفريقيا في ظل جائحة فيروس كورونا، كما أكدت التوصيات على ضرورة إنهاء المفاوضات المتعلقة بالاتفاق على بروتوكول للتجارة الإلكترونية وتسهيل التجارة الرقمية عبر الحدود، وتمكين الضرائب الرقمية على التجارة الإلكترونية. ويهدف كل ذلك إلى تعزيز التعافي الاقتصادي الشامل.

وخلال المنتدى، قال هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، أن تمويل التجارة يعد الآن أكثر أهمية من ذي قبل، وذلك من أجل تمكين البلدان الأكثر ضعفًا في العالم من التمويل واستمرار ارتباطها بنظام التجارة الدولي حتى لا تتخلف عن الركب، خاصة وأن فجوة تمويل التجارة والتي كانت مقدرة مبدئيًا بـ ١,٥ تريليون دولار قبل وباء كورونا قد زادت بشكل كبير وأصبح العالم اليوم بحاجة الآن إلى ما بين ٣,٤ تريليون دولار و ٦,٥ تريليون دولار من تمويل التجارة "لنكون قادرين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

كما أشارت التوصيات إلى أهمية ترسيخ بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود في إفريقيا يتطلب بنية تحتية قوية للاتصالات وأساليب نقل فعالة من حيث التكلفة وأنظمة ضريبية موحدة وحلول دفع موثوقة وإدراكًا عامًا للقواعد التنظيمية والإجراءات الجمركية.

بالإضافة إلى ذلك، ذكرت التوصيات أهمية تسخير إمكانيات التقنيات الرقمية لتزويد الشركات التي تقودها النساء بفرص هائلة وتعزيز قدرتها التنافسية. ولذلك دعا إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية وإلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي بدورها ستحسن الاتصال بالإنترنت وتعزز، في نهاية المطاف، مشاركة المرأة في ريادة الأعمال والابتكار.

وأخيرًا وليس آخرًا، أكدت توصيات المنتدى على الحاجة إلى العمل الجماعي للاستفادة من البحث العلمي وتوسيع نطاق الابتكار لتعزيز مرونة قارة إفريقيا في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى التي تهدد الأمن الغذائي لشعوبها.

ومن أجل ضمان أمن الجميع، لابد من التأكيد على حصول الجميع على اللقاحات، وتعزيز إنتاجها في جميع أنحاء أفريقيا... إن الاستثمار في رأس المال البشري هو أساس النمو طويل الأجل والتنمية المستدامة، هو ما يعزز أهمية قيام المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، بدعم جهود الدول النامية والناشئة. ذلك بالإضافة إلى تطوير قطاعات البنية التحتية والنقل والطاقة التي تساهم بشكل متساوٍ في تعزيز النتائج الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

الفصل الثالث

جهود وطنية

٠٣

تعظيم الأثر من التمويلات الإنمائية
عبر مطابقتها مع أهداف التنمية المستدامة

تمثل التنمية نهجًا قائمًا على الاستخدام الأمثل للبيانات، لتحقيق النتائج المرجوة منها، وتحسين أحوال المجتمع المعيشية، وإحداث التغيير الشامل على مستوى قطاعات التنمية، والمناطق الجغرافية أيضًا، ومن أجل هذا تعمل مصر على تعزيز تجربتها في مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، لتشارك في الجهود الدولية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة.

حينما اندلعت جائحة كورونا، مثلت تداعياتها تهديدًا للجهود العالمية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، كما كشفت عن الحاجة الملحة للتعاون الإنمائي والعمل المشترك من أجل التغلب على هذه التحديات، وفي غضون ذلك فقد سعت مصر لاستمرار تقدمًا والمضي قدمًا نحو تحقيق التنية المستدامة من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق التأثير المطلوب وضعت وزارة التعاون الدولي آلية لمطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، بهدف الوصول إلى خريطة واضحة ودقيقة حول المشروعات التي يتم تنفيذها ضمن محفظة التعاون الإنمائي للوزارة، ومدى مساهمتها في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وتضم محفظة التعاون الإنمائي كافة التمويلات الموجهة للقطاعين الحكومي والخاص، وكذلك المشروعات التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها التابعة، وقامت وزارة التعاون الدولي باستخدام منهجيات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لمتابعة ورصد موقف المحفظة الحالية من أهداف التنمية المستدامة وقياس أثر ما تحقق بالفعل.

وتعمل آلية مُطابقة التمويلات التنموية ومحفظة التعاون الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة، على قياس مدى توافق المشروعات المُنفذة مع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشكل دقيق، بحيث تكون القرارات المُتعلقة بالشراكات المستقبلية موجهة بشكل أكثر فاعلية لتحقيق نتائج أكثر تأثيرًا، وسد الفجوات التي لم يتم العمل عليها. وكذلك ضمان رؤية واضحة لاتجاهات الشراكات التنموية المستقبلية. تم تنفيذ عملية المطابقة على إجمالي المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي التي تبلغ قيمتها 25.6 مليار دولار، وتضم 377 مشروعًا قيد التنفيذ، ومن خلال المنهجيات وطرق العمل المتبعة تم الوصول إلى العلاقات والتداخلات بين المشروعات المنفذة وأهداف التنمية المستدامة.

وفي الكتاب الذي نشرته د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، من خلال كلية لندن للاقتصاد، حول "مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي"، تم التطرق بالتفصيل لآليات ومنهجيات المطابقة، والنتائج التي تم التوصل إليها.

ويوثق الكتاب تجربة جمهورية مصر العربية الرائدة في تدشين إطار مؤسسي للدبلوماسية الاقتصادية يقوم على ثلاث مبادئ تهدف إلى الدفع بآليات التعاون الدولي والتمويل الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي منصة التعاون التنسيقي المشترك، ومطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، وسرد الشراكات الدولية.

أمثلة على نتائج المطابقة

ولتنفيذ آلية مطابقة التمويلات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة تم الاعتماد على منهجيتين رئيسيتين:

(١) منهجية مطابقة التمويلات القطاعية

(٢) منهجية أكثر تفصيلا لمطابقة المشروعات، وفي إطار المنهجية الثانية تم استخدام آليتين مختلفتين؛

(أ) مطابقة المشروعات مع هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة

(ب) مطابقة المشروعات مع أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

ومن بين الأمثلة على نتائج مطابقة التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة

تم الكشف عن **٣٤** مشروعًا ضمن المحفظة الجارية لوزارة التعاون الدولي لتنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، بتمويلات إنمائية قدرها **٥,٩٥ مليار** دولار، تشكل **٢٣,٢٪** من إجمالي المحفظة الجارية؛ وتظهر نتائج المطابقة وفقًا لهدف واحد، أن شركاء التنمية الذين ساهموا في توفير التمويلات ضمن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة هم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) بنسبة **١٩٪، و ١٨٪** من البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ، و **١٢٪** من اليابان ، و **١٠٪** من بنك الاستثمار الأوروبي **(EIB) ، و ٤١٪** من شركاء التنمية الآخرين. وتتركز التمويلات في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بنسبة **٨١٪، و١٨,٨٪** في قطاعي النفط والغاز.

بينما في إطار مطابقة التمويلات الإنمائية مع أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة فيستحوذ البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على ٣٢٪ من التمويلات بواقع ١٦٪ لكل منهما، في حين أن اليابان، وبنك الاستثمار الأوروبي، وألمانيا، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بحصص **١١٪ ، و ٨,٩٪، و ٨,٥٪ ، و ٨,٤٪** على التوالي. ويستحوذ قطاع الكهرباء على **٧٤٪** من التمويلات ومشروعات النفط والغاز١٧٪، ويتسم الهدف السابع بعد وجود اختلاف كبير

وعند دراسة العلاقة بين الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة وبقية الأهداف، فإنه يرتبط بها جميعًا باستثناء الهدف الخامس عشر: الحياة البرية، كما يعد أكثر ترابطًا مع الأهداف الآتية، التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الثاني عشر :المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والهدف الثالث عشر: العمل المناخي.

ومن الملاحظ أيضًا من نتائج عملية المطابقة أن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، إلى جنب الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، يستحوذون على نحو ٦٥ ٪ من إجمالي محفظة التعاون الإنمائي الجاري، وهو ما يعكس ويؤكد التزام الدولة بتطوير البنية التحتية لتحسين مستوى معيشة المواطنين وخلق البيئة المواتية للاستثمارات، حيث تسهم بيئة الاستثمار المناسبة في دفع التقدم نحو تنفيذ كافة أهداف التنمية المستدامة.

وللوصول إلى نتائج دقيقة حول الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، والتأثير المشترك لكل هدف على الأهداف الأخرى، استخدمت وزارة التعاون الدولي منهجية تحليل الشبكات الاجتماعية (SNA)، والتي يمكن من خلالها استكشاف الروابط بين مجموعة متنوعة من العوامل.

المطابقة مع هدف واحد
٨٢ مليون دولار

موّلت
١٣ مشروع

الشركاء

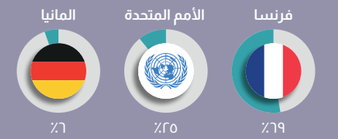

المطابقة مع هدف ١١ أكثر
٦,٧ مليون دولار

موّلت
٩٩ مشروع

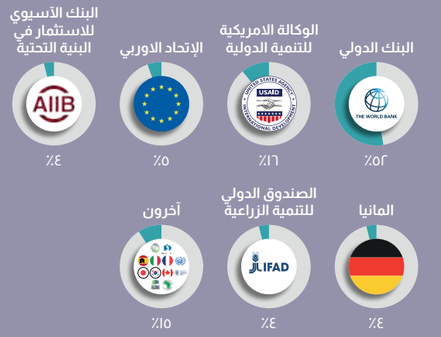

القطاعات

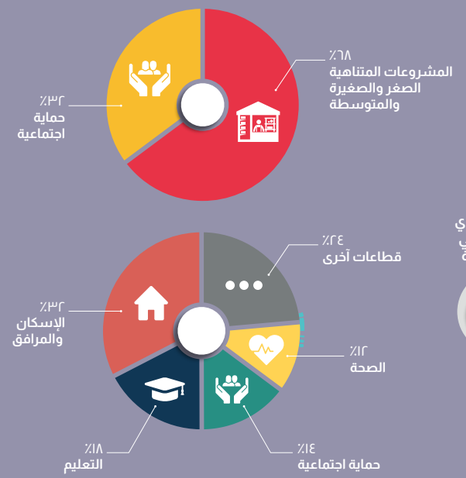

فيما يتعلق بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: **المساواة بين الجنسين، فإن نتائج المطابقة كشفت عن العلاقة الوطيدة وتداخله في كافة مشروعات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وبينما لا تضم محفظة التعاون الإنمائي لوزارة التعاون الدولي سوى ١٣ مشروعًا موجهة بشكل مباشر لتحقيق الهدف الخامس بقيمة تمويلات ٨٢ مليون دولار، تمثل ٠,٣٢٪ من إجمالي المحفظة، إلا الهدف يدخل من بين الأهداف الفرعية التي تسعى لتمكين الرأة والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف المشروعات القطاعية الأخرى، لذا تظهر أهداف المساواة بين الجنسين كجزء من أهداف ٩٩ مشروعًا بقيمة تمويلات إنمائية قدرها ٦,٧ مليار دولار.**

وتستهدف هذه المشروعات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تحرص على تمكين السيدات والفتيات ودمجهن وتعزيز سلامتهن، باعتبارهن رائدات المستقبل، كما تتوزع المشروعات في قطاعات مختلفة مثل الإسكان والمرافق والحماية الاجتماعية والصحة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها، وكلها قطاعات تؤثر بشكل مباشر وترتبط بحياة المرأة وأنشطتها اليومية، وتنعكس على قدرتها على الوصول للخدمات العامة وضمان تمتعها بالفرص الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

في ضوء ذلك فإنه رغم أن آلية مطابقة المشروعات مع هدف واحد فقط تمكننا من النظرة الدقيقة نحو التوزيع المالي الأولى لميزانية المشروعات مصنفة وفقًا لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها لا توفر بيانات دقيقة عن الأهداف الفرعية المتضمنة في كافة المشروعات، وبالتالي تمدنا بنتائج غير كاملة حول أهداف التنمية المستدامة، لذلك اعتمدت وزارة التعاون الدولي أيضًا، لذلك تبنت وزارة التعاون الدولي، آلية مطابقة التمويلات التنموية الإنمائية مع أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة، بهدف إظهار التشابك ومعرفة كافة أهداف التنمية المستدامة التي تعكس بشكل صحيح الواقع الفعلي لموقف تنفيذ أهداف المستدامة، وكذلك المنهجيات القطاعية، التي تعكس صورة كاملة لمساهمة التمويل التنموي في تنفيذ الأهداف الأممية، وهو ما ظهر جليًا في نموذجي الهدف السابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة.

ومن بين نتائج مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة:-

١. تتداخل أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العديد من الاهداف الفرعية وتتشابه مؤشراتها بشكل كبير.

٢. تم التوصل إلى توافق في الآراء مع شركاء التنمية حول الميزة النسبية لكل نهج مُتبع في مطابقة التمويل التنموي مع أهداف التنمية المستدامة.

٣. تمكننا آلية مطابقة المشروعات مع هدف واحد فقط، من النظرة الدقيقة نحو التوزيع المالي الأولى لميزانية المشروعات مصنفة وفقًا لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

٤. تمكننا آلية مطابقة المشروعات مع أكثر من هدف، معرفة الأهداف المتشابكة من المشروعات المختلفة.

٥. الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، هو هدف يعد عاملًا ونتيجةً لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لأن مفاهيم السلام والعدالة والإدماج تعد حافزًا رئيسيًا، لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

٦. تم التأكيد على أهمية الهدف السابع عشر: الخاص بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، والدور المحوري للتعاون الدولي كمحفز رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الشراكات القوية والشاملة.

٧. تعد مبادرة الوزارة بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية حول مطابقة التمويلات الإنمائية للقطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة تأكيدًا أهمية الرصد والمتابعة لجهود التقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية حتى لا تهدر الجهود دون معرفة حجم التقدم.

٨. تنعكس فاعلية أطر الحوكمة بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩. تعد أنظمة المتابعة وتقييم المشروعات الممولة من شركاء التنمية، التي تنتهجها وزارة التعاون الدولي، ضرورية لتحقيق الشفافية والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة.

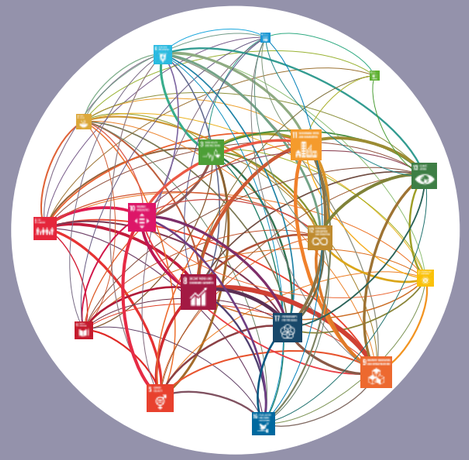

ويمكن أن توفر نتائج المطابقة فيما يتعلق بالعلاقات المتشابكة بين أهداف التنمية المستدامة، فرصة للأطراف ذات الصلة والجهات المعنية وشركاء التنمية، لمضاعفة التأثير الاقتصادي والاجتماعي للتمويلات الإنمائي، من خلال التعرف عن قرب على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة، عبر وضع السياسات والإجراءات السليمة التي تدفع الشراكات الدولية.

ومن أهم النتائج التي كشفت عنها جهود المطابقة، هي ضرورة دمج مبادئ الاستدامة والمعايير البيئية داخل كافة جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتجنب النتائج المتضاربة، على سبيل المثال، لا يمكن العمل على تعزيز الإنتاج لزيادة النمو الاقتصادي، في الوقت الذي يمكن أن تؤثر فيه عوامل وطرق الإنتاج غير المستدامة سلبيًا على البيئة والمناخ، لذلك استكشاف طرق مبتكرة لتمويل المشروعات تراعي الاستدامة والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بات ضروريًا لخلق نهج مستدام لتحقيق التنمية.

مصر تطلق منهجيات مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة

كان السؤال الذي طرحته كليه لندن للاقتصاد كيف يمكن لدولة ما تعزيز استفادتها من التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟.

خلال حدث افتراضي في ٢٩ يونيو ٢٠٢١، أطلقت وزارة التعاون الدولي، في حدث دولي، كتاب «مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي»، من كلية لندن للاقتصاد، إحدى أعرق الجامعات البحثية الاقتصادية على مستوى العالم، وهو الكتاب الذي أعدته د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، بهدف توثيق تجربة مصر على مستوى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، وعرضها على المستوى الدولي، اعترافًا بالريادة المصرية على مستوى ترسيخ وتدشين مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، وإتاحتها كمرجع للدول الناشئة والنامية للاستعانة بالتجربة المصرية في مجال التعاون الدولي.

وشارك في الحدث الدولي لإطلاق الكتاب معقبون من أعلام الاقتصاد الدولي ومسئولو المؤسسات الدولية من بينهم، البارونة الدكتورة مينوش شفيق، مديرة كلية لندن للاقتصاد، ود.كارمن راينهارت، نائبة الرئيس ورئيسة الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والأستاذة بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، ود. إريك بيرجلوف، كبير الاقتصاديين بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومن الأمم المتحدة والمنظمات التابعة له، السيد أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسفير منير أكرم، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والسيدة إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، وغيرهم.

"إن الكتاب، يدعم مبادئ النظام الاقتصادي والاجتماعي جامع الأطراف ذات الصلة، ويضعها موضع التنفيذ، ويعزز مشاركة الأطراف ذات الصلة من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال إقامة شراكات تدفع "خلق القيمة المشتركة على المدى الطويل." يعزز هذا النهج المكاسب المكتسبة حتى الآن ويخلق المزيد من الفوائد الشاملة التي تضمن الشمولية نحو تحقيق أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠."

السيد كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي

"إن مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ضروري وخطوة هامة لتحقيق هذه الأهداف، وتعد مصر هي أول دولة تتولّى زمام تحقيق هذا الأمر؛ وأود التأكيد على كامل دعمي للجهود التي تبذلها مصر لوضع منهج للدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الإنمائي في إطار مؤسسي مُنظَّم، واتفق مع ما ذُكِرَ في الكتاب حول أهمية العمل والتعاون في إطار مؤسسي شامل وشفاف من أجل خلق حوار بنّاء يعزز من التعاون الإنمائي بين جميع الأطراف ذات الصلة."

السفير منير أكرم، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

"يقدم هذا الكتاب تفاصيل تجربة مصر في خلق منصات تعاون مُتعدد الأطراف، مثل منصة التعاون التنسيقي المشترك، التي تمكن الحكومات حول العالم من تعزيز اتساق خطط التنمية الوطنية وطريق تنفيذ المشروعات وحجم التمويلات مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة."

السيد أكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"مما لا شك فيه أن النموذج المصري في التعاون الإنمائي فعال ومؤثر، وسيستخدم من قبل الكثيرين، ويوضح الكتاب كيف يمكن للدول أن تقود زمام أمورها في تحقيق التنمية بتحديد الأولويات، وتوجيه التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، لتلبية هذه الأولويات."

د.إريك برجلوف، كبير الاقتصاديين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

"أود أن أؤكد على التوقيت المثالي لهذه الجهود التي قامت بها وزارة التعاون الدولي، لإشراك الأطراف ذات الصلة في الجهود التنموية، وتوجيه التعاون الإنمائي لخدمة أولويات الدولة."

د.كارمن راينهارت، نائبة الرئيس بمجموعة البنك الدولي وكبير الاقتصاديين بالبنك

"من المؤكد أن التحديات المتزايدة التي يواجهها العالم لا يمكن التغلب عليها بدون آليات ومنهجيات واضحة للتعاون متعدد الأطراف، ويعد كتاب مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية خطوة هامة نحو إطار تعاون دولي فعال، لدفع جهود التنمية، يمكن أن يمثل مرجعًا للدول الأخرى، وتعد خارطة مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية كاشفة للموارد المتاحة والفجوات التي يجب العمل على إغلاقها، بما يعزز الشراكات التنموية."

البارونة د.مينوش شفيق، مديرة كلية لندن للاقتصاد

" بالتعاون مع الحكومة المصرية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والجهات الفاعلة في بيئة الابتكار، سيعمل مختبر تسريع الأثر الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تحفيز الابتكار ومعالجة تحديات التنمية، من خلال الأساليب الجديدة والعمل الجماعي ووسائل التحفيز."

السيدة رنده أبوالحسن، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

"يضع الكتاب إطارًا عمليًا للتكامل والتنسيق على مستوى التمويلات الإنمائية وكيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أن نموذج منصة التعاون التنسيقي المشترك الذي تم تناوله في الكتاب هو نموذج هام للغاية لتحقيق التكامل بين شركاء التنمية والأطراف ذات الصلة. وتظهر هذه الجهود الحوكمة الرشيدة التي يعمل في إطارها التعاون الدولي والتمويل الإنمائي في مصر، من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية التي تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة."

السيدة إيلينا بانوفا ،المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر

"الثقة المتبادلة تعزز التواصل، من خلال منصات التعاون التنسيقي المشترك التي تعقدها وزارة التعاون الدولي، يمكن تعزيز الثقة وتحقيق التعاون بين الأطراف ذات الصلة لتكامل الجهود، وبالتالي المضي قدمًا نحو جهود متسقة تدفع التنمية نحو الأمام"

ريتشارد أتياس، المنتج التنفيذي السابق لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي

في الفصل السابق تسليط الضوء على منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، وورشة العمل التي عقدت حول مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والتي شاركت خلالها د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، تجربة مصر في نجاح عملية المطابقة، وفي التوصيات الختامية تم تأكيد الدعوة للدول على اتباع مناهجها الوطنية المبتكرة لمطابقة التمويلات الإنمائية ومعرفة مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز المشاركة الشاملة والمؤثرة والعمل المشترك بين شركاء التنمية، والحكومات ،وصانعي القرار، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ويدفعنا نحو بناء مستقبل أفضل.

وكانت عملية المطابقة، محل اهتمام العديد من الفعاليات والمحافل الدولية. خلال الحدث الافتراضي الذي تم تنظيمه بالتعاون بين جامعتي كامبريدج وهارفارد، شاركت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدول]، حيث ناقشت قيام الوزارة بوضع إطار للدبلوماسية الاقتصادية يقوم على ثلاثة مبادئ، ونجاح عملية مطابقة التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة .

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، أن التجربة التنموية في مصر والمشروعات القومية الكبرى التي يجري تنفيذها، أظهرت مرونة شديدة في التعامل مع التحديات العالمية، موضحة أن مصر ماتزال ملتزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستداة رغم التحديات المتتالية.

"الأطراف ذات الصلة يقومون بدور محوري في دفع جهود المضي قدمًا، وتعزيز العمل المشترك يعد هو الدافع الحقيقي وراء تحقيق المواءمة بين جهود التنمية ومواجهة التحديات."

ماورو إف جيلين، عميد كلية إدارة الأعمال.

الاستثمار والتأثير والإنجاز

شاركت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في الاجتماع الأول، للجنة التسيير المُشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة للمكون الأول للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة «استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر»، والذي عقدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومكتب الأمم المتحدة بالقاهرة. حيث أكدت «المشاط»، أن مطابقة كل التمويلات المتاحة من جميع المصادر مع أهداف التنمية المستدامة 2030، تُعد الخطوة الأولى والأهم، للوقوف على الفجوة التمويلية ووضع استراتيجية تمويل الأهداف التنمية المستدامة في مصر، والوقوف بشكل أكثر فاعلية على الاحتياجات المستقبلية.

ويستهدف الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بين الحكومة والأمم المتحدة إلى تحديد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتقييم الوضع الحالي للتمويل الموجه إلى الأهداف العالمية ، وكذلك تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، للوصول آليات التمويل المبتكر للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الاستفادة من عملية مطابقة التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة.

ولتعزيز دور القطاع الخاص، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكاتاليست بارتنرز للاستثمار المباشر مذكرة تفاهم، لتعزيز الاستثمار المؤثر في مصر كوسيلة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقياس الأثر نحو أهداف التنمية المستدامة لمؤسسات القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة، وتستهدف الشراكة تحفيز استثمارات القطاع الخاص والاستثمار في الاتجاه الصحيح، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.

في هذا الصدد شهدت د. رانيا المشاط، إطلاق مختبر تسريع الأثر الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة في مصر، والذي يُعد أداة جديدة من أدوات البرنامج، بهدف تمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل من خلال تعزيز المرونة والابتكار ومواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، وتهيئة مهارات الأفراد والشركات لتكون قادرة على التأقلم مع هذه المتغيرات على المستوى الاقتصادي وأيضًا المستوى التكنولوجي، بما يعزز الوصول لمستقبل مستدام.

ويعتبر المختبر جزءً من الشبكة العالمية لمسرعات أعمال البرنامج التي تضم ٩١ مسرعة أعمال في ١١٥ دولة، حيث تعمل على استغلال الشراكات مع الحكومات والأطراف ذات الصلة على المستوى المحلي وكذلك الشراكات الدولية، لتوسيع نطاق الحلول الهادفة لتحقيق التنمية من خلال تعزيز مهارات الشباب والشركات للاستعداد للمستقبل ومعالجة تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

"الابتكار والمرونة لا غنى عنهما في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة، لذا لابد من تدعيم مهارات الأفراد والشركات الناشئة لتلائم ديناميكية الاقتصاد، للوصول لمستقبل مستدام، علينا أن نواصل العمل المشترك والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلق مستقبل أفضل للعيش فيه."

د.رانيا المشاط

LSE THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي

إطار جامع الأطراف ذات الصلة

Download from here

الفصل الرابع

تجديد أفق التعاون متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين

يعزز التعاون متعدد الأطراف، قدرتنا على تحقيق تعافي شامل ومستدام، من خلال الشراكات الدولية، من خلال العمل المشترك الذي يمكن أن نحققه في شراكاتنا وتعاوننا، نستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، وهو ما كشفت عنه جائحة كورونا التي تسببت في عزلة العالم طوال عام ٢٠٢٠، وعززت الحاجة للتعاون متعدد الاطراف، وأكدت أنه لا يمكن لدولة أو فرد القيام بذاته.

٠٤

الشراكات التنموية المؤثرة مع مجموعة البنك الدولي

دعم جهود الاقتصاديات النامية لتحقيق التنمية المستدامة

دائمًا ما تمثل الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فرصة لتعزيز النقاش وتبادل الرؤى ووجهات النظر حول جهود تحقيق التنمية والتعافي الأخضر والمرن والشامل GRID، عقدت الاجتماعات السنوية خلال أكتوبر ٢٠٢١، تحت عنوان **"دعم جهود الدول نحو تعافي أخضر ومرن وشامل لمواجهة التحديات المستقبلية"**، حيث شهدت مناقشة عدد من الموضوعات التي تشغل المجتمع الدولي من بينها الأمن الغذائي ودفع التحول الأخضر. وشاركت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في العديد من الحلقات النقاشية من بينها **"توفير الموارد المالية للتحول الأخضر والاقتصاد منخفض الانبعاثات"**، هذا إلى جانب المشاركة في اجتماع مجموعة دول **الـ٢٤، واجتماع محافظي الدول الأفريقي لدى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن الاجتماعات الثنائية المكثفة مع مسئولي البنك الدولي.**

مع انتهاء اجتماعات مجموعة الدول الـ٢٤، التي عقدت في نهاية الاجتماعات السنوية، تم التأكيد على ضرورة فتح آفاق التعاون الدولي نحو نماذج أكثر ابتكارًا للتمويل المختلط، بينما يعمل العالم على التعافي من تداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال العمل المشترك مع مجموعة البنك الدولي ومختلف مؤسسات التمويل الدولية، الذي يعزز معالجة التحديات العالمية من بينها التحول الرقمي وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومشكلات الأمن الغذائي.

وتفعيلا لهذا التوجه تعد مصر من الدول التي تتمتع بشراكة استراتيجية مع مجموعة البنك الدولي، حيث تصل حجم محفظة التعاون الإنمائي الجارية نح ٥,٤ مليار دولار، لتمويل ١٨ مشروعًا في عدة قطاعات تنموية مثل النقل والتعليم والإسكان، الصحة وشبكات الحماية الاجتماعية والبترول والإسكان والصرف الصحي والتنمية المحلية والبيئة، بجانب ذلك فقد وجهت مؤسسة التمويل الدولية، ذراع مجموعة البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص، في عام ٢٠٢١ تمويلًا إنمائيًا بقيمة ٤٢١ مليون دولار للقطاع الخاص في مصر، بينما وصلت حجم تمويلاتها خلال العقد الماضي لنحو ٤ مليارات دولار، وهو ما عزز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية.

خلال لقاء د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مع د.آيات سليمان، المديرة الإقليمية لإدارة التنمية المستدامة بالبنك الدولي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيدة كيكو ميوا، المديرة الإقليمية للتنمية البشرية، تم التأكيد على العديد من الرسائل التي كانت محل نقاش في الاجتماعات السنوية خلال أبريل وأكتوبر من عام ٢٠٢١، ومن أهمها ضرورة تعزيز التعاون في مجال التمويل المختلط والمبتكر لتحقيق التعافي الأخضر والشامل عقب جائحة كورونا، فضلا عن أهمية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

وتضع أجندة مصر التنموية ورؤيتها لعام ٢٠٣٠، هذه المحاور في قيد التنفيذ، والتي تشمل العمل المناخي والتحول الرقمي والنمو الشامل والمستدام، بجانب أهداف التنمية المستدامة الأخرى، حيث تمثل رؤية ٢٠٣٠ خارطة طريق لدفع تقدم مصر نحو مستقبل أفضل.

وتعد أهداف التنمية المستدامة هي العوامل المشتركة التي يسعى العالم لتحقيقها، خلال مشاركة د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١ حول «الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة»، تمت مناقشة العديد من المحاور من بينها كيفية توسيع نطاق التمويل الحكومي والخاص لتعزيز الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

إلى جانب وزيرة التعاون الدولي، شارك كل من السيدة يوتا أوربيلاينن، المفوضة الأوروبية للشراكات الدولية، والسيدة نينا أنجلوفسكا، متحدثة باسم المرأة في التجارة الإلكترونية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والسيد جيسون روزاريو براغانزا، المدير التنفيذي للمنتدى الأفريقي والشبكة الأفريقية من أجل إلغاء الديون والتنمية، وترأسها د.سيرجي كيسليتسيا، نائب رئيس الجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC.

وتناولت جلسات المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠٢١، المباحثات حول أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، والهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه، والهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسئولان، والهدف الثالث عشر: العمل المناخي، والهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وتعمل مصر بشكل حثيث على توفير التمويل لتنفيذ خطتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تحديد الفجوات التمويلية باستمرار لتمهيد الطريق نحو اتخاذ قرارات واضحة بشأن تنفيذ هذه الأهداف.

جمهورية مصر العربية

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ويكشف مؤشر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١، أن مصر تحتل المركز 82 من بين 165 دولة مصنفة خلال 2021 وحصلت على درجة 68.7 من 100 وهو ما يفوق المتوسط الإقليمي عند 67.1 درجة، وذلك مقابل المركز 83 من بين 166 دولة خلال 2020 بدرجة 68.79 من 100.

كما تحتل مصر المرتبة 36 من بين 165 دولة في عام 2021 بدرجة 98.7 من 100 ، على مستوى مؤشر تأثير الامتداد العالمي، والذي يقيس تأثير السياسات المحلية لكل دولة على الدول الأخرى بالسلب أو بالإيجاب في أربع مجالات أساسية وهي التداعيات البيئية والاجتماعية الناتجة عن التجارة، التدفقات المباشرة عبر الحدود خاصة تلوث الهواء والماء، التدفقات الاقتصادية والمالية الدولية، وحفظ السلام والتداعيات الأمنية، وهو مايعكس حسن تعامل وجودة أداء الدولة المصرية في التعامل مع الجائحة.

ومن أجل مواصلة السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الضروري العمل على توطيد الشراكات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتحقيق تعافي مستدام وأخضر،وفي الفصل التالي نتطرق إلى سرد بعض الاستراتيجيات المشتركة لمصر مع شركاء التنمية لرصد التقدم الذي تحققه على مستوى جهود التنمية المستدامة.

https://dashboards.sdgindex.org/profiles/egypt-arab-rep

المرونة تجاه المؤثرات الخارجية

نسبة التقدم

٨٢/١٦٥

الترتيب في مؤشر التنمية المستدامة

المؤشرات:

- أهداف تم تحقيقها
- توجد تحديات
- تحديات كبيرة
- تحديات جوهرية
- معلومات غير متاحة

اتجاهات:

- على الطريق الصحيح أو الحفاظ على التقدم لتحقيق الأهداف
- تحسن معتدل
- ركود
- انخفاض في الأداء
- المعلومات غير متوفرة

شراكات التعاون الإنمائي في مصر

وسط الزخم العالمي بأهمية عقد الشراكات والتعاون متعدد الأطراف لدفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتبع مصر نهجًا فريدًا لتعزيز الشراكات الدولية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لدعم رؤيتها التنموية التي تتسق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والمبادرات التي تعزز تحقيق هذه الأهداف مثل حياة كريمة والمبادرات الصحية وغيرها.

وتقوم وزارة التعاون الدولي، وفقًا للقرار الجمهوري المنظم لمهامها، رقم ٣٠٣ لعام ٢٠٠٤، بالعمل على توطيد علاقات مصر مع شركاء التنمية وتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في مختلف القطاعات مثل النقل والطاقة المتجددة والإسكان والاستثمار في رأس المال البشري والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات التي تأتي على رأس أولويات الدولة.

الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة UNPDF

يعد الإطار الاستراتيجي للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة، الذي تم تدشينه عام ٢٠٠٦، هو الوثيقة الشاملة التي تنظم أطر التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والتي توظف جهود تلك الوكالات وبرامجها القطرية بما تتضمنه من مشروعات وبرامج، في دعم أولويات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة، وتتولي وزارة التعاون الدولي مسئولية التنسيق مع الأمم المتحدة على المستوى الوطني والإشراف على تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وتعد وزيرة التعاون الدولي هي الرئيس المشارك للإطار الاستراتيجي للشراكة إلى جانب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر.

خلال ٢٠٢١ أطلقت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والسيدة إيلينا بانوفا، المنسق المقيم لمكتب الأمم المتحدة في مصر، خارطة طريق الإطار الاستراتيجي الجديد للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٧، والذي يستهدف دعم جهود الدولة لتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ وذلك خلال رئاستهما الاجتماع الدوري للجنة التسيير الخاصة بالإطار الاستراتيجي ٢٠١٨\٢٠٢٢، والتي شهدت مناقشة نتائج ما تم تحقيقه، في إطار الأربعة ركائز الأساسية

١) التنمية الاقتصادية الشاملة،

٢) العدالة الاجتماعية ،

٣) الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية و

٤) تمكين المرأة.

محور التنمية الاقتصادية الشاملة:

يسعى الدعم جهود الحكومة لتحقيق تنمية اقتصادية تتسم بالمرونة ومستدامة، من خلال تعزيز أنشطة الحكومة في استخدام الموارد العامة وتشجيع النمو وتوليد فرص العمل وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة في القطاعات الحيوية، فضلا عن الحد من الفقر والجوع وغيرها من الأهداف.

محور العدالة الاجتماعية:

تعزز الأمم المتحدة جهود الدولة لتنظيم النمو السكاني وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية والتغذية والخدمات التعليمية الجيدة التي يستفيد منها الجميع، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لاستهداف الفئات الأكثر احتياجًا.

محور استدامة الموارد الطبيعية والبيئية:

يعمل على مكافحة تغير المناخ وتعزيز الإدارة السليمة للأراضي في الحضر والريف ودعم كفاءة استخدام الطاقة لاسيما طاقة الرياح.

تمكين المرأة:

يتم العمل على دعم الجهود الوطنية لضمان مساهمة المرأة بشكل أكبر في التنمية وسوق العمل، فضلا عن الحفاظ على صحة السيدات، ومكافحة الممارسات الاجتماعية الضارة.

بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٢ حدد اتفاق الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة ميزانية تقديرية تبلغ ١,٢ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، مقسمة بواقع ٥٠٠ مليون دولار لمحور العدالة الاجتماعية ونحو ٣٠٠ مليون دولار لمحور استدامة الموارد البيئية والطبيعية و٣٠٠ مليون دولار لمحور التنمية الاقتصادية الشاملة و١٠٠ مليون دولار لمحور تمكين المرأة ونحو ٢,٣ مليون دولار لمشروعات أخرى. وتنقسم الموارد إلى موارد أساسية يتم تخصيصها من الهيئات الحكومية الدولية، وموارد غير أساسية يتم توفيرها من شركاء آخرين، والموارد المراد تعبئتها أو (الفجوة التمويلية)

وفي الوقت الحالي يتم العمل على إعداد إطار استراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة، تحت مسمى إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام(UNSDCF) ، من خلال خارطة الطريق، التي أعدتها وزارة التعاون الدولي بالشراكة مع الأمم المتحدة، وتهدف إلى تنظيم مراحل إعداد الإطار الجديد للشراكة بشكل عملي يتوافق مع الأولويات التنموية للدولة المصرية، كما توفر رؤية شاملة للمراحل المقبلة من ضمان أن تكون مشروعات الأمم المتحدة متوافقة مع أجندة مصر التنموية، ودراسة التحديات التي تواجه خطط التنمية خاصة في ضوء مستجدات وتبعات انتشار جائحة كورونا؛ مع الأخذ في الاعتبار البناء علي ما تم تحقيقه من إنجازات خلال الإطار الاستراتيجي الحالي.

واتساقًا مع الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة يعمل الإطار الاستراتيجي الجديد للشراكة بين مصر والأمم المتحدة مرتكزًا على هذه المحاور:-

١) تنمية رأس المال البشري من خلال تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات الجيدة والحماية والعدالة الاجتماعية.

٢) دفع التنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة التي تركز بشكل مباشر على المواطن من خلال دفع النمو والإنتاجية والوظائف اللائقة ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

٣) تعزيز العمل المناخي وزيادة وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية لتوفير بيئة مستدامة.

٤) توفير الوصول الآمن والمتساوي إلى المعلومات والحماية والعدالة وتحقيق مجتمع سلمي وشامل من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة، على أساس سيادة القانون.

٥) تكمين المرأة والفتيات وتمكينهن من حقوقهن، وفقًا لما نص عليه الدستور المصري، على مستوى الحقوق الاجتماعية والصحية وسبل العيش، وتعزيز إجراءات الحماية من العنف.

وتعتبر مصر واحدة من البلدان المؤسسة ال٥٠ للأمم المتحدة عام ١٩٤٥، ولها تاريخ طويل من العلاقات مع المنظمة الأممية وبرامجها ووكالاتها التابعة، وصناديقها، ويقوممكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بتنسيق جهود منظمات الأمم المتحدة العاملة في مصر ويمثل نقطة الاتصال الأساسية مع الحكومة المصرية.

"لدينا شراكة وثيقة مع مصر، وتعاون مشترك لدفع جهود التنمية، لدينا دور واضح وطموح نقوم عليه في مصر بالتعاون مع الحكومة."

السيدة إيلينا بانوفا ، المنسق المقيم لمكتب الأمم المتحدة في مصر

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

خلال عام ٢٠٢١، تم الانتهاء من مشروع استراتيجية التعاون القطرية الجديدة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للفترة من ٢٠٢٢/٢٠٢٧، وبدأ مجلس إدارة البنك مناقشتها بداية في ٢٠ أكتوبر الماضي، تمهيدًا اتخاذ الخطوات بشأن الإقرار النهائي للاستراتيجية مطلع عام ٢٠٢٢، حيث تعكس الاستراتيجية الجديدة التعاون الوثيق بين جمهورية مصر العربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والدور الذي يقوم به باعتباره أحد شركاء التنمية لدعم جهود الدولة في تحقيق رؤيتها التنموية التي تتسق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة،

وتقوم الاستراتيجية الجديدة على ثلاثة محاور أساسية هي أولا: دعم جهود الدولة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ثانيًا: تسريع التحول الأخضر، ثالثًا: تعزيز التنافسية وزيادة معدلات النمو وتحفيز دور القطاع الخاص، وتأخذ في الاعتبار المبادرات الرئاسية والاجراءات الاصلاحية لتمثل إطارًا لصياغة الاستراتيجية للخمس سنوات المقبلة، ومنها المبادرة الرئاسية حياة كريمة، استراتيجية حقوق الانسان، الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، جهود تمكين المرأة، التنافسية والتحول الرقمي، وغيرها من المحاور التي تشهد جهودًا حثيثة من الدولة والجهات الوطنية المعنية.

وقد ترأست د.رانيا المشاط، الجولة الختامية للمشاو رات التي تديرها وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، لإعداد الاستراتيجية القطرية الجديدة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للفترة من ٢٠٢٢/٢٠٢٧، بمشاركة د.هايكه هارمجارت، المديرة الإقليمية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وخالد حمزة، نائب رئيس مكتب مصر بالبنك، وعدد من مسئولي البنك.كما شارك في اللقاء كبار مسئولي أكثر من ٢٠ جهة ومؤسسة حكومية من بينها وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسياحة والآثار، والموارد المائية والري، والنقل، والإسكان، والتنمية المحلية، والبيئة، وجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فضلا عن فريق عمل وزارة التعاون الدولي.

وتأكيدًا للشراكة الوطيدة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، زارت السيدة أويل رينو باسو، رئيسة البنك، مصر في أبريل الماضي، **في أول زيارة خارجية لها للمنطقة منذ انتخابها في أكتوبر ٢٠٢٠** حيث شهدت الزيارة توقيع اتفاقية تمويل تنموي مع القطاع الخاص ومذكرتي تفاهم بين البنك والحكومة، لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال مشروعات الطاقة المتجددة، ودفع جهود التنمية المستدامة.

ويعمل برنامج المدن الخضراء على دعم تطوير بنية تحتية مستدامة، مع مراعاة المعايير البيئية وبناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

"يسعدنا أن نتعاون مرة أخرى مع أكوا باور في مصر، بعد شراكتنا الناجحة في مجمع بنبان، لتعزيز الطاقة المتجددة في مصر. تُعد زيادة إنتاج الطاقة النظيفة خطوة مهمة للحد من انبعاثات الكربون والتصدي لتغير المناخ، بما يتماشى مع استراتيجية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ليصبح بنكًا أغلبية استثماراته خضراء بحلول عام ٢٠٢٥. ويمثل هذا المشروع أيضًا أول مشروع تمويل مشترك للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك التنمية الأفريقي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في مصر، ونتطلع إلى فرص الاستثمار المشتركة المستقبلية لمؤسساتنا في جميع أنحاء أفريقيا."

وتؤكد المؤشرات قوة الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث استثمر منذ بدء عمله في مصر خلال ٢٠١٢، أكثر من ٧,٧ مليار يورو دعمت تنفيذ ١٣٤ مشروعًا، أكثر من ٧٥٪ منها للقطاع الخاص، وجاءت مصر على رأس قائمة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كأكبر دولة عمليات على مستوى منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام ٢٠٢٠، حيث استثمر البنك مليار يورو لتمويل ٢١ مشروعًا، بنسبة ٤٧٪ من إجمالي استثماراته في المنطقة، كما كانت مصر أكبر دولة عمليات في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

وخلال عام ٢٠٢١، قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلات إنمائية للقطاع الخاص بأكثر من ٢٨٨,٣ مليون يورو، في قطاعات الطاقة المتجددة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، والصناعة وغيرها، وفي عام ٢٠٢٠ أتاح البنك أكثر من ٧٨٤ مليون يورو كخطوط ائتمان للبنوك التجارية لدعم السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بسبب الجائحة.

"تعد المساهمات التي يوفرها شركائنا من بينهم صندوق التعاون الفني Taiwan Business-EBRD، وحكومة النمسا، عبر صندوق CREATE الذي يديره البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تعتبر أساسية في توفير الدعم اللازم لتنفيذ خطط العمل المدن الخضراء في مصر."

السيدة أوديل رينود باسو، رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

بنك التنمية الأفريقي

وخلال ٢٠٢١، أيضًا أطلقت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، المشاورات الوطنية مع بنك التنمية الأفريقي لإعداد استراتيجية التعاون القطرية الجديدة للفترة من ٢٠٢٢/٢٠٢٦ بمشاركة السيد أحمد زايد، المدير التنفيذي لمصر وجيبوتي ببنك التنمية الأفريقي، والسيدة مالين بلومبرج، نائب مدير البنك لمنطقة شمال أفريقيا والممثل المقيم في مصر، ومسئولي وزارة التعاون الدولي، فضلا عن ممثلي أكثر من ١٧ وزارة وجهة حكومية من بينهم وزارات الإسكان والنقل والتنمية المحلية والزراعة والموارد المائية والري والتخطيط والسياحة والاتصالات والتعليم العالي والهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وتعمل الاستراتيجية القطرية الجديدة على دعم أولويات الدولة وبرنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق"، وتحفز دور القطاع الخاص في التنمية، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وتحسين إدارة موارد المياه، وتطوير وتحديث القطاع الزراعي من أجل الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي، ودفع وتيرة التحول الأخضر .

وتتماشى الاستراتيجية الجديدة أيضًا مع خطة عمل البنك الخاصة بقارة أفريقيا لدفع النمو وتعزيز أجندة ٢٠٦٣ من خلال خمس أولويات، هي إنارة وتعزيز مصادر الطاقة في أفريقيا وتحقيق الأمن الغذائي في افريقيا، ، وتطوير الصناعة في افريقيا، وتحقيق التكامل الإقليمي في القارة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين في أفريقيا، كما تأتي استمرار للاستراتيجية الحالية بين البنك ومصر ٢٠١٥/٢٠٢١ والتي ساهمت في تطوير البنية التحتية ودعم النمو الشامل والمستدام، وتعزيز الشفافية والحوكمة ومشاركة القطاع الخاص.

وتعكس مؤشرات محفظة التعاون الإنمائي بين مصر والبنك العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين الجانبين، وتتجاوز محفظة التعاون الإنمائي مع البنك ٦،٧ مليار دولار، تم من خلالها تمويل أكثر من ١٠٧ مشروع تنموي، منها ١،١ مليار دولار تم توجيهها لتمويل مشروعات للقطاع الخاص، بينما تبلغ محفظة التعاون الجارية بين مصر والبنك الأفريقي ٣٦٤،٦ مليون دولار، لتمويل ١٥ مشروعًا من بينها مشروعات في قطاع المياه والصرف الصحي وريادة الأعمال والطاقة المتجددة وإدارة المخلفات الصناعية، ودعم قدرات العاملين بالبرلمان وتطوير المناطق العشوائية.

وخلال العام الجاري تم التوقيع مع البنك على اتفاقيات تمويل تنموي للمساهمة في تمويل عدد من المشروعات من بينها اتفاقية بقيمة ١٠٩ مليون يورو لتمويل برنامج الصرف الصحي المتكامل بالمناطق الريفية بصعيد مصر- الأقصر تستفيد منها وزارة الإسكان، واتفاقية أخرى بقيمة ١٤٥ مليون يورو لتحسين عوامل الكفاءة والأمان بالسكك الحديدية تستفيد منها وزارة النقل.

"من خلال برنامج توفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة في التجمعات السكنية الواقعة بالمناطق الريفية في محافظة الأقصر، يؤكد البنك التزامه بدعم قطاع المياه والصرف الصحي في مصر، من خلال نهج متكامل يجمع بين تطوير البنية التحتية وتطوير القطاع، لتعزيز استدامة خدمات الصرف الصحي."

السيدة مالين بلومبرج، الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في مصر

بنك الاستثمار الأوروبي

تعمل وزارة التعاون الدولي، بالتنسيق مع الجهات المعنية، على وضع الاستراتيجية المستقبلية مع بنك الاستثمار الأوروبي ٢٠٢١/٢٠٢٧، وذلك في إطار العلاقات المتميزة بين مصر وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

ويعد البنك من أبرز شركاء التنمية لمصر حيث تسجل محفظة التعاون الإنمائي الجارية ٣,٢٧٣,٢٧مليار يورو لتمويل العديد من المشروعات التنموية في قطاع النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة والبيئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والطيران المدني.

وتأتي الاستراتيجية الجديدة أيضًا في إطار مبادرة "فريق أوروبا"، وهي المبادرة التي أطلقتها المفوضية الأوروبية لتعبئة الأموال من المفوضية الأوروبية ومؤسسات التمويل الأوروبية لتنفيذ المشروعات التنموية بمنح وتمويلات ميسرة في مجالات ذات الاهتمام، مثل المياه والأمن الغذائي ووسائل النقل النظيفة وإعادة تأهيل الطرق وشبكات مد الكهرباء وغيره.

وتعتبر مصر أكبر دولة عمليات لبنك الاستثمار الأوروبي من بين دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، كما تعد مصر من بين أكثر الدول استفادة من مبادرة المرونة الاقتصادية التي أطلقها بنك الاستثمار الأوروبي، وتمثل الاستراتيجية الجديدة أهمية كبيرة لمصر لدفع تحولها نحو الاقتصاد الأخضر لاسيما في ظل استهداف بنك الاستثمار الأوروبي تخصيص ٥٠٪ من استثماراته للفترة من ٢٠٢١\٢٠٢٥ للعمل المناخي والاستثمارات الخضراء.

منذ عام ١٩٧٩ ، دعم بنك الاستثمار الأوروبي مصر من خلال تمويل العديد من المشروعات في قطاعات المياه والصرف الصحي والنقل والبنية التحتية، إلى جانب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وساهم البنك في تمويل ١٠٩ مشروعا بقيمة ١٣ مليار يورو، منها ٤٧٪ للقطاع العام، ٥٣٪ للقطاع الخاص.

"إن بنك الاستثمار الأوروبي هو بنك المناخ في الاتحاد الأوروبي، كما يدعم الاستثمارات عالية التأثير في جميع أنحاء أفريقيا وحول العالم. إن الهدف من هذه الندوة حول التحول الأخضر، هو تعزيز المنفعة المتبادلة للآراء والدروس المستفادة من تجارب الاستثمار المستدام الناجحة مع الشركاء. ويمثل قطاع المياه جزءًا كبيرًا من استثمارات البنك الأوروبي."

السيد ألفريد أباد، الممثل الإقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي بمصر

تم ذكر ذلك خلال الندوة الافتراضية حول استدامة المياه والحفاظ على المسطحات المائية، حيث شاركت الدكتورة رانيا المشاط بها كمتحدثة رئيسية لمناقشة آثار التغير المناخي على موارد المياه وأهمية التعاون متعدد الأطراف والتنسيق المشترك فيما بين الدول للاستجابة لهذه التحديات من خلال التحول الأخضر.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

"تعزز السبع اتفاقيات من الشراكة الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، وأثر جهودنا المشتركة على الشعب المصري، إننى أتطلع إلى النجاحات التي سيتم تحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات."

السيدة ليزلي ريد، مدير مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر

تعود الشراكة بين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعام ١٩٧٨، وتبلغ إجمالي محفظة التعاون الإنمائي أكثر من ٣٠ مليار دولار في قطاعات متنوعة تمثل أولوية تنموية بالنسبة للحكومة المصرية، منها الصحة والسكان والتعليم، والتوظيف، بينما تبلغ محفظة التعاون منذ ٢٠١٤ أكثر من ٩٠٠ مليون دولار في المشروعات ذات الأولوية مثل التعليم والتعليم العالي والحوكمة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والزراعة ودعم القطاع الخاص.

وشهد عام ٢٠٢١ بدء المفاوضات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لبحث محفظة التعاون المشتركة والتقدم في المشروعات الجارية في مختلف القطاعات التنموية، ومناقشة استراتيجية التعاون الإنمائي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية للخمس سنوات المقبلة (٢٠٢١-٢٠٢٥).

هذا العام، اجتمعت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مع ليزلي ريد، مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لمناقشة ملف التعاون المشترك والتقدم المحرز في المشاريع الجارية عبر القطاعات، واستراتيجية التعاون التنموي بين مصر والولايات المتحدة على مدى السنوات الخمس المقبلة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وخلال نوفمبر الماضي وقعت وزارة التعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٧ اتفاقيات منح بقيمة ١٢٥ مليون دولار، في إطار برنامج العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين، بما يعزز جهود التعاون الإنمائي، لدعم تنفيذ رؤية الدولة التنموية في مختلف المجالات.

الاتفاقيات التي تم الإعلان عنها تحفز جهود الدولة التنموية في مجالات التعليم، والتعليم العالي، والعلوم والتكنولوجيا، والزراعة، والصحة، والحوكمة الاقتصادية، والتجارة والاستثمار، فضلا منحة بقيمة ٥ ملايين دولار تم توجيهها لقطاع الصحة في وقت سابق لتعزيز جهود الدولة للاستجابة الطارئة لفيروس كورونا.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٧، أتاح البنك الإسلامي للتنمية، تمويلات تنموية بقية **١،٦٧ مليار دولار** فقط لتمويل التجارة في مصر، ومنذ بدء عمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إحدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، عملها بداية من ٢٠٠٨ وحتى العام الجاري، أقرت المؤسسة تمويلات لصر بأكثر من **١١،٣ مليار دولار،** لاستيراد السلع والمنتجات البترولية والغذائية وغيرها.

ومن بين هذه التمويلات برنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التمويلي لعام ٢٠٢١ لتقديم حلول تمويلية متكاملة لمصر بمبلغ **١،١ مليار دولار،** والذي تمت زيادته ليصل إلى **٢،٣ مليار دولار** حصلت عليها الجهات المعنية من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.

وكانت وزارة التعاون الدولي قد وقعت ٥ اتفاقيات إطارية مع المؤسسة بقيمة إجمالية بلغت **٩،٢مليار دولار،** منها الاتفاقية الإطارية الخامسة التي وقعت نهاية يناير ٢٠١٨ بقيمة **٣ مليارات دولار** لتمويل السلع الأساسية، حيث تمت الموافقة على ١٦ عملية تمويلية بمبلغ **٢،٢٥٧ مليار دولار** في إطار هذه الاتفاقية.

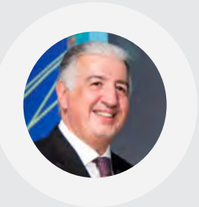

"تشهد مصر طفرة تنموية، وتفخر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بكونها جزءًا من هذه التنمية. منذ تدشينها عام ٢٠٠٨، وفّرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلات تنموية لمصر بقيمة ١٣ مليار دولار، موجهة لتمويل التجارة ولدعم الطاقة والأمن الغذائي في مصر."

هاني سنبل

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

وفي عام ٢٠٢١، تم توقيع اتفاقية تمويل تنموي مع الهيئة المصرية للبترول، بقيمة ٩٦١،٥ مليون دولار، ومع الهيئة العامة للسلع التموينية، بقيمة **١،٣ مليار دولار**. حيث تم توجيه ٢٠٠ مليون دولار لدعم جهود تخفيف الآثار التي بذلتها الحكومة المصرية خلال الجائحة.

علاوةً على ذلك، تعد مصر عضوًا في برنامجين رئيسيين بقيادة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية " AATB"، برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية **" AFTIAS"**، حيث يتم من خلال تلك البرامج تنمية التجارة في مصر من أجل تعزيز التصدير والقدرات المتعلقة بالتجارة، ودعم التحول الرقمي وتعزيز تمكين المرأة من أجل المُضيّ قُدُمًا. بناءًا على ذلك، ستواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنويع دعمها ليشمل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتمويل المناخي والأخضر، وبذل المزيد من الجهود للمساهمة في تعزيز الصادرات المصرية.

التعاون الإنمائي مع الدول الأوروبية

وعلى مدار عام ٢٠٢١ شهدت وزارة التعاون الدولي، اجتماعات مكثفة مع العديد من شركاء التنمية الثنائيين من دول قارة أوروبا، لبحث التعاون المستقبلي على مستوى التمويلات الإنمائية والدعم الفني للجهود التنموية، ومن بينها دول ألمانيا وفرنسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا والنمسا.

ألمانيا

شهد ٢٠٢١ العديد من التطورات على مستوى العلاقات المصرية الألمانية، حيث اجتمعت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، مع د. ألكسندر سوليجا، مدير مكتب الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالقاهرة، لبحث مجالات التعاون المشتركة في إطار أولويات الدولة التنموية، وتناولت المباحثات موقف المشروعات الجارية بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والجهات المعنية في مصر حيث يتم حاليا تنفيذ ١٤ مشروعًا جاريًا بقيمة ١١٧,٨ مليون يورو في قطاعات: الهجرة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والصرف الصحي وسوق العمل والتعليم الفني والتدريب المهني والتنمية الحضرية والإصلاح الإداري والمرأة والشباب والتنمية المجتمعية ودعم القطاع الخاص والمخلفات الصلبة، كما تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الجديدة.

وخلال عام ٢٠٢١، تم توقيع ١٨ اتفاقية تمويل تنموي في إطار استراتيجية التعاون المشتركة مع ألمانيا، بقيمة ٢٠٢ مليون يورو، لدعم رؤية الدولة التنموية، وتتوزع الاتفاقيات إلى اتفاقي التعاون المالي والفني مع الحكومة الألمانية لعام ٢٠١٩، وبموجبهما يتم إتاحة منح بقيمة ٥٧,٥ مليون يورو، لتمويل مشروعات في قطاعات، كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والتعليم الفني والتدريب المهني والابتكار بالقطاع الخاص والإصلاح الإداري والدعم المائي والصرف الصحي.

بالإضافة إلى منحة من بنك التعمير الألماني بقيمة ٤١ مليون يورو، تمثل الشريحة الأخيرة من المرحلة الثانية لبرنامج مبادلة الديون بين مصر وألمانيا، ويتم توجيهها لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتنفيذ مبادرة التعليم الفني الشامل في مصر.

بجانب توقيع ١٤ عقدًا تنفيذيًا مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في صورة منح، بقيمة نحو ١٠٣ مليون يورو، في قطاعات تنموية مختلفة، من بينها مكافحة التحرش الجنسي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعليم وإدارة المخلفات وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير البنية التحتية.

٢٠٢ مليون يورو

ومن بين العقود التنفيذية الموقعة عقد مشروع دعم التشغيل المرحلة الثالثة بقيمة ١٦ مليون يورو لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والعقد المعدل لمشروع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على خدمات مالية بقيمة ١٠ مليون يورو لصالح الهيئة العامة للرقابة المالية، وعقد مشروع بناء القدرات من خلال تطوير أعمال البنية التحتية في المناطق المتأثرة بالهجرة غير الشرعية بقيمة ٣٫٥ مليون يورو، لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

بخلاف الاتفاقيات السابقة اتفقت الحكومتان المصرية والألمانية على تخصيص تمويلات تنموية مُيسرة ومنح من الجانب الألماني بقيمة ١٥١,٥ مليون يورو، لتمويل ١٥ مشروعا تنمويا في قطاعات: التعليم الفني والتدريب المهني ودعم الابتكار بالقطاع الخاص والهجرة وسوق العمل والإصلاح الإداري والتنمية الحضرية وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وذلك خلال انعقاد جولة المفاوضات السنوية بين الحكومتين المصرية والألمانية لعام ٢٠٢١، بمشاركة ت ٤٥ ممثلاً عن الجهات الحكومية المعنية و٢٤ ممثلا من الجهات المعنية الألمانية.

وتسجل محفظة التعاون الإنمائي الجارية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ١,٧مليار يورو، تم من خلالها تمويل ٣٠ مشروعًا في صورة قروض ومنح دعم فني ومساهمات مالية ومبادلة ديون، واستفاد منها العديد من القطاعات من بينها كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والصرف الصحي، والري ،والدعم المائي ،وإدارة المخلفات الصلبة، والهجرة، وسوق العمل، والابتكار بالقطاع الخاص، والتعليم الفني، والتدريب المهني، والتنمية الحضرية، والإصلاح الإداري، والمرأة، والشباب والتنمية الإجتماعية، هذا بالإضافة إلى برنامج مبادلة الديون بقيمة ٢٤٠ مليون يورو في مرحلتيه الأولى والثانية.

فرنسا

ترتبط مصر وفرنسا بتاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية، والتي تنعكس على كافة مجالات التعاون الإنمائي بين البلدين، وتبلغ إجمالي محفظة التعاون الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ نحو ٧,٥ مليار يورو، من خلال ٤٢ بروتوكول لدعم التنمية الاقتصادية في مصر لتمويل مشروعات تنموية، وخلال ديسمبر ٢٠٢٠ قام السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بزيارة لدولة فرنسا التقى خلالها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وتم توقيع العديد من الاتفاقيات التنموية.

كما ساهمت الوكالة الفرنسية للتنمية في تمويل عدد من المشروعات الهامة من أبرزها الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة (المرحلتين الثانية والثالثة) وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لصالح الصندوق الاجتماعي للتنمية، توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة فضلا عن تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي (المرحلتين الأولى والثانية). وتبلغ محفظة التعاون الحالية مع الوكالة الفرنسية للتنمية مليار يورو وتدير منح من من الاتحاد الأوروبى بمبلغ ٩٠ مليون يورو.

خلال العام الجاري، استقبلت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولى، وفدًا من وزارة المالية الفرنسية، يضم ميشيل أولدنبرج، رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية بمصر، وجابريل كومانج، نائب مدير إدارة التمويل الدولي للمشروعات بالخزانة الفرنسية، بحضور ستيفان روماتيه، السفير الفرنسي بالقاهرة، وفابيو جرازي، مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية في مصر، والوزير المفوض أحمد عبد العظيم، مدير شئون دول غرب أوروبا بوزارة الخارجية، حيث تم التباحث حول تفاصيل الحزمة التمويلية الجديدة في إطار التعاون الاقتصادي بين الحكومتين المصرية والفرنسية، لتمويل المشروعات التنموية ذات الأولوية في عدة قطاعات، خلال الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥، وذلك في ضوء زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لفرنسا، خلال ديسمبر ٢٠٢٠.

وخلال الزيارة التي قام بها السيد رونو لومير، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي، والسيد ريمي ريو، المدير التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية، والوفد المرافق لهما خلال يونيو الماضي، تم توقيع اتفاقيات تمويل تنموي جديدة في ضوء استراتيجية ٢٠٢١/٢٠٢٦ حيث بلغت الحزمة التمويلية الجديدة ١,٧٦ مليار يورو، تنقسم بواقع ٧٧٦ مليون يورو من الخزانة الفرنسية، و٩٩٠ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية.

وتم توقيع مشروع توريد ٥٥ قطارًا للخط الأول لمترو القاهرة بتمويل تنموي قدره ٧٧٦ مليون يورو مقدم من الخزانة الفرنسية، تستفيد منه الهيئة القومية للأنفاق، وذلك دعمًا للخطط الحكومية الهادفة لتطوير وسائل النقل وتعزيز البنية التحتية المستدامة للقطاع وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى توقيع عدد من المشروعات الأخرى في قطاع النقل وهي مشروع إعادة تأهيل خط سكك حديد المنصورة دمياط بقيمة ٩٥ مليون يورو، وكذلك مشروع إعادة تأهيل مترو أبو قير بقيمة ٢٥٠ مليون يورو، ومشروع إنشاء خط سكك حديد أسوان، توشكى، وادي حلفا، وإنشاء خط سكك حديد الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس بقيمة ٢٥٠ مليون يورو.

ووقعت الحكومة تمويل تنمية سياسات دعم الكهرباء (الشريحة الثانية) بقيمة ٧٥ مليون يورو، تستفيد منه وزارة المالية، كما تم توقيع اتفاقية تدشين مركز تحكم إقليمي بالإسكندرية لصالح وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بقيمة ٥٠ مليون يورو، واتفاقية تمويل تنموي بقيمة ٥٢ مليون يورو لتنفيذ محطة معالجة صرف صحي بحلوان، واتفاقية أخرى بقيمة ٦٨ مليون يورو لتنفيذ مشروع محطة معالجة صرف صحي شرق الإسكندرية، واتفاقية ثالثة بقيمة ٥٠ مليون يورو لتنفيذ المرحلة الثالثة لمحطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الأصفر. كما وقعت الحكومة اتفاقية تنفيذ سوق الجملة بالإسكندرية بتمويل قدره ٩٨ مليون يورو، تستفيد منه وزارة التموين والتجارة الداخلية.

وكانت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ضمن الوفد الحكومي، الذي ترأسه السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمشاركة وزراء التخطيط والاتصالات والمالية، في أكتوبر ٢٠٢١، لبحث التعاون المصري الفرنسي وزيارة مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوقيع البرنامج القطري مع المؤسسة.

٧,٥ مليار يورو

أسبانيا

وشهد التعاون الاقتصادي بين مصر ومملكة أسبانيا، خلال ٢٠٢١، تطورًا كبيرًا انعكاسًا للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الأسباني، السيد بيدرو سانشيز، ولقاءه مع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ود.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، حيث تم خلالها عقد عدد من الفعاليات والمباحثات الهامة، بالإضافة إلى توقيع اتفاق التعاون المالي الجديد، والذي بموجبه تبدي الحكومة الأسبانية استعدادها لإتاحة تمويلات إنمائية بقيمة ٤٠٠ مليون يورو، من قبل رئيسي وزراء البلدين.

ومن خلال اتفاق التعاون المالي الجديد سيتم تمويل المشروعات ذات الاهتمام المشترك، خاصة في قطاع معالجة المياه والصرف الصحي، والنقل، بما في ذلك السكك الحديدية، والطاقة المتجددة، والصناعات الزراعية، في شكل تمويلات ميسرة لتمويل توريد السلع والخدمات الإسبانية للمشروعات الحكومية والعامة المنفذة في مصر من قبل الشركات الإسبانية، وكذا منح للمساعدات الفنية ودراسات الجدوى للمشروعات التي تنفذها الشركات الإسبانية.

٤٠٠ مليون يورو

بجانب ذلك تم التوقيع على إعلان مشترك بين وزارة التجارة والصناعة المصرية ووزارة التجارة الإسبانية؛ بهدف تدشين مجلس الأعمال المصري الإسباني، ودعم التعاون المشترك في المجالات التجارية والاقتصادية. كما عقد رئيس مجلس الوزراء، ورئيس حكومة مملكة إسبانيا، اجتماعاً مع ممثلي كبرى الشركات الأسبانية المشاركة في منتدى الأعمال المصري الأسباني، لاستعراض خطط عملهم في مصر، وذلك بحضور وزيرة التعاون الدولي، ووزيرة التجارة والصناعة، وأعضاء الوفد المرافق لرئيس حكومة أسبانيا.

والتقت وزيرة التعاون الدولي، خلال يوليو، السيدة شياتا ميندز برتولو، وزيرة الدولة الإسبانية للتجارة، عبر الفيديو، لبحث مجالات التعاون المشتركة بين البلدين والمشروعات الجارية، في إطار اتفاق التعاون المالي الجاري الذي تبلغ قيمته ٣٠٠ مليون يورو، والذي يتم تنفيذ عدد من المشروعات من خلاله من بينها مشروع تطوير وحماية المناطق الأثرية بالأقصر، وخط ائتمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدشين محطات صرف صحي بمحافظات الجيزة وأسيوط وأسوان.

وتعود علاقات التعاون الدولي والتمويل الإنمائي بين مصر وإسبانيا إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث تم بروتوكولي تعاون أولهما في ١٠ فبراير ١٩٩٨ بموجبه قدمت أسبانيا لمصر تمويلات تنموية بقيمة ٢٥٥ مليون يورو ، ثم مُذكرة تفاهم في ٢٠٠٨ بقيمة ٢٥٠ مليون يورو، بينما تبلغ محفظة التعاون بين مصر وإسبانيا منذ ٢٠١٢ نحو ١٩٠ مليون يورو تتوزع في العديد من القطاعات من بينها الصرف الصحي والكهرباء والطاقة المتجددة والإسكان والصرف الصحي وخط ائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنح مقدمة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية في مجال الصحة والمرأة والسياحة والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.

سويسرا

تمتد الشراكة بين مصر وسويسرا لأكثر من ٤٠ عامًا، حيث ساهم الجانب السويسري بأكثر من ٧٠٠ مليون فرنك سويسري لتمويل تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروعًا، في العديد من القطاعات التنموية والقطاع الخاص، بينما تبلغ محفظة التعاون الإنمائي الجارية بين مصر وسويسرا ٥٨ مليون دولار عبارة عن منح لتمويل ٧ مشروعات، في مجالات الصناعة والتنمية العمرانية ومياه الشرب والإسكان وإدارة المخلفات والاتصالات والصحة.

وخلال نوفمبر الماضي، أطلقت وزارة التعاون الدولي، برنامج التعاون بين جمهورية مصر العربية ودولة سويسرا للفترة من ٢٠٢١/٢٠٢٤وذلك بمشاركة وفد سويسري رفيع المستوى برئاسة السفيرة باتريشيا دانزي، رئيسة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والسفير دومينيك بارافيتشيني، رئيس قسم التعاون الاقتصادي والتنمية في أمانة الدولة للتعاون الاقتصادي، والسفيرة السويسرية الجديدة بالقاهرة إيفون باومان، وعدد من المسئولين.

وبرنامج التعاون الثنائي الجديد على مدار الأربعة سنوات المقبلة سيعمل على دعم أولويات الحكومة التنموية فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك على مستوى العديد من المحاور من بينها تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والنمو الأخضر والتنمية العمرانية الشاملة والمستدامة، وتمكين الشباب من تنمية مهاراتهم من خلال توفير فرص العمل اللائقة وتحسين بيئة الأعمال.

وفي إطار تعزيز العلاقات المشتركة المصرية السويسرية، التقت وزيرة التعاون الدولي، وفدًا ضم ١٦ من شبكة الرؤساء التنفيذيين ورواد الأعمال السويسرية، وذلك في إطار الزيارة التي قام بها عدد من قادة الشركات والمستثمرين للقاهرة في نوفمبر الماضي، للقاء عدد من المسئولين وبحث تعزيز العالقات المشتركة والتعرف عن قرب على الإصالحات الاقتصادية وفرص التعاون المتاحة في مصر.

هولندا وبلجيكا والنمسا

وخلال العام الجاري، قامت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، بلقاء السيد هان موريتس شابفيلد، سفير مملكة هولندا لدى مصر، ود. فرانسوا كورنيه ديلزيوس، سفير بلجيكا لدى القاهرة، وكذلك السيد جورج شتيلفريد، السفير النمساوي بالقاهرة.

وترتبط مصر وهولندا بعلاقات تعاون اقتصادي مشترك منذ عام ١٩٧٥ من خلال اتفاقيات فني ومالي، وتبلغ حجم محفظة التعاون بين الجانبين ٣٤٨ مليون يورو، لتمويل مشروعات في قطاعات عدة من بينها الزراعة والري والصناعة والصحة، وخلال اللقاء مع السفير الهولندي، أطر العلاقات المشتركة بين البلدين وتعزيز الشراكات الاقتصادية، كما تتنوع العلاقات المصرية البلجيكية في العديد من المشروعات والمجالات حيث أسهمت بلجيكا في ترميم قصر البارون ضمن برنامج مبادلة الديون بقيمة ٢,١٤ مليون يورو، وغيرها من المشروعات، كما يتم بحث التعاون المشترك مع قطاع الصحة في الفترة الحالية.

ودعمًا للعلاقات المشتركة بين مصر والنمسا، وقعت وزيرة التعاون الدولي، تمويلا تنمويًا ميسرًا مقدم من الحكومة النمساوية من خلال بنك "UniCredit" بقيمة ٨,٥ مليون يورو، تستفيد منه الهيئة القومية للسكك الحديدية، لشراء آلات ومعدات و٤ ماكينات لصيانة سكك حديد مصر، حيث يعمل التمويل على رفع مستوى السلامة على خطوط شبكة سكك حديد مصر، ورفع كفاءة التشغيل بخطوط الهيئة وزيادة الطاقة الاستيعابية لتشغيل عدد أكبر من القطارات، وتقليل تكاليف الصيانة السنوية، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل وتوفير سلاسة سير القطارات.

إيطاليا

بدأت العلاقات المصرية الإيطالية المتميزة عقب توقيع بروتوكول تعاون اقتصادي بين البلدين عام ١٩٧٥، وتتنوع مجالات التعاون في شتى المجالات ومنها البنية الأساسية، والرعاية الصحية، والبيئة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وينقسم التعاون المصري الإيطالي إلى التعاون الثنائي، وبرنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية، وكذلك برنامج الاستيراد السلعي.

وتعد آلية مبادلة الديون وسيلة لتعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية من خلال توقيع اتفاقيات يتم بموجبها مبادلة جزء من الديون المستحقة للدول شركاء التنمية، بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية، ودعم جهود تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف."

ومن خلال الشراكة بين الجانبين، تم توقيع ثلاثة مراحل ضمن برنامج مبادلة الديون الإيطالية، المرحلة الأولى في عام ٢٠٠١ بلغت قيمتها ١٤٩ مليون دولار، وتم استخدام المقابل المحلي بالكامل في تمويل ٥٤ مشروعًا في محافظات مصر في العديد من القطاعات ومن أهمها التنمية الريفية بغرب النوبارية، وإنشاء مدارس بعدد من المحافظات، ومشروع رائد لمبادرة الممر الأخضر، ومتابعة الدورة الإنتاجية للحاصلات الزراعية، وإعادة تأهيل نظام الإدمداد بالمياه بمحافظة البحيرة.

والاتفاق الثاني تم توقيعه بتاريخ ٢٠٠٧ وبلغت قيمته ١٠٠ مليون دولار، وتم من خلاله تمويل ٣٢ مشروعًا في قطاعات مكافحة الفقر وخلق وظائف جديدة بتكاليف منخفضة من خلال نظام إدارة المخلفات الصلبة، وإنشاء محطة معالجة الصرف بمدينة الروبيكي، وتحديث المدارس الصناعية الثانوية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة مجمعات للتعليم الفني في قطاع ميكانيكا السيارات بمحافظة الفيوم، وإدارة المخلفات الصلبة بمحافظة المنيا.

وتم توقيع المرحلة الثالثة من مشروع مبادرة الديون في ٢٠١٢ وتبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار، ويتم استخدام المقابل المحلي لهذه الأموال في تمويل المشروعات المتفق عليها في إطار خطة الدولة حتى عام ٢٠٢٣، في مجالات الأمن الغذائي، والتعليم والتعليم العالي، والزراعة، والمجتمع المدني، والبيئة والحفاظ على التراث الحضاري، وفي إطار هذه المرحلة تم الاتفاق على تنفيذ عدد من المشروعات من بينها مشروعات لتمكين المرأة والشباب بمحافظة الفيوم، وإنشاء ١٠ صوامع، وتمكين وحماية الأطفال المعرضين للخطر في دور الرعاية الاجتماعية بالقاهرة.

منتدى سانت بطرسبرج: عودة لما قبل جائحة كورونا

في محاولة من المجتمع الدولي للتغلب على العزلة التي فرضتها جائحة كورونا والعودة للوضع الطبيعي انعقدت فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، في الفترة من ٢-٥ يونيو ٢٠٢١، وهو الحدث العالمي الأكبر منذ جائحة كورونا، ويتم تنظيمه لمناقشة القضايا الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها العالم، والأسواق الناشئة؛ ويعقد هذا العام تحت عنوان «تقييم الواقع الجديد للاقتصاد العالمي»، وشاركت فيه د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ممثلة عن جمهورية مصر العربية، حيث شاركت في العديد من الحلقات النقاشية ولقاءات ثنائية مع مسئولين من روسيا.

وشاركت وزيرة التعاون الدولي، في جلسة «روسيا ـ أفريقيا»، التي عُقدت، ضمن فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، والتي ناقشت أطر العلاقات الروسية الإفريقية، وتأثرها بالتغيرات العالمية المتسارعة خلال جائحة كورونا، واستراتيجية الأعمال الروسية في أفريقيا. كما شاركت في جلسة حول "التعاون الدولي كمحرك للتنمية المستدامة"، إلى جانب العديد من الاجتماعات الثنائية مع السيد، أنتون كوبياكوف، مستشار الرئيس الروسي، ومكسيم ريشتنكوف، وزير التنمية الاقتصادية الروسي، ودينيس مانتوروف، وزير الصناعة والتجارة الروسي، وسيرجي ستولياروف، رئيس شركة السكك الحديدية الروسية، وريم الهاشمي، وزير الدولة لشئون التعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد بورج بريندي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي.

تمتد العلاقات الاستراتيجية المصرية الروسية إلى أكثر من ٥٠ عامًا، وشهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات، تحت قيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لدعم النمو الاقتصادي في العديد من المجالات، وتتعاون روسيا مع مصر في تنفيذ محطة الضبعة النووية لتوليد الكهرباء، ومن خلال المشروعات المشتركة يتم توريد أكثر من ١٠٠٠ عربة سكة حديد، كما تم توقيع اتفاقية لمدة ٥٠ عامًا لتدشين المنطقة الصناعية الروسية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات مستهدفة ٧ مليارات دولار و٣٥ ألف فرصة عمل. وتعد مصر الشريك الأول لروسيا في إفريقيا حيث تمتلك ٨٣٪ من حجم تجارتها الأفريقية و٣٣٪ من إجمالي حجم تجارتها مع الدول العربية. كما أن هناك ٤٧٢ شركة روسية تستثمر في مصر، بحجم استثمارات تعادل مليار دولار .

٧ مليار دولار

الشراكات الدولية مع آسيا: الصين واليابان وكوريا الجنوبية

وتتمتع جمهورية مصر العربية، بعلاقات تعاون وثيقة مع العديد من الدول الآسيوية من بينها الصين واليابان كوريا الجنوبية، بهدف دعم رؤية الدولة التنوية ٢٠٣٠.

اليابان

تعود العلاقات المصرية اليابانية إلى عام ١٩٥٤، وتبلغ محفظة التعاون الجارية بين جمهورية مصر العربية وهيئة التعاون الدولي اليابانية **٢,٧ مليار دولار،** من بينها **٢٨٧ مليون دولار** للاستثمار في رأس المال البشري من خلال الشراكة المصرية اليابانية لتطوير التعليم، و**١,١٢ مليار دولار** للكهرباء، و **٥٥٢ مليون دولار** للنقل والملاحة، و**٤٥٠ مليون دولار** للسياحة والآثار، و **٢٤٠ مليون دولار** لتمويل سياسات التنمية، و**٥٧ مليون دولار** للري.

وخلال أبريل الماضي، التقت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ماتسوناجا هيديكي، المدير الإقليمي لهيئة التعاون الدولي اليابانية "جايكا" لمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا، في أول زيارة رسمية له لمصر، وذلك بحضور أومورا يوشيفومي، الممثل الرئيسي لمكتب جايكا في مصر، ومسئولي المكتب في مصر، لبحث التعاون بين مصر وهيئة التعاون الدولي اليابانية "الجايكا"، حيث تطرقت المباحثات إلى مجالات التعاون المستقبلية، وإمكانية تعزيز التعاون في مجال التأمين الصحي الشامل، كما ناقشت مجالات التعاون الجارية ومن بينها التمويلات التنموية في مجال الآثار وتنفيذ المتحف المصري الكبير.

وفي فبراير الماضي، أبرمت وزارتا التعاون الدولي والمالية، اتفاقية تمويل تنموي مُيسر بقيمة **٢٥ مليار ين ياباني** ما يعادل **٢٤٠ مليون دولار،** مع الجانب الياباني، في إطار تمويل سياسات التنمية في قطاع الطاقة ودعم الموازنة.

وخلال أغسطس، تم تعزيز الجهود المشتركة لتطوير قطاع الرعاية الصحية في مصر، حيث تم توقيع اتفاقية مع كل من السفارة اليابانية وهيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)؛ بشأن زيادة قيمة منحة (جايكا)؛ لإنشاء مبنى العيادات الخارجية الجديد التابع لمستشفى أبو الريش الياباني لترتفع إلى **١٩ مليون دولار.** كما قدمت اليابان تمويلًا إنمائيًا بقيمة **٩ ملايين دولار** لدعم استراتيجية مصر لمكافحة جائحة كوفيد-١٩

كوريا الجنوبية

تمر العلاقات المصرية الكورية الجنوبية، في الوقت الحالي، بمرحلة استثنائية، حيث أعلنت كوريا الجنوبية اختيار مصر الشريك الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يتعلق بجهود التعاون الإنمائي **للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥**

وخلال نوفمبر استقبلت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وفدًا رفيع المستوى من مجلس الوزراء الكوري الجنوبي، برئاسة كيم يونج سو، نائب وزير التعاون الإنمائي الدولي بمكتب رئيس الوزراء الكوري، وكبار مديري التخطيط والتقييم بمكتب رئيس الوزراء الكوري، وممثلي السفارة الكورية بالقاهرة، حيث تم التطرق إلى العديد من محاور التعاون في ضوء إعلان الحكومة الكورية اختيار مصر شريكًا استراتيجيًا لخطط التعاون الإنمائي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥، وبدء إعداد خطة الشراكة الاستراتيجية لهذه الفترة بما ينعكس على أطر العلاقات المشتركة بين البلدين وبما يتماشى مع أولويات البلدين في الفترة القادمة.

وتسجل محفظة التمويل التنموي الجارية بين مصر وكوريا الجنوبية ٤٧٧ مليون دولار، في العديد من القطاعات التنموية وهي التعليم العالي والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، وغيرها من المجالات.

٤٧٧ مليون دولار

شراكات دولية وإقليمية

الصين

قبل نهاية ٢٠٢١، وقعت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ولياو ليتشيانج، سفير جمهورية الصين الشعبية لدى القاهرة، اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الجديد، تصل قيمته إلى ٦١ مليون دولار. وذلك في إطار الجهود التنموية المشتركة والعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، حيث سيتم من خلال الاتفاق الجديد إتاحة عدد من المنح التنموية التي تستفيد منها القطاعات ذات الأولوية في مصر، لتعزيز رؤية الدولة ٢٠٣٠.

محفظة التعاون مع دولة الصين تبلغ حوالي ١,٨ مليار دولار لتنفيذ العديد من المشروعات في قطاعات تنموية مختلفة من بينها الكهرباء والصحة والتعليم والتدريب المهني وغيرها، وخلال السنوات الأربع الماضي تم تنفيذ ١١٠٠ برنامجًا تدريبيًا مع الصين استفاد منها أكثر من ٤٠٠٠ مسئول حكومي، بالإضافة إلى (٢٥) برنامج متخصص في المجالات ذات الأولوية استفاد منها (٣٠٠) كادر حكومي في مجالات الصحة والزراعة والكهرباء والسياحة والإسكان والموارد المائية.

١,٨ مليار دولار

الشراكات الإنمائية لتعزيز التعاون الإقليمي

تدفع علاقات التعاون الإنمائي، العلاقات الاقتصادية المشتركة بين مصر والدول العربية الشقيقة على المستوى الإقليمي، بما يعزز جهود تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي، وذلك من خلال اللجان المشتركة، التي تعد إحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، لدفع الشراكات الإقليمية.

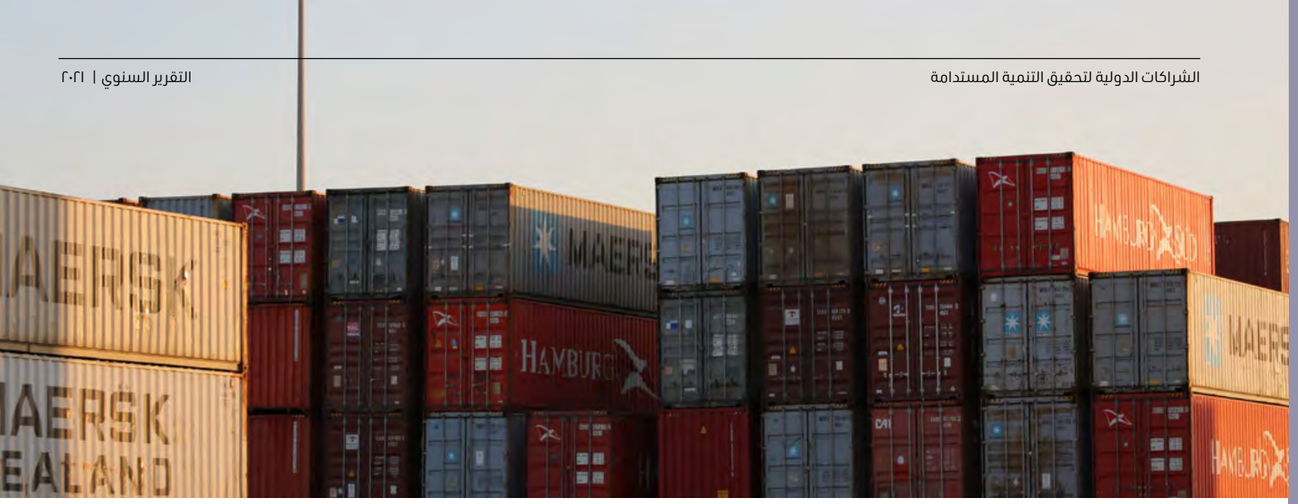

الأردن

في مارس ٢٠٢١، عُقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة في العاصمة الأردنية عمان، برئاسة رئيسي وزراء البلدين، واختتمت أعمالها بتوقيع ٧ وثائق ومذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يعزز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

ووقع الجانبان المصري والأردني الاتفاق الإطاري لتعزيز قدرات الربط الكهربائي بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كما تم توقيع البرنامج التنفيذي لتبادل الخبرات بين وزارة التعاون الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، وكذلك البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجال الموارد المائية، والبرنامج التنفيذي الثنائي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية؛ كما شهدت اللجنة توقيع ثلاث مذكرات تفاهم في مجال الآثار ومراقبة الشركات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى محضر اجتماعات اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة الموقع من السادة رئيسي وزراء البلدين.

وتعتبر اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة، هي أكثر اللجان المشتركة انتظامًا في الانعقاد منذ إطلاقها في عام ١٩٨٥، حيث أسهمت بدور كبير في تعزيز العلاقات المشتركة على كافة المستويات بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وتم عقد **٢٩ دورة على مدار أربعة عقود نتج عنها توقيع ١٥٤ بروتوكولا واتفاقية ووثيقة تعاون** في مختلف المجالات انعكست بشكل كبير على مؤشرات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والثقافي بين البلدين الشقيقين؛ كما انبثق عن هذه اللجنة عددٌ من اللجان الفنية في مختلف المجالات لتنظيم سير العمل وحل كافة العقبات التي تعترض جهود تعزيز علاقات التعاون المشتركة.

التعاون الثلاثي المصري الأردني العراقي

وفي إطار توجيهات قادة مصر والأردن والعراق، بتعزيز التعاون الثلاثي والتكامل في المجالات الاقتصادية المختلفة، ترأست د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي ومنسق التعاون الثلاثي، المجموعة الوزارية المصرية، في الاجتماع التنسيقي الوزاري، بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق، وذلك لاستكمال المباحثات المتعلقة بتعزيز التعاون الاستراتيجي والتكامل الاقتصادي بين البلدان الثلاث، وذلك بمشاركة وزراء الكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية، والتموين والتجارة الداخلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والنقل، والصناعة والتجارة، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة الزراعة.

وتطرق الاجتماع إلى بحث نتائج سلسلة الاجتماعات المتتالية، ومناقشة مشروعات التعاون المقترحة، في **٥ مجالات، هي نقل البضائع والأفراد، والأمن الغذائي والمناطق اللوجيستية، والطاقة والربط الكهربائي والغاز والبتروكيماويات، والصحة وتسجيل الأدوية، والتشييد والبناء.**

وكانت أعمال اللجنة العليا المشتركة المصرية العراقية قد عقدت في أكتوبر ٢٠٢٠ ببغداد، حيث تم توقيع ١٥ مذكرة تفاهم، في مجالات متنوعة لتعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، وتنظيم ملتقى اقتصادي تجاري بمشاركة رؤساء اتحاد الغرف التجارية والوزراء المعنيين من الجانبين.

السودان

وخلال يوليو الماضي، انعقدت فعاليات اللجنة العليا المشتركة بين مصر وجنوب السودان، وذلك للمرة الأولى منذ توقيع اتفاقية تأسيس اللجنة في **يناير ٢٠٢١**، بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

وترأست د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والسفيرة بياتريس خميسة واني، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي، الاجتماعات التحضيرية بمشاركة الوزراء المعنيين من الجانبين، وفي ختام أعمال اللجنة التي عقدت برئاسة السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور جيمس واني إيجا نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، **تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن مشروع دراسة الحد من مخاطر الفيضان بـ"حوض بحر الجبل" بجمهورية جنوب السودان، ومذكرة تفاهم أخرى حول تنمية التجارة والصناعة بين البلدين.**

ليبيا

وفي إطار تعزيز التكامل الإقليمي ودفع العلاقات الاقتصادية المشتركة، عقدت في سبتمبر الماضي، أعمال اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة، وأسفرت اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المصرية الليبية المشتركة، برئاسة رئيسي وزراء البلدين الدكتور مصطفى مدبولي، والمهندس عبدالحميد الدُبيبة، عن توقيع **١٤ مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين، في عدد من المجالات المختلفة، و٦ عقود تنفيذية إلى جانب توقيع محضر اجتماعات اللجنة المشتركة.**

وتم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون المشترك في مجال الشئون الاجتماعية، ومذكرة تفاهم في مجال أمن الطيران المدني، ومذكرتي تفاهم للتعاون في مجال مكافحة التلوث البحري وآثاره، والتعاون في مجال البحث والإنقاذ البحري، وكذلك مشروع مذكرة تفاهم في مجال الإسكان والتشييد.

هذا إلى جانب توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الشباب والرياضة، ومذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال النفط والغاز، فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، وائتلاف الشركات المصرية (أوراسكوم للإنشاءات، ورواد الهندسة الحديثة، وحسن علام للإنشاءات)، وكذا توقيع عقد بين جهاز مشروعات الاسكان والمرافق الليبي، وائتلاف الشركات المصرية ذاته، بشأن تنفيذ الطريق الدائري الثالث بمدينة طرابلس، إلى جانب التوقيع على عقد تصميم وتوريد وتركيب مشروع محطتي درنة الغازية، وميلتا الغازية، كما تم توقيع عقد استشاري لمشروعي محطتي ميلتا ودرنة الغازية، بين الشركة العامة للكهرباء الليبية وائتلاف استشاريين مصريين.

بجانب اللجان المشتركة، عقدت د.رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، اجتماعات، مع العديد من المسئولين من الدول العربية، من بينهم د. وعد باذيب، وزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني، في إطار المفاوضات المصرية اليمنية رفيعة المستوى، كما التقت وزير الاقتصاد الإماراتي، د. عبدالله بن طوق المري، لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. ومع مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم في أول زيارة له منذ توليه منصبه الجديد.

المشاركات الإعلامية

الجزء

٠٥

التعاون متعدد الأطراف عبر المنصات الرقمية

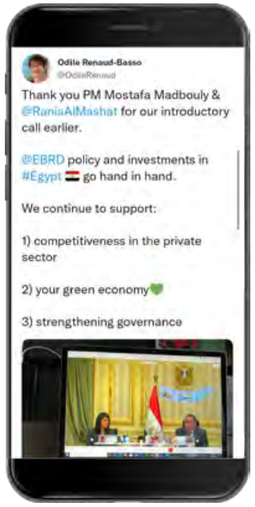

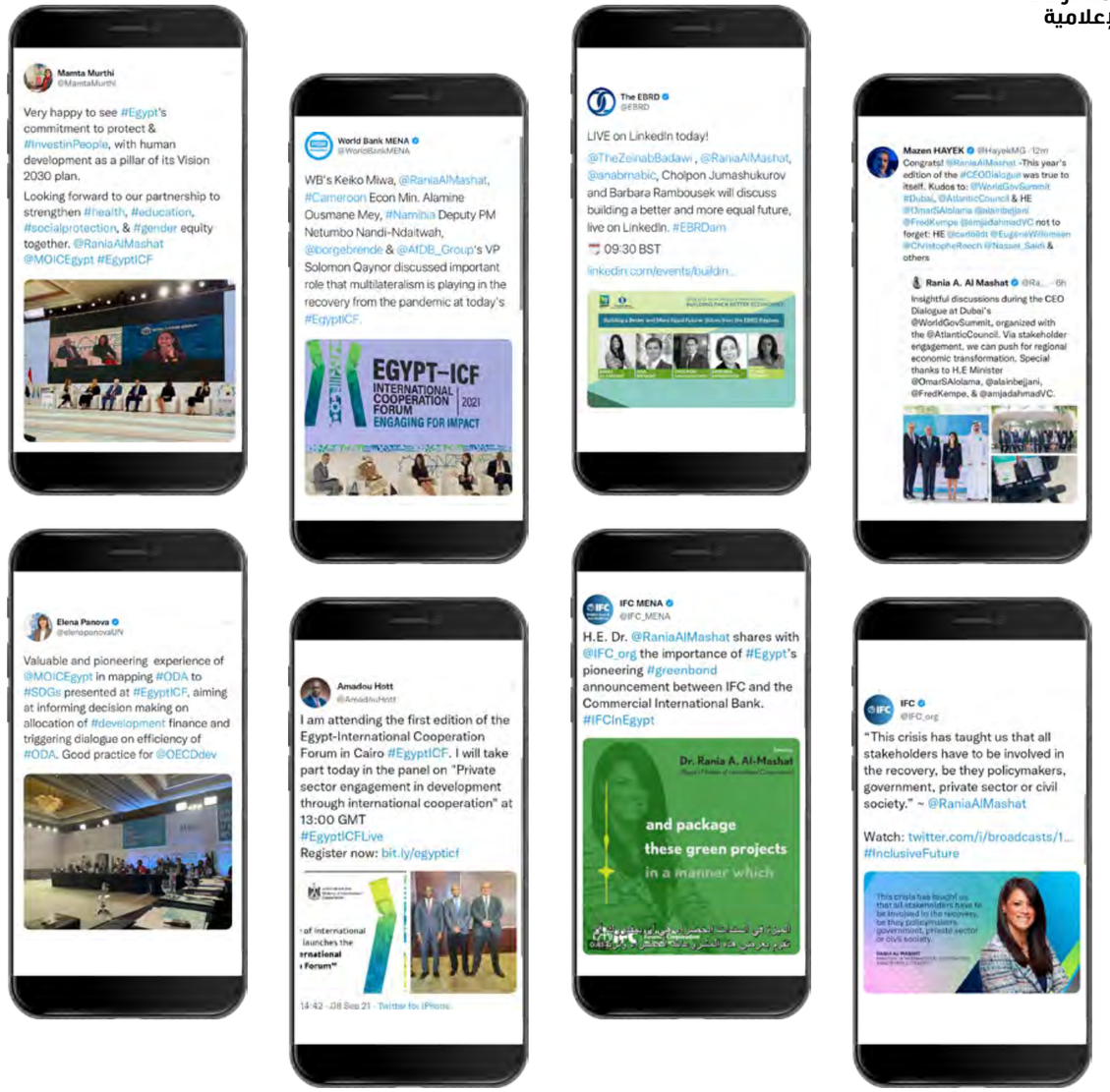
Mamta Murthi
@MamtaMurthi
Very happy to see #Egypt's commitment to protect & #InvestinPeople, with human development as a pillar of its Vision 2030 plan.
Looking forward to our partnership to strengthen #health, #education, #socialprotection, & #gender equity together. @RaniaAlMashat @MOICEgypt #EgyptICF
World Bank MENA
@WorldBankMENA
WB's Keiko Miwa, @RaniaAlMashat, #Cameroon Econ Min. Alamine Ousmane Mey, #Namibia Deputy PM Netumbo Nandi-Ndaitwah, @borgebrende & @AfDB_Group's VP Solomon Qaynor discussed important role that multilateralism is playing in the recovery from the pandemic at today's #EgyptICF.
EGYPT-ICF
INTERNATIONAL COOPERATION FORUM
2021
ENGAGING FOR IMPACT
The EBRD
@EBRD
LIVE on LinkedIn today!
@TheZeinabBadawi , @RaniaAlMashat, @anabmabic, Cholpon Jumashukurov and Barbara Rambousek will discuss building a better and more equal future, live on LinkedIn. #EBRDam
09:30 BST
linkedin.com/events/buildin...
Mazen HAYEK @IHayekMG · 12m
Congrats! @RaniaAlMashat -This year's edition of the #CEODialogue was true to itself. Kudos to: @WorldGovSummit #Dubai, @AtlanticCouncil & HE @OmarSAlolama @alainbeljani @FredKempe @amjadahmadVC not to forget: HE @cvdijkhf @EugenieWillemsen @ChristopheReech @Nasser_Saidi & others
Rania A. Al Mashat @Ra... · 6h
Insightful discussions during the CEO Dialogue at Dubai's @WorldGovSummit, organized with the @AtlanticCouncil. Via stakeholder engagement, we can push for regional economic transformation. Special thanks to H.E Minister @OmarSAlolama, @alainbeljani, @FredKempe, & @amjadahmadVC.
Elena Panova
@elenapanovaUN
Valuable and pioneering experience of @MOICEgypt in mapping #ODA to #SDGs presented at #EgyptICF, aiming at informing decision making on allocation of #development finance and triggering dialogue on efficiency of #ODA. Good practice for @OECDdev
Amadou Hott
@AmadouHott
I am attending the first edition of the Egypt-International Cooperation Forum in Cairo #EgyptICF. I will take part today in the panel on "Private sector engagement in development through international cooperation" at 13:00 GMT
#EgyptICFLive
Register now: bit.ly/egypticf
IFC MENA
@IFC_MENA
H.E. Dr. @RaniaAlMashat shares with @IFC_org the importance of #Egypt's pioneering #greenbond announcement between IFC and the Commercial International Bank.
#IFCInEgypt
Dr. Rania A. Al-Mashat
and package
these green projects
in a manner which
IFC
@IFC_org
"This crisis has taught us that all stakeholders have to be involved in the recovery, be they policymakers, government, private sector or civil society." ~ @RaniaAlMashat
Watch: twitter.com/i/broadcasts/1...
#InclusiveFuture

Stephanie von Friedeburg
@SvonFriedeburg
Great discussion on private sector's role in the global recovery w/ Egypt's Dr. Maait, Senegal's @AmadouHott, @Citi's Jay Collins, OECD's @Haje_Schutte, Freedom Acquisition's Tidjane Thiam, @NEPAD_Agency's @EstherineF, @EBRD's Alain Pilloux & @USChamber's Khush Choksy.
#EgyptICF
UNIDO
@UNIDO
#UNIDO and @japan to support Egypt with alternative approach to single-use plastics production & consumption
"This agreement expresses the joint cooperation between the Govt of Egypt, UNIDO & @JapanGov." -Minister @RaniaAlMashat of @MOICEgypt
Read more bit.ly/3bD5Fbw
Dawid Malpass
@DavidMalpassWBG
Enjoyed meeting with #G24 Ministers & Governors this morning.
We discussed critical issues facing developing & middle income countries: vaccine access, climate finance & debt sustainability.
I welcomed their support of the @WorldBank Group's response to COVID-19 & for #IDA20.
Anita Bhatia
@abhatiaunwomen
It could take 250 years to bridge the gender pay gap. Recovery policies need to ensure women's full & equal participation in the economy. @UN_Women's & @EBRD's partnership will help to catalyze action for advancing gender equality. @OdileRenaud at our joint roundtable discussion.
Thomas Östros
@OstrosThomas
"With gender equality as a lens for our investments, climate and health investments become crucial for the recovery of Europe and Africa." #Egypt-ICF International Cooperation Forum.
Anita Bhatia
@abhatiaunwomen
At the joint @UN_Women @EBRD roundtable discussion @RaniaAlMashat underlined the importance of private & public sector cooperation to accelerate action for closing gender gaps & how we cannot have an effective green recovery if gender equality is not front and center.
Odile Renaud-Basso
@OdileRenaud
There have been so many fascinating discussions at #EBRDam this week.
I have been particularly inspired by the panel on building a better and more equal future, with speakers such as @SerbianPM @RaniaAlMashat and @BarbaraRambouse this morning
Many more to come...

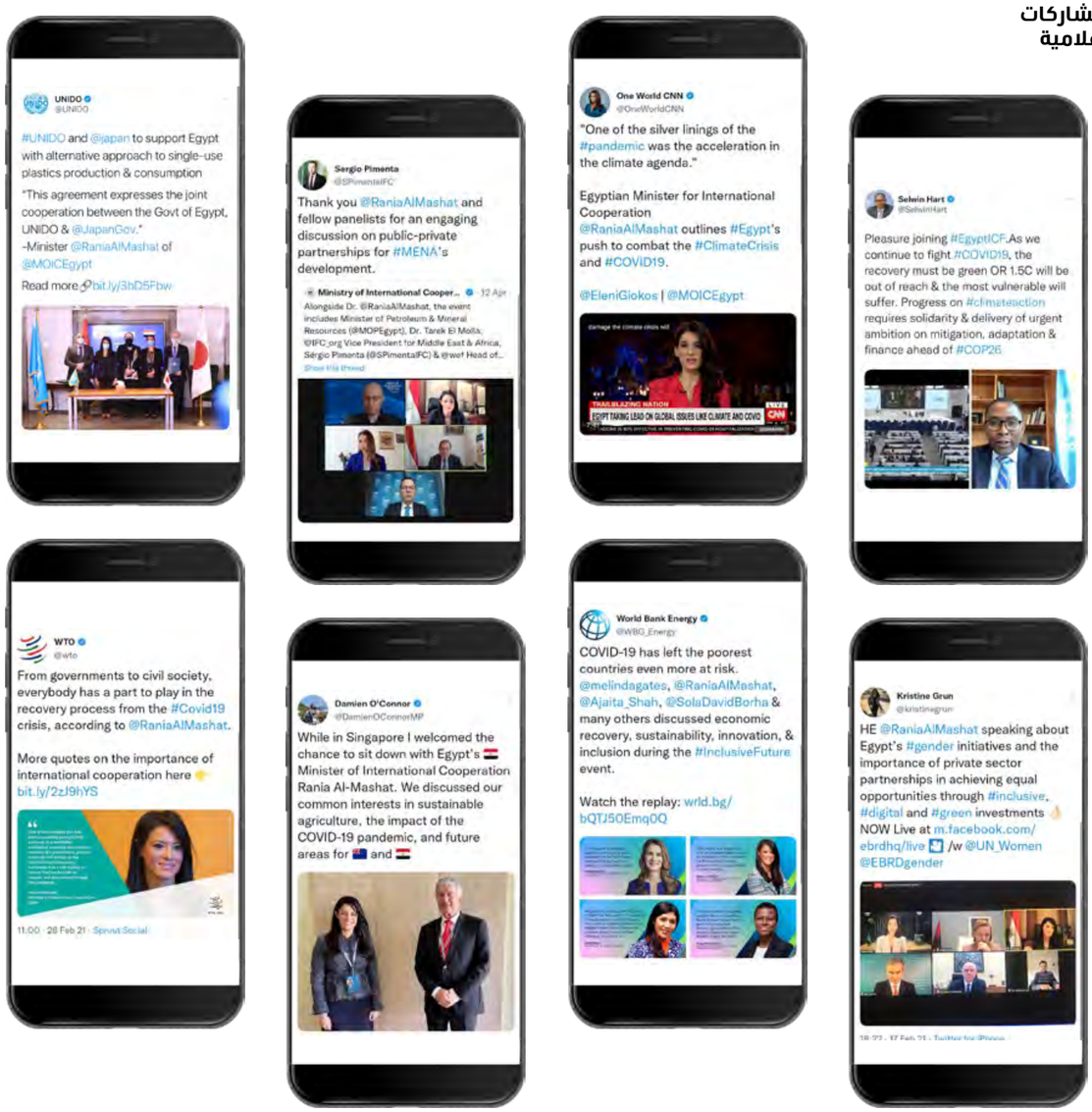
UNIDO @UNIDO
#UNIDO and @ajapan to support Egypt with alternative approach to single-use plastics production & consumption
"This agreement expresses the joint cooperation between the Govt of Egypt, UNIDO & @JapanGov."
-Minister @RaniaAlMashat of @MOICEgypt
Read more bit.ly/3hD5Fbw
Sergio Pimenta @SPimentaIFC
Thank you @RaniaAlMashat and fellow panelists for an engaging discussion on public-private partnerships for #MENA's development.
Ministry of International Cooper... 12 Apr
Alongside Dr. @RaniaAlMashat, the event includes Minister of Petroleum & Mineral Resources (@MOPEgypt), Dr. Tarek El Molla, @IFC_org Vice President for Middle East & Africa, Sérgio Pimenta (@SPimentaIFC) & @wef Head of...
One World CNN @OneWorldCNN
"One of the silver linings of the #pandemic was the acceleration in the climate agenda."
Egyptian Minister for International Cooperation @RaniaAlMashat outlines #Egypt's push to combat the #ClimateCrisis and #COVID19.
@EleniGiokos | @MOICEgypt
TRAILBLAZING NATION
EGYPT TAKING LEAD ON GLOBAL ISSUES LIKE CLIMATE AND COVID
CNN
Selwin Hart @SelwinHart
Pleasure joining #EgyptICF.As we continue to fight #COVID19, the recovery must be green OR 1.5C will be out of reach & the most vulnerable will suffer. Progress on #climateaction requires solidarity & delivery of urgent ambition on mitigation, adaptation & finance ahead of #COP26.
WTO @wto
From governments to civil society, everybody has a part to play in the recovery process from the #Covid19 crisis, according to @RaniaAlMashat.
More quotes on the importance of international cooperation here bit.ly/2zJ9hYS
11:00 · 28 Feb 21 · Sprout Social
Damien O'Connor @DamienOConnorMP
While in Singapore I welcomed the chance to sit down with Egypt's Minister of International Cooperation Rania Al-Mashat. We discussed our common interests in sustainable agriculture, the impact of the COVID-19 pandemic, and future areas for and
World Bank Energy @WBG_Energy
COVID-19 has left the poorest countries even more at risk. @melindagates, @RaniaAlMashat, @Ajaita_Shah, @SolaDavidBorha & many others discussed economic recovery, sustainability, innovation, & inclusion during the #InclusiveFuture event.
Watch the replay: wrld.bg/bQTJ50Emq0Q
Kristine Grun @kristinegrun
HE @RaniaAlMashat speaking about Egypt's #gender initiatives and the importance of private sector partnerships in achieving equal opportunities through #inclusive, #digital and #green investments NOW Live at m.facebook.com/ebrdhq/live /w @UN_Women @EBRDgender

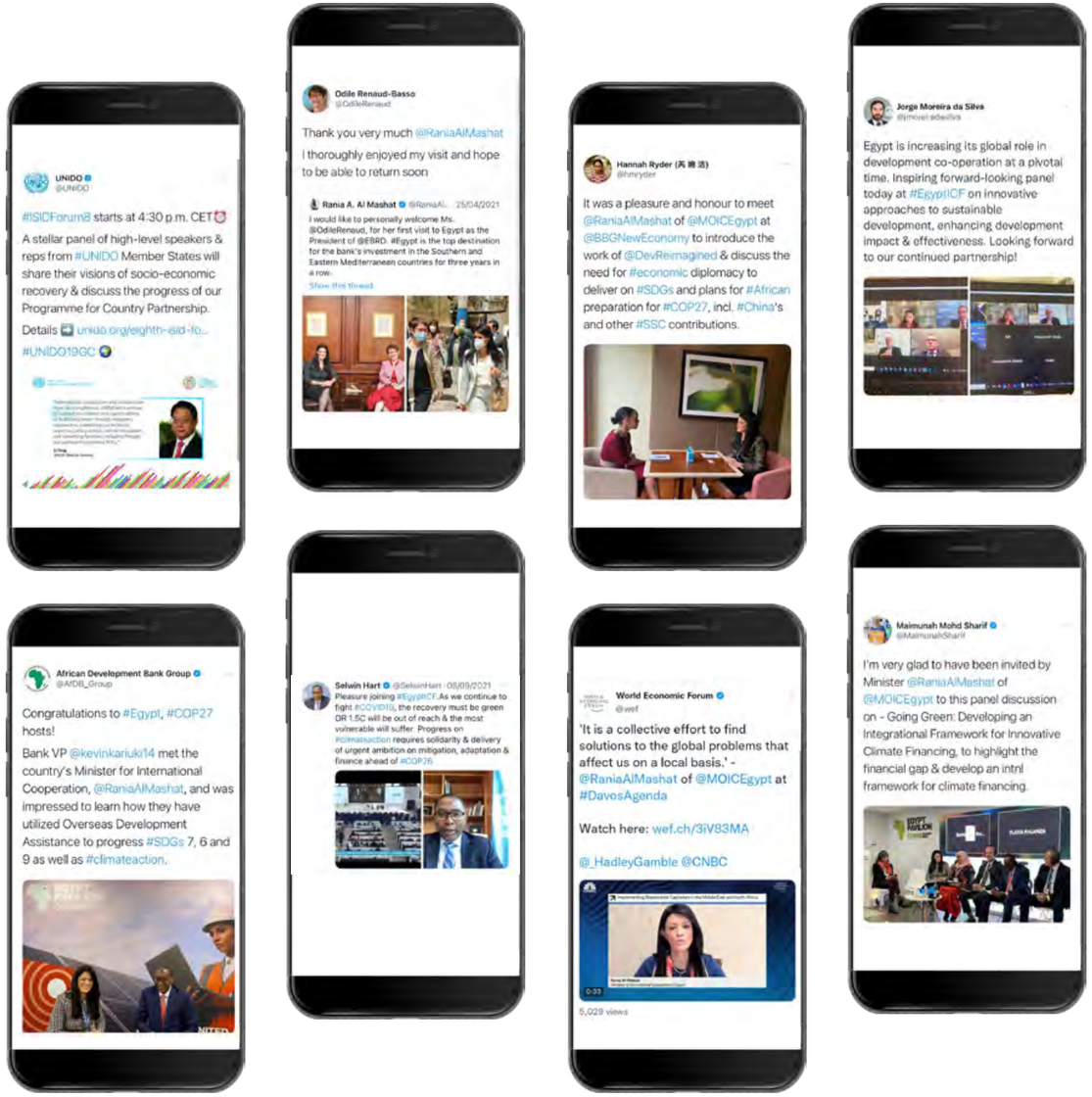
UNIDO @UNIDO
#ISICForum3 starts at 4:30 p.m. CET
A stellar panel of high-level speakers & reps from #UNIDO Member States will share their visions of socio-economic recovery & discuss the progress of our Programme for Country Partnership.
Details unido.org/eighth-isid-fo...
#UNIDO19GC
Odile Renaud-Basso @OdileRenaud
Thank you very much @RaniaAlMashat
I thoroughly enjoyed my visit and hope to be able to return soon
Rania A. Al Mashat @RaniaAl... · 25/04/2021
I would like to personally welcome Ms. @OdileRenaud, for her first visit to Egypt as the President of @EBRD. #Egypt is the top destination for the bank's investment in the Southern and Eastern Mediterranean countries for three years in a row.
Show this thread
Hannah Ryder (韦瀚思) @hnryder
It was a pleasure and honour to meet @RaniaAlMashat of @MOICEgypt at @BBGNewEconomy to introduce the work of @DevReimagined & discuss the need for #economic diplomacy to deliver on #SDGs and plans for #African preparation for #COP27, incl. #China's and other #SSC contributions.
Jorge Moreira da Silva @jmoreiradasilva
Egypt is increasing its global role in development co-operation at a pivotal time. Inspiring forward-looking panel today at #EgyptICF on innovative approaches to sustainable development, enhancing development impact & effectiveness. Looking forward to our continued partnership!
African Development Bank Group @AfDB_Group
Congratulations to #Egypt, #COP27 hosts!
Bank VP @kevinkariuki14 met the country's Minister for International Cooperation, @RaniaAlMashat, and was impressed to learn how they have utilized Overseas Development Assistance to progress #SDGs 7, 6 and 9 as well as #climateaction.
Selwin Hart @SelwinHart · 08/09/2021
Pleasure joining #EgyptICF.As we continue to fight #COVID19, the recovery must be green OR 1.5C will be out of reach & the most vulnerable will suffer. Progress on #climateaction requires solidarity & delivery of urgent ambition on mitigation, adaptation & finance ahead of #COP26.
World Economic Forum @wef
'It is a collective effort to find solutions to the global problems that affect us on a local basis.' - @RaniaAlMashat of @MOICEgypt at #DavosAgenda
Watch here: wef.ch/3iV83MA
@_HadleyGamble @CNBC
5,029 views
Maimunah Mohd Sharif @MaimunahSharif
I'm very glad to have been invited by Minister @RaniaAlMashat of @MOICEgypt to this panel discussion on - Going Green: Developing an Integrational Framework for Innovative Climate Financing, to highlight the financial gap & develop an intnl framework for climate financing.

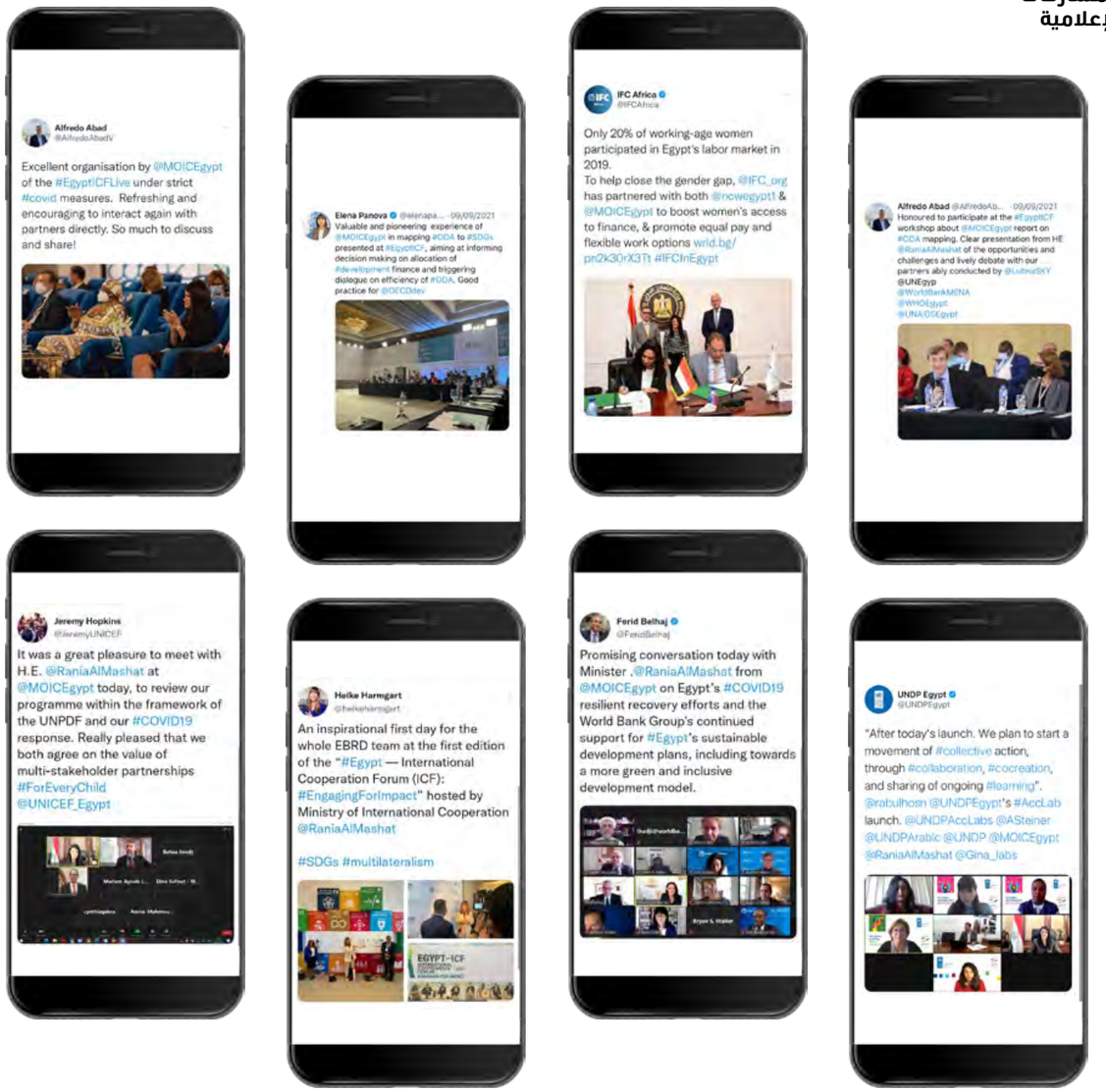
Alfredo Abad
@AlfredoAbadV
Excellent organisation by @MOICEgypt of the #EgyptICFLive under strict #covid measures. Refreshing and encouraging to interact again with partners directly. So much to discuss and share!
Elena Panova @elenapa... · 09/09/2021
Valuable and pioneering experience of @MOICEgypt in mapping #ODA to #SDGs presented at #EgyptICF, aiming at informing decision making on allocation of #development finance and triggering dialogue on efficiency of #ODA. Good practice for @OECDdev
IFC Africa
@IFCAfrica
Only 20% of working-age women participated in Egypt's labor market in 2019.
To help close the gender gap, @IFC_org has partnered with both @nowegypt1 & @MOICEgypt to boost women's access to finance, & promote equal pay and flexible work options wrld.bg/pn2k30rX3T1 #IFCInEgypt
Alfredo Abad @AlfredoAb... · 09/09/2021
Honoured to participate at the #EgyptICF workshop about @MOICEgypt report on #ODA mapping. Clear presentation from HE @RaniaAlMashat of the opportunities and challenges and lively debate with our partners ably conducted by @LubnaSKY
@UNEgyp
@WorldBankMENA
@WHOEgypt
@UNAIDSEgypt
Jeremy Hopkins
@JeremyUNICEF
It was a great pleasure to meet with H.E. @RaniaAlMashat at @MOICEgypt today, to review our programme within the framework of the UNPDF and our #COVID19 response. Really pleased that we both agree on the value of multi-stakeholder partnerships #ForEveryChild @UNICEF_Egypt
Heike Harmgart
@heikeharmgart
An inspirational first day for the whole EBRD team at the first edition of the "#Egypt — International Cooperation Forum (ICF): #EngagingForImpact" hosted by Ministry of International Cooperation @RaniaAlMashat
#SDGs #multilateralism
Ferid Belhaj
@FeridBelhaj
Promising conversation today with Minister .@RaniaAlMashat from @MOICEgypt on Egypt's #COVID19 resilient recovery efforts and the World Bank Group's continued support for #Egypt's sustainable development plans, including towards a more green and inclusive development model.
UNDP Egypt
@UNDPEgypt
"After today's launch. We plan to start a movement of #collective action, through #collaboration, #cocreation, and sharing of ongoing #learning", @rabulhosn @UNDPEgypt's #AccLab launch. @UNDPAccLabs @ASteiner @UNDPArabic @UNDP @MOICEgypt @RaniaAlMashat @Gina_labs

Swiss Embassy Cairo · 09/09/2021
European Investment Bank
@EIB
During the 'Actionable Ambition: Changing the Narrative around the Environment in Egypt' event, EIB VP Fayolle reiterated that the EU climate bank is the ideal partner to support the country in its #GreenTransition and stands ready to support #Egypt in the lead to #COP27. #COP26
Thomas Östros · 08/09/2021
"With gender equality as a lens for our investments, climate and health investments become crucial for the recovery of Europe and Africa." #Egypt-ICF International Cooperation Forum.
IFC Africa
@IFCAfrica
Tomorrow @IFC_org's @SvonFriedeburg is participating in @MOICEgypt's Intl. Cooperation Forum (#EgyptICF). The 2-day event, organized with the @worldbank group, will emphasize the role of multilateral partnerships post-#COVID19 to "Build Back Better". bit.ly/3DeCBm8
EGYPT–ICF
INTERNATIONAL COOPERATION FORUM 2021
ENGAGING FOR IMPACT
Ministry of International Cooperation
Mamta Murthi
@MamtaMurthi
Very happy to see #Egypt's commitment to protect & #InvestinPeople, with human development as a pillar of its Vision 2030 plan.
Looking forward to our partnership to strengthen #health, #education, #socialprotection, & #gender equity together. @RaniaAlMashat @MOICEgypt #EgyptICF
Ayat Soliman
@AyatSoliman7
Had the great opportunity to discuss areas of focus for #ClimateAction. Consultations across sectors are critical to catalyze opportunities to respond to #climatechange. We're looking forward to working with the government of #Egypt through #climate-smart policies and investments
Ministry of International Cooper... · 22 Sep
Ministries of International Cooperation and Environment Launch National Consultations with the @WorldBank Group on #ClimateAction. bit.ly/2XG5N5T #Egypt
Show this thread
Dan Jørgensen
@DanJoergensen
Thank you for a good and important discussion @RaniaAlMashat
Rania A. Al Mashat @RaniaAlMashat · 6d
Post-#COP26: Turning Net Zero Commitments into Action... a title that sums it all up! In the @BBGNewEconomy, I discussed #COP26's outcomes, & the way forward in a panel moderated by @BloombergTV's @MariusCranny,...
13:57 · 23 Nov 21 · Twitter for iPhone
Greg Lewis · @NZinEgypt · 5m
Damien O'Connor @Damien... · 1d
While in Singapore I welcomed the chance to sit down with Egypt's Minister of International Cooperation Rania Al-Mashat. We discussed our common interests in sustainable agriculture, the impact of the COVID-19 pandemic, and future areas for and

Forbes Middle East Interview with H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat (January 25, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=2LcPdOlXagQ

Future Investment Initiative, "Leveling Up: How will a new era of interdependence reinvigorate international investment" (January 27, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=0zZtQ8E2yOI

World Economic Forum: Implementing Stakeholder Capitalism in the Middle East and North Africa (January 28, 2021).
https://www.weforum.org/events/the-davos-agenda-2021/sessions/implementing-stakeholder-capitalism-in-the-middle-east-and-north-africa-2

AUC Alumni Webinar Series: Agile Governance for a Creative Economy 4.0 (March 8, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=IMCO8YR772o

World Bank Economic Recovery: Toward a Green, Resilient, and Inclusive Future. (April 7, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=CgAnKBtwFSE

Academy of Young Diplomats. (May 31, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=eze9s-XCLZ4

"Russia-Africa" Session During St. Petersburg International Economic Forum (SPIEF). (June 7, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=i36D4dGVXNk

Horasis Extraordinary Meeting Webinar 2021: Creating a Shared Tomorrow. (June 9, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=g4hFS0S0vRU

Women Political Leaders (WPL) Summit 2021: "Building Forward: Women Political Leaders Determining the New Normal." (June 21, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=C0zybWfwfAk

Economic Research Forum's (ERF) 27th Annual Conference: "SDGs and External Shocks in the MENA Region: From Resilience to Change in the Wake of COVID-19." (June 28, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=Hhb3VLXreO0

Bloomberg Interview on "Stakeholder Engagement Through Economic Diplomacy." (July 4th, 2021).
https://www.bloomberg.com/news/videos/2021-07-04/egypt-minister-of-international-cooperation-on-growth-of-egypt-s-economy-video

United Nations High-Level Political Forum: Investing in the SDGs. (July 12, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=0nbwgI6Yyjo

Asharq Business Interview with H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat. (July 29, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=KsL4FucwP9o

Sky News Interview with H.E. Dr. Rania A. Al-Masaht. (July 31, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=VOzzB4vUlBU

#PowerToHer: Cambridge Center for Social Innovation at the University of Cambridge Judge Business School. (July 31, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=VtBDdpFzo-o

CNBC Interview with H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat. (September 8, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=YIr3mMFbNUU

World Economic Forum's Sustainable Development Impact Summit (SDIS) 2021: "Driving Global Financial Inclusion." (September 21, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=2f7ggf76OFc&t=3s

Africa CEO Forum: Africa in the Age of New Trade Wars. (September 28, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=I3YP77nqerg

"China-Africa Trade and Investment" Roundtable. London School of Economics (LSE). (September 28, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=h4vf9Mpd5sU

Techne Summit for Technology and Entrepreneurship. (October 4, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=og5i2EqM24Q

CNN's Eleni Giokos' Interview with H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat. (October 21, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=n8S0_GZqWSo

The UNCTAD World Investment Forum. (October 25, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=EjdXK4bKntk

COP26: Advancing Gender Equality through Climate Action (November 9, 2021):
https://www.youtube.com/watch?v=0k9Igb7Sekk

الختام

الجزء

٦٠

مصير مشترك

يقول المؤلف الإنجليزي "نيل جايمان":
"من السهل أن نعتقد أنه لا يمكن تغيير الأشياء، وأن الإنسان غير قادر على الإنجاز، لكن الحقيقة أن الأفراد يمكنهم صناعة المستقبل، وبناءه، من خلال إطلاق العنان لمخيلاتهم يمكن أن يكونوا مختلفين.»

ومع قرب انتهاء عام ٢٠٢١، نؤكد التزامنا بالعمل على بناء مستقبل أفضل، والاعتقاد بقدرتنا على التغيير الإيجابي، مستخدمين في ذلك أدوات التفكير السليمة، والطرق والإجراءات المناسبة.

على مدار العام، عملنا بشكل حثيث من خلال استراتيجياتنا للدفع نحو مستقبل مشترك، مدركين أهمية التعاون متعدد الأطراف والعمل المشترك بين الأطراف ذات الصلة، ومنحنا الأولوية لتعزيز العلاقات وترسيخ القيم والمبادئ التي تعزز العمل الجماعي لدعم التنمية الاقتصادية.

لم يكن العام المنقضي، عامًا لإعادة تصور علاقاتنا مع الشركاء فحسب، ولكن أيضًا لإعادة النظر في طريقة تفكيرنا ليصبح أكثر إبداعًا وابتكارًا، وعادة ما تأتي الحلول والأفكار المبتكرة من الحوارات التفاعلية واللقاءات التي يتم عقدها باستمرار، والتي تعزز قدرتنا على التوصل للحلول الأكثر ابتكارًا لتحديات التنمية، وتوسع مداركنا وأفكارنا نحو المضي إلى مستقبل أفضل.

ومع التطورات المتلاحقة على المستوى العالمي، تصبح علاقتنا بالتكنولوجيا والتحول الرقمي هي الحدود الجديدة التي ترسم علاقتنا بالعالم، في منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF، في نسخته الأولى، الذي عقد بشكل يجمع بين الحضور الافتراضي والواقعي، استطعنا جمع عدد ضخم من شركاء التنمية وممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وصانعي السياسات لدفع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتطرقت التوصيات الصادرة عن المنتدى إلى أهمية وضع عقد اجتماعي جديد يمكن الدول الناشئة من تحقيق التنمية المستدامة، من أهمها ضرورة وضع أسس لاقتصاد شامل وتدشين إطار متابعة على مستوى العالم لتنفيذ التزامات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتأكيد على دور منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا في دفع التعاون الإقليمي، ودفع التمويل المبتكر والمختلط، فضلا عن استخدام التكنولوجيا في تمكين النساء والشباب، والتمويل الأخضر.

البيان الختامي الصادر عن منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

اجتمعنا نحن وزراء الحكومات وممثلو المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز الفكر، في العاصمة المصرية القاهرة، في الفترة من ٨-٩ سبتمبر ٢٠٢١، خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، في نسخته الأولى، للتأكيد على دور الشراكات مُتعددة الأطراف في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ من أجل «بناء مستقبل أفضل.»

ومن خلال تبادل الآراء والمناقشات القيمة خلال جلسات وورش عمل منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، نتطلع لإدراج المقترحات التالية على جدول الأعمال الدولي:

التعاون متعدد الأطراف:

- ندرك أن جائحة كورونا المُستجدة عززت الحاجة لتفعيل التعاون متعدد الأطراف بشكل أكثر فاعلية ومرونة، ليكون قادراً على التغلب على التحديات الدولية. لذا، فإننا نكرس جهودنا نحو تحقيق تعاون شامل وفعال ومتناغم بما يحقق التنمية المستدامة المرجوة.
- نؤكد أن الوباء تسبب في ظهور تحديات غير مسبوقة وعوائق أمام الجهود التنموية، لكنه أتاح أيضًا فرصًا جديدة، كما أنه دفع موضوعات هامة لتحتل موقع الأولوية على جدول الأعمال الدولي مثل مكافحة تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي والتجارة والتحول الرقمي والبنية التحتية من أجل التنمية والشراكات الشاملة.
- نؤكد التزامنا بتحفيز بناء الشراكات التي تعزز المزايا النسبية للأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. لذا، فإننا نؤكد على أهمية تعظيم دور القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومراكز الفكر، في التغلب على التحديات التي قد تعوق التعاون الدولي، مع ضمان التخصيص الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة، لتحقيق أثر مستدام.
- نشيد بالنتائج والأدوات التي توصلت إليها المنظمات الدولية، والتي تؤكد أهمية العمل المشترك، وندعو إلى التعاون والمساهمة الفعالة لمواصلة هذه الجهود.
- نؤكد على أهمية متابعة الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية، ونشجع على بدء حوار عالمي شامل بين الأطراف ذات الصلة، حول وضع إطار رقابي عالمي لتتبع تنفيذ هذه الالتزامات.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- ندرك أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يعدا من الأدوات الهامة للتعاون الإنمائي، بهدف الوصول إلى الموارد التقنية والمالية، وتعزز مشاركة المعرفة، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتسهم في النهاية في تحقيق التنمية المستدامة.
- نؤكد أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، وهو أمر أساسي لسد الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين دول الشمال والجنوب.
- ندعو إلى تعزيز برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز آليات تبادل المعرفة والخبرات، وذلك بهدف توسيع نطاق الممارسات الناجحة من خلال أطر التعاون الدولي. ونحن نستفيد بذلك من خطة عمل بوينس آيرس فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب ووثيقة مؤتمر نيروبي الختامية لمزيد من تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية وتحفيز التنمية القومية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.
- نؤكد على أهمية زيادة التعاون الفني والتقني لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما نشيد بالدعم المقدم بالفعل لتحسين الإمكانات الوطنية بالبلدان النامية، بما يتماشى مع استراتيجياتها الوطنية.

- نحث على نشر وتعزيز تبادل المعرفة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب في ضوء تطبيق الدروس المستفادة، وتبادل منهجيات تخطيط ومراقبة وتقييم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى الاستفادة من الممارسات الناجحة في هذا المجال. كما نؤكد على الحاجة إلى المزيد من المعلومات التي تستند إلى الأدلة فيما يتعلق بنطاق وأثر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وذلك بهدف توجيه وتحديد القطاعات والمشاريع ذات الأولوية في المستقبل وتحسين عملية تخصيص الموارد لتسريع وتيرة تقدم العمل على مستوى العالم.

دفع جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠

- نؤكد مجددًا أن جدول أعمال أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، يمثل الهدف المشترك الذي يسعى العالم إليه لتحقيق مستقبل مستدام في أعقاب جائحة كورونا. وبعد دراسة أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ جدول الأعمال والتي زاد الوباء من تفاقمها، فإننا لا نتطلع إلى التركيز على إعداد الموارد فحسب، وإنما على قياس أثر التعاون الإنمائي أيضاً.
- نشجع جميع الدول على اتباع أساليب مبتكرة أثناء تخطيطها لتحقيق التنمية، من خلال مطابقة التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة. ومع استهداف تعزيز المشاركة الشاملة والمؤثرة مع شركاء التنمية، والحكومات، وصانعي السياسات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ستركز هذه العملية على العلاقات الرئيسية، بالإضافة إلى الروابط متعددة الأبعاد على مستوى القطاعات والمشروعات، مما يمكنها من توجيه عملية صنع القرار المستقبلي بكفاءة والكشف عن الثغرات والفرص والممارسات الناجحة.
- نلتزم بتعميم ومواءمة مساهمات الأطراف ذات الصلة لخلق وإيجاد التكاتف والتعاون اللازم الذي يدفعنا نحو التنمية. لن يتم تنظيم الجهود على المستوى الدولي فحسب، وإنما على المستوى الوطني أيضاً، وذلك من خلال تطوير منهج شامل ومتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع القطاعات، ومن خلال قنوات مختلفة.

إشراك القطاع الخاص في الجهود التنموية

- ندرك أن هناك فجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، تقدر بنحو ٣,٧ تريليون دولار أمريكي سنويا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. لذا فإننا ندعو الدول والمنظمات الدولية للاستفادة من الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص ودور الاستثمارات الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الترويج للممارسات المستدامة للشركات والاستثمارات المؤثرة بما يوفر الموارد اللازمة لإنجاز هذه الأهداف.
- تشجيع شركات القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة على ضرورة تبني المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، مما يعزز الاستثمار المؤثر وينشئ سلاسل قيمة مستدامة، كما نؤكد التزامنا بالمواءمة بين ممارسات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتركيز بشكل خاص على ضرورة سد الفجوة التمويلية.
- من الأهمية بمكان تقييم ما تم تنفيذه وقياس أثر التمويلات الإنمائية الموجهة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بقدرتها على إشراك القطاع الخاص. فتحديد وقياس أثر مساهمات القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيمكننا من توجيهها على النحو الأمثل ما يتيح تخصيص التمويلات على نحو أفضل، وزيادة كفاءة استخدامت هذه التمويلات، وتسليط الضوء على المبادرات الناجحة، وفتح آفاق التعاون ليصبح أكثر فاعلية.
- ندرك أهمية ابتكار مزيد من أدوات التمويل، مثل التمويل المختلط القائم على الشراكات المرنة بين القطاعين الحكومي والخاص، والشراكات متعددة الأطراف، التي تتيح المزيد من أطر التعاون والاتصال . تدعم هذه الأدوات خلق بيئة مشجعة لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا ٢٠١٥ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أنه من الضروري أن تستند الشراكات إلى مفاهيم مشاركة المخاطر والشفافية والمساءلة المشتركة، مما يعزز تأمين الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة، ويحقق فائضاً في الخطط الاستثمارية طويلة المدى عبر كافة الأطراف المعنية بالتنمية.

إننا نشجع على تشكيل فرق ومجموعات عمل بين الأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق ما يلي:

١- تحديد جميع إصلاحات السياسات الهيكلية والمؤسسية والاقتصادية الحيوية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

٢- عرض التوصيات والمقترحات لخلق بيئة تحفيزية للشركات والأعمال لزيادة استثماراتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- تطوير آليات لمشاركة المخاطر من أجل بناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

٤- تحديد الفجوات المنهجية وفرص الاستثمار المؤثرة لمساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية على المستويين القومي والدولي.

٥- تحديد القطاعات التي تعمل كمحفزات لتحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠.

٦- تحديد الأدوات المالية المستدامة المبتكرة التي تقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

٧- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

الجزء السادس

الختام

التحول التدريجي نحو العمل المناخي

إننا نعيد تأكيد التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاقية باريس الخاصة بها.

- **وندرك كذلك التأثير المتفاوت لظاهرة التغيرات المناخية؛** على الرغم من أن البلدان الأفريقية هي الأقل مساهمة في الانبعاثات الضارة على مستوى العالم، حيث تمثل أقل من ٤٪ من إجمالي الانبعاثات في العالم، إلا أنها تعتبر الأكثر عرضة للاضطرابات المناخية.
- **وإننا ندرك الآثار السلبية للتغيرات المناخية، التي ضاعفت من حدتها جائحة كوفيد-١٩،** على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، مما يعوق الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ونعي أن التكلفة المتوقعة للأضرار المناخية، إذا لم يتم اعتماد تدابير مناسبة لمكافحتها، تقدر بنحو ١٨ مليار دولار أمريكي سنويًا.
- **كما نذكّر بالتزام البلدان المتقدمة بالعمل على ضرورة توفير موارد بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠** من مصادر مختلفة لدعم العمل المناخي في البلدان النامية. كما نشجع الاستثمار المدروس في البنية التحتية الخضراء لتحفيز النمو الاقتصادي.
- **ندرك أهمية الشراكات الدولية والجهود الجماعية من أجل مكافحة تغير المناخ وآثاره، وخاصة في الدول النامية والناشئة،** وذلك من أجل تعبئة الموارد اللازمة لبناء مستقبل أفضل وأكثر اخضرارًا. كما نؤكد على قيمة مشاركة الخبرات وأفضل الممارسات ومشاركة الدروس المستفادة من أجل تحقيق تحول أخضر واستجابة مرنة لتغيير المناخ.
- **ندعو جميع الأطراف ذات الصلة في مجال التنمية والمجتمع الدولي أن يتوافر لديهم الطموح والإصرار على التخفيف من آثار التغيرات المناخية، وتوفير التمويل لذلك مما يعكس المسئولية المشتركة؛** مع الأخذ في الاعتبار القدرات المتباينة لكل دولة، وضرورة المضي قدمًا في خطة عمل مشتركة للمساهمة في تحقيق تعافي عالمي شامل ومستدام وأخضر يحقق بنود اتفاق باريس للمناخ ٢٠١٥ .

- **نشجع على دمج الاستثمار والتمويل الأخضر في خطط التعافي الاقتصادي،** ونؤكد على أهمية تقديم أدوات مالية جديدة مثل السندات الخضراء وسندات الكاربون للحد من انبعاثات الغازات الضارة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق هدف التأقلم مع التغيرات المناخية ومواجهتها في العديد من البلدان النامية.

التجارة الإلكترونية بلا حدود في أفريقيا

- **نؤكد مجددًا على دور منطقة التجارة الحرة بالقارة الأفريقية (AfCFTA) في تعزيز نمو وتكامل الاقتصادات الأفريقية في ظل جائحة كوفيد-١٩.** ونعيد التأكيد على الحاجة إلى إنهاء المفاوضات المتعلقة ببروتوكول التجارة الإلكترونية كأداة إرشادية لمواءمة لوائح البيانات وتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود وتفعيل الضرائب على التجارة الإلكترونية. وهذا من شأنه، في نهاية المطاف، أن يعزز الانتعاش الاقتصادي الشامل، ويعود بالنفع على الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التجارة الإلكترونية.
- **ندرك أن ترسيخ بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود** في إفريقيا يتطلب بنية تحتية قوية للاتصالات وأساليب نقل فعالة من حيث التكلفة وأنظمة ضريبية موحدة وحلول دفع موثوقة وإدراكًا عامًا للقواعد التنظيمية والإجراءآت الجمركية.

تمكين النساء ورواد الأعمال من الشباب من خلال التحول الرقمي

- **نقر بأن إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية يعد أمراً محورياً لتحقيق النمو المستدام وتسريع وتيرة التعافي الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.** وندرك أيضًا أهمية العمل لمشترك للتغلب على التحديات التي تعيق مشاركتهن النشطة في الخدمات الرقمية بالإضافة إلى تمكينهن اقتصاديًا.

- **ندرك أهمية تسخير إمكانيات التقنيات الرقمية لتزويد الشركات التي تقودها النساء** بفرص هائلة وتعزيز قدرتها التنافسية. ولذلك ندعو إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يقيمون في المناطق الريفية من خلال تعليم النساء المهارات الرقمية اللازمة وتعزيز قدرتهن الريادية. كما ندعو إلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي بدورها ستحسن الاتصال بالإنترنت وتعزز- في نهاية المطاف- مشاركة المرأة في ريادة الأعمال والابتكار.
- ونؤكد مرة أخرى على التزامنا بأجندة الاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي. وندرك أن تبني الحلول المبتكرة التي يقودها الشباب لتحقيق النمو المستدام سيعزز عملية التكامل والشمول وسيحد من تكاليف المعاملات وسيزيد من إمكانية الوصول إلى السوق العالمية وسيجذب استثمارات متعددة القطاعات.
- نشدد على الإصلاحات اللازمة لتحسين اللوائح وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التحول الرقمي الذي يقوده الشباب في أفريقيا. ونظرًا لأن ٦٠ ٪ من سكان القارة تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا، لذا يمكن للقارة الشابة الاستفادة من تسارع وتيرة التقنيات الرقمية في إعادة تشكيل نماذج الأعمال، من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى التمويل وتعزيز إمكانية توظيف الشباب لتلبية متطلبات سوق العمل في الاقتصاد الرقمي.

خارطة الطريق للأمن الغذائي

- أننا ندرك الحاجة إلى العمل الجماعي للاستفادة من البحث العلمي وتوسيع نطاق الابتكار لتعزيز مرونة قارة إفريقيا في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى التي تهدد الأمن الغذائي لشعوبها.
- ندعو المجتمع الدولي إلى دعم تطوير خارطة طريق تحدد الحلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بهدف وضع أنظمة زراعية وغذائية مرنة ومستدامة. على أن تتضمن مبادئ توجيهية لتسهيل تبادل المعرفة وتعزيز نقل التكنولوجيا واعتماد أساليب زراعية مستدامة بقيادة البلدان، وتعزيز ممارسات المناخ الذكي ودعم تنويع سبل العيش بين المجتمعات الريفية الأكثر عرضة لندرة الغذاء في مواجهة الصدمات المناخية.

الاستثمار في رأس المال البشري

- ندرك أن الاستثمار في رأس المال البشري هو أساس النمو طويل الأجل والتنمية المستدامة. وهو ما يعزز أهمية قيام المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، بدعم جهود الدول النامية والناشئة، للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، من خلال زيادة التمويلات الإنمائية الموجهة للاستثمار في البشر، لتنمية قدراتهم وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وبرامج الحماية الاجتماعية للطبقات الأقل دخلا، بما يسهم في بناء مجتمعات مرنة قادرة على بناء مستقبل أفضل.
- نؤكد أن التداعيات التي تسببت فيها جائحة كورونا كان لها تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على رأس المال البشري، حيث تسببت في فقدان الملايين من السكان في العالم لوظائفهم، وتوقف ملايين الأطفال عن الذهاب للمدارس وتلقي الخدمات التعليمية، واضطراب الخدمات الصحية في العديد من البلدان، وهو ما يستلزم تضافر الجهود العالمية لتوفير التمويلات الإنمائية اللازمة للاستجابة لجهود الدولة لمكافحة جائحة كورونا وتلافي آثارها السلبية.
- ندرك أنه على الرغم من أهمية استهداف القطاعات الاجتماعية للتنمية البشرية، إلا أن القطاعات غير الاجتماعية مثل البنية التحتية والنقل والطاقة تسهم بالمثل في تعزيز النتائج الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي سبل عيش الشعوب، وتسهم هذه القطاعات في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة وتيسير الوصول إلى الأسواق المختلفة وخفض التكاليف اللوجستية.
- **ندرك أن البنية التحتية هي أحد أبرز القطاعات التي تعاني من فجوات تمويلية مُستمرة تتراوح بين ٧٧٠ مليار دولار أمريكي و٩٥٠ مليار دولار** أمريكي، وندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى موارد مالية إضافية (تصل إلى ٢,٢ تريليون دولار أمريكي) للبلدان ذات الدخل من المتوسط إلى المنخفض والبلدان الناشئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات التعليم والصحة والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي بحلول عام ٢٠٣٠.
- **كما أننا نؤكد على أن للاستثمار في البنية التحتية أثراً مضاعفاً على نمو فرص العمل،** تشير التقديرات إلى أن الاستثمار العام في قطاعات البنية التحتية الرئيسية، إذا كان يمثل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قادر على توفير ما لا يقل عن سبعة ملايين فرصة عمل في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.
- لذا نؤكد على أهمية التغلب على الفجوات الاستثمارية من خلال تعبئة التمويل العام والخاص من أجل دعم البنية التحتية بقطاعات الطاقة والنقل والبنية الاجتماعية. وذلك يستدعي وضع خطط استراتيجية لتطوير البنية الأساسية بالإضافة إلى تحديد الاستثمارات السنوية المطلوبة.

الملحقات

الجزء

٠٧

إجمالي حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)
إجمالي حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة	٨٧٠٥
إجمالي حزم التمويل للقطاع الخاص	١٥٦٩
الإجمالي	**١٠,٢٧٤**

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	شركاء التنمية	أهداف التنمية المستدامة
دعم الموازنة	١٦٣٢	البنك الدولي ـ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ـ اليابان	
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٦٩	الصندوق الكويتي للتنمية ـ بنك التنمية الإفريقي ـ المانيا ـ الاتحاد الأوروبي	
النقل	١١٤٥	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ـ البنك الدولي ـ بنك التنمية الأفريقي	
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	١٠٤٠	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ـ المانيا	
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٥٧	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ـ المانيا	
المرأة والتضامن	٢٦	المانيا ـ الاتحاد الأوروبي ـ كندا	
التجارة والصناعة	٢٢	الاتحاد الأوروبي ـ المانيا	
الحوكمة	٨٦	الصين ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ المانيا ـ الاتحاد الأوروبي	
التعليم والتعليم العالي	١٣٤	الولايات المتحدة الأمريكية ـ المانيا ـ الوكالة الفرنسية للتنمية	
الصحة	٢٠	الولايات المتحدة الأمريكية ـ الاتحاد الأوروبي	
الزراعة والتموين والري	١٥٥٠	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ـ البنك الاوروبى لاعادة الاعمار ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ـ الاتحاد الأوروبي	
البيئة	٢٣٠	البنك الدولي ـ الاتحاد الأوروبي ـ المانيا ـ الوكالة الفرنسية للتنمية	
إتفاقيات إطارية	٢٥٩٤	الوكالة الفرنسية للتنمية ـ فرنسا ـ اسبانيا	
الإجمالي	**٨,٧٠٥**		

إجمالي حزم التمويل التي تم توقيعها ٧٤٦٧ مليون دولار

إجمالي حزم التمويل الجاري الانتهاء من إجراءات توقيعها النهائي ١٢٣٨ مليون دولار

حزم التمويل للقطاع الخاص من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

شريك التنمية	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	أهداف التنمية المستدامة
بنك التنمية الأفريقي	١٨	
البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية	٥٢٧	
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	١٥٠	
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٦٨	
صندوق المناخ الأخضر	٢٤	
الصندوق السعودي للتنمية	١٢	
مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي IFC	٢٤٨	
وكالة اليابان للتعاون الدولي (الجايكا)	١٠٠	
المملكة المتحدة CDC	٤٢٠	
سويسرا	٢	
الإجمالي	**١,٥٦٩**	

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
دعم الموازنة	**١٦٣٢**		
قطاع الصحة: مشروع دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر [1]	٤٠٠	قرض	البنك الدولي
قطاع الصحة: مشروع دعم موازنة قطاع الحماية الاجتماعية بمصر (التأمين الصحي الشامل) [1]	١٨٢	قرض	الوكالة الفرنسية للتنمية
قطاع الكهرباء: مشروع تمويل سياسات التنمية في قطاع الطاقة ودعم الموازنة [2]	٢٣٨	قرض	اليابان
قطاع الكهرباء: مشروع الشريحة الثانية من برنامج دعم الكهرباء والنمو الأخضر [2]	٩٢	قرض	بنك التنمية الأفريقي
مشروع برنامج تمويل إطار سياسات التنمية لدعم الموازنة العامة [2]	٣٦٠	قرض	البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
مشروع برنامج تمويل إطار سياسات التنمية لدعم الموازنة العامة	٣٦٠	قرض	البنك الدولي

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
النقل والمواصلات	**١١٤٥**		
التطوير والسلامة بسكك حديد مصر على محور الإسكندرية ـ القاهرة ـ نجع حمادي [١]	٤٤٠	قرض	البنك الدولي
مشروع تطوير سكك حديد مصر (تركيب نظام الحماية التلقائية للقطارات ATP) [١]	١٧٧	قرض	بنك التنمية الأفريقي
مشروع توريد عدد 4 ماكينات لصيانة سكك حديد مصر [١]	١٠	قرض	النمسا
مشروع دعم المرحلة الأولى لأعمال مشروع تطوير الخط الأول لمترو الأنفاق [١]	٢٤٠	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير وتحويله إلى مترو كهربائي [٢]	٢٧٨	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

١. تم التوقيع

٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	**57**		
مشروع برنامج دعم مشروعات ومنشآت القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في جمهورية مصر العربية [1]	50	قرض	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
مشروع تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة [1]	2	منحة	المانيا
مشروع تعزيز الوصول للخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5	قرض	المانيا

1. تم التوقيع

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الحوكمة	**٨٦**		
صندوق مخصص للخبرة الفنية وتبادل الخبرات (FEXTE) [١]	١	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
التعديل الخامس - تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (TIPE) [١]	٢٤	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل الثاني ـ إتفاقية الحوكمة الإقتصادية الشاملة [١]	٢٧	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
بناء القدرات المؤسسية في مجال الادارة العامة من خلال دمج افضل الممارسات الدولية [١]	١٠	منحة	المانيا
دعم الحكومة الالكترونية والابتكار في الإدارة العامة [٢]	٥	منحة	المانيا
دعم الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة الإدارية والإقتصادية العامة في مصر	١٩	منحة	الاتحاد الأوروبي

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
إسكان اجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي	١٦٩		
مشروع توفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة في التجمعات السكنية الواقعة بالمناطق الريفية في محافظة الاقصر	١٣١	قرض/ منحة	بنك التنمية الأفريقي
مشروع برنامج إدارة دلتا مياه النيل	٦	منحة	المانيا
مشروع دراسة تقنين وسائل النقل الرسمية والغير رسمية على مسار مشروع الأوتوبيسات السريعة	١	منحة	الصندوق السويدي الدولي
مشروع توسيع وتطوير محطة معالجة الصرف الصحي الغربية بالإسكندرية	٢٥	منحة	الاتحاد الأوروبي
مشروع بناء القدرات من خلال تطوير أعمال البنية التحتية في المناطق المتأثرة بالهجرة غير الشرعية	٤	منحة	المانيا
مشروع تطوير البنية التحتية بالمشاركة في المناطق الغير رسمية (PIP)	٢	منحة	المانيا

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الزراعة والتموين والري	**١٥٥٠**		
مشروع برنامج إدارة دلتا مياه النيل [١]	٤	منحة	المانيا
التعديل السادس - الأعمال الزراعية للتنمية الريفية وزيادة الدخول [١]	٥	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إعادة تأهيل البنية التحتية في البرنامج المتكامل لإزالة التلوث في مصرف كتشنر [١]	٧٩	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
زيادة دخل صغار المزارعين (الابتكار الزراعي) [٢]	٨	منحة	المانيا
برنامج الاتحاد الأوروبي المتكامل للتنمية الريفية بمصر [٢]	٣١	منحة	الاتحاد الأوروبي
التحول المستدام للموائمة الزراعية في صعيد مصر STAR [١]	٦٤	قرض/ منحة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمويل استيراد سلع أساسية كالقمح والمواد الغذائية وسلع أخرى	١٣٥٩	قرض	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الصحة	**٢٠**		
التعديل الرابع - تحسين النتائج الصحية [١]	**١٨**	**منحة**	**الولايات المتحدة الامريكية**
مشروع الصحة للجميع [١]	**٢**	**منحة**	**الاتحاد الأوروبي**

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التعليم والتعليم العالي	**١٣٤**		
الدعم المالي والفني لمبادرة التعليم الفني الشامل بمصر[1]	٤٤	منحة	المانيا
التعديل الخامس - التعليم الأساسي - مرحلة ثانية ثالثة[1]	١٧	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
إعادة تأسيس الجامعة الفرنسية بمصر[1]	١٧	قرض/ منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
تعزيز المترولوجيا لنظم القياس والمعاييرة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري[1]	١	منحة	المانيا
مشروع إنشاء العيادات الخارجية لمستشفى الأطفال التخصصي التابع لجامعة القاهرة[1]	١	منحة	اليابان
التعديل السادس - مبادرة التعليم العالي المصرية الأمريكية[1]	٣١	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
التعديل السادس - التعاون المصري الأمريكي للعلوم والتكنولوجيا[1]	٤	منحة	الولايات المتحدة الامريكية
برنامج تعزيز العمالة ودعم التشغيل مرحلة ثالثة	١٩	منحة	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
المرأة والتضامن	**٢٦**		
الفرص المتاحة للمرأة في مجال الاعمال التجارية الزراعية [1]	٣	منحة	كندا
دعم المرأة في مجال ريادة الاعمال [1]	٤	منحة	كندا
مكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية ودعم المجتمع المدني في صعيد مصر [1]	١	منحة	الاتحاد الأوروبي
مواجهة الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الهجرة الغير شرعية [1]	٦	منحة	الاتحاد الأوروبي
تكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية [1]	١٠	منحة	المانيا
مشروع شباب ضد التحرش	٢	منحة	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبترول	**١٠٤٠**		
مشروع تعزيز كفاءة الطاقة [١]	١٠	منحة	المانيا
تحسين استمرار وكفاءة شبكة الكهرباء [١]	١	منحة	الصندوق السويدي الدولي
تمويل إضافي لبرنامج تحسين كفاءة استخدام الطاقة لشركة السويس لتصنيع البترول [٢]	٥٠	قرض	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
تمويل استيراد سلع أساسية كالبترول ومنتجاته [١]	٩٦٢	قرض	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
مشروع إعادة تأهيل محطات كهرومائية، إعادة تحويل محولات كل من محطات توليد كهرباء السد العالي/ أسوان [٢]	١٧	قرض	المانيا

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
التجارة والصناعة	**٢٢**		
برنامج التعليم العام والفني والمهني لتعزيز التوظيف في المناطق المتأثرة بالهجرة [1]	٧	منحة	الاتحاد الأوروبي
برنامج التعليم العام والفني والمهني لتعزيز التوظيف في المناطق المتأثرة بالهجرة [1]	١٥	منحة	المانيا

١. تم التوقيع

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
البيئة	**٢٣٠**		
مشروع ادارة تلوث الهواء وتغيير المناخ في القاهرة الكبرى	٢٠٠	قرض	البنك الدولي
برنامج مكافحة التلوث الصناعي ـ المرحلة الثالثة EPAP III [١]	٥	منحة	الاتحاد الأوروبي
البرنامج القومي لادارة المخلفات الصلبة (NSWMP) ـ مرحلة ثانية [٢]	٧	منحة	المانيا
برنامج تحويل انظمة التمويل نحو المناخ في مصر[٢]	٢	منحة	الوكالة الفرنسية للتنمية
الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي من أجل النمو من خلال الشبكات البيئية المصرية في ظل النهج الأوروبي المراعي للبيئة	١٦	منحة	الاتحاد الأوروبي

١. تم التوقيع
٢. جاري استكمال إجراءات التوقيع النهائي

حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة من شركاء متعددى الأطراف والثنائيين خلال ٢٠٢١

القطاع	القيمة (المعادل بالمليون دولار)	نوع التمويل	شركاء التنمية
اتفاقيات إطارية	**٢٥٩٤**		
إتفاق اطارى مع الحكومة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تحقيق المشاريع ذات الأولوية	٢٠٤٧	قرض	**الوكالة الفرنسية للتنمية ـ الحكومة الفرنسية**
مشروعات التعاون مع الصين[1]	٦٢	منحة	**الصين**
إتفاق اطارى مع الحكومة الاسبانية لتعزيز ودعم وتسهيل تمويل المشاريع ذات الاهتمام[1]	٤٨٥	قرض	**الحكومة الإسبانية**

١. تم التوقيع وسيتم تحديد المشروعات الخاصة بكل اتفاقية وفقاً للأولويات الحكومية

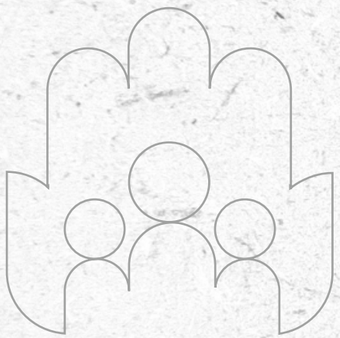

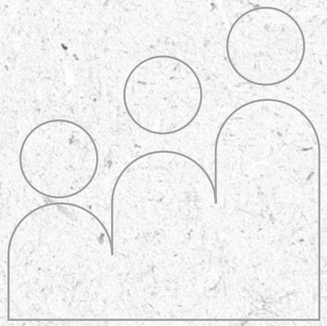
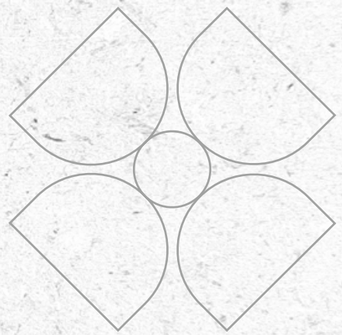

وزارة التعـاون الدولـي
Ministry of International Cooperation